الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدى
كليـة الاقتصاد

الدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

ميزان القــوى وانعكاساته على مســار الصــراع العربي الإسرائيلى من الفترة 1973-1981 م

إعــداد الطالب /محمــد الكاســح بشــير علي
رقم القيد (015441)

إشــراف /د. الحسين العيساوى مصباح
قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة التحدي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) فى تخصص العلوم السياسية

العام الجامعي 2007-2008 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت

كلية الاقتصـــــــاد

قسم العلوم السياســـة

ميزان القوى وانعكاساته على مسار الصراع العربي الإسرائيلي من الفترة 1973 – 1981 م

إعداد الطالب : محمد الكاسح بشير

لجنة الإشراف تتكون من :

التوقيع :

د . الحسين العيـاوي مصباح	مشرفاً ورئيساً
د . فتحي محمد البعجـــة	ممتحناً داخلياً
د. عبد الحميد محمد النعمي	ممتحناً خارجياً

يعتمد

أ . فتحي مسعود علي
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

أ . علي محمد عبد السلام
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَن تَرضَى عَنكَ اليَهُودُ وَلاَ النَصَرى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم قُل إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَآءَكَ مِنَ العِلْمِ مَالَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍ وَلاَ نَصِيرٍ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

"سورة البقرة"

"الآية 120"

الإهـــــداء

إلى روح والديَ رحمه الله . . .

تقديراً ووفاءً

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وإله الأولين والآخرين وصلاة الله وسلامه على خير خلقه وخاتم أنبيائه سيدنا محمد وآله الطاهرين.

بعد توجهي بالشكر لله تعالى العلي القدير على عونه ومنّه أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل الحسين العيساوي لتكرمه بالإشراف على هذه الرسالة، ولما قدمه لنا من وقت وجهد وسعة الصدر في سبيل إنهاء الرسالة على صورتها الحالية، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو له بموفور الصحة والعافية وأن يثيبه الله عني خير الجزاء كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة التحدي لما قدموه لنا من عطا وعون في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأخيراً، اللهم أجعل عملي هذا مقبولاً وسعي فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول	
الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي.....	7
مبحث الأول	
الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي.....	10
المبحث الثاني	
الجهود العربية للتصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي.....	22
الفصل الثاني	
ميزان القوى بين طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي.....	37
المبحث الأول	
مقومات القوى لدى الطرفين العربي و الإسرائيلي(1973-1981 م)	39
المبحث الثاني	
تحولات ميزان القوى بين الطرفين العربي و الإسرائيلي (1973-1981 م)	72
الفصل الثالث	
الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى.....	99
المبحث الأول	
السياسات العربية اتجاه الصراع.....	101
المبحث الثاني	
السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع.....	124
الخاتمة.....	148
المراجع.....	151
الملاحق.....	159

المقدمة

منذ أكثر من نصف قرن والصراع العربي الإسرائيلي، قائماً، ورغم الكم الهائل من الدراسات في هذا الشأن إلا أنها ينتابها بعض القصور حول قضية الصراع، بإستثناء القدر اليسير من المقالات التي تركز على الناحية الإستراتيجية بمفهومها العسكري البحت، فإن المتتبع لمسار الصراع العربي الإسرائيلي يكتشف حقيقة أساسية، وهي ارتباط الصراع بسياسات ميزان القوى، ففي الوقت الذي يشكل فيه الجانب العسكري العامل الحاسم على الأرض، فإن سمات ميزان القوى يتأثر بشمولية الصراع، أي من جميع النواحي من مقدرات بشرية واقتصادية وسياسية وعسكرية، يتضمن في ذات الوقت مجمل القدرات المعنوية والتنظيمية والحضارية وتشكل في المحصلة مجموع القوى والعوامل المتداخلة في الصراع.

كما أن ميزان القوى لا يتأثر بالإمكانيات المتوفرة فقط بل بالقدرة على استخدام هذه الإمكانيات وترشيد ما يمكن استخدامه من هذه الإمكانيات، ويظهر في هذا الجانب خلل الطرف العربي، حيث تتوفر الإمكانيات وغياب القدرة على استخدام هذه الإمكانيات.

وفي هذا الإطار فإن تناول ميزان القوى العربي الإسرائيلي وانعكاساته على مسار الصراع و من خلال نتائج الحروب العربية الإسرائيلية سواء حرب 1948م، أو حرب 1967م تبين عدم كفاءة العرب في هذه الحروب، على استخدام الإمكانيات والمقدرات المتوفرة لديهم في حين استطاعت إسرائيل استخدام عنصري المفاجئة والوقت بالإضافة لاستخدام جميع إمكانياتها وقدراتها المتاحة، مما أدى إلى نتائج سلبية أدت إلى احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية.

ومن هنا يمكن القول أن أول الحروب التي استطاع فيها العرب أن يستخدموا إمكانياتهم وقدراتهم ولو بشكل نسبي هي حرب أكتوبر 1973م، وما أعقبها من مواجهات مسلحة حتى سنة 1981م، وهذه المؤشرات يمكن من خلالها رصد مسار الصراع طبقاً لميزان القوى كعامل محوري للصراع، ومن ثم فإن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على ميزان القوى لكلا الجانبين العربي

والإسرائيلي من سنة 1973م- 1981م وما لذلك من انعكاسات على مسار الصراع وذلك بإتباع منهجية الدراسة التالية:-

مشكلة الدراسة:

شكلت الفترة الممتدة مابين 1973 ف حتى 1981 حقبة تاريخية مهمة في تاريخ الأمة العربية ، حيث حدثت تحولات في موازين القوى العربية في مواجهة ميزان القوى الإسرائيلي ، وما أعقب هذا التحول من انعكاسات على الصراع ، وتظل المشكلة الأساسية التي تبحثها الدراسة تركز الإجابة على مجموعتن من الأسئلة .

1- إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود إرادة وإدارة عربية لبناء القوة الذاتية؟

2- هل ساعدت السياسات لكلا الطرفين من تحقيق تفوق لصالحه أو الوصول إلى وضع يمكنه من طرح مبادرة سياسية تتعلق بمسار الصراع العربي الإسرائيلي؟

فرضية الدراسة:

إن غياب القدرة في حشد الإمكانيات والمقدرات العربية أدى إلى الخلل في موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي.

التعريفات الإجرائية:

- القدرة : وهي كل قوى المتمثلة في المقومات البشرية وكذلك الإقليم والسكان،أو المقدرات والموارد العسكرية والقدرة الصناعية والتقنية والتقدم العلمي وقدراتها التسليحية العسكرية،والقدرات الإقتصادية والنمو الإقتصادي ومقوماتها السياسية والدبلوماسية المتمثلة في القيادة السياسية والكفاءة الدبلوماسية .

- ميزان القوى: قياس مستوى القدرات المستخدمة في الصراع لدى الطرفين ومدى توازنها.

- الانعكاسات: وهي المؤشرات الناجمة عن اختلال موازين القوى .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

الأولى: أن هذه الدراسة تشكل رافداً للدراسات الأكاديمية ذات الصلة بواقع الصراعات الإقليمية بالمنطقة وخاصة منها الصراع موضوع الدراسة وبالتالي المساهمة في إثراء المادة العلمية ذات الصلة بالقضايا الإستراتيجية.

أما الناحية الثانية: تتمثل في أهمية الموضوع إذ يشكل ميزان القوى عامل محوري بين المتصارعين وبقدر هذه الأهمية في الصراع فإن محاولة تحليل ميزان القوى العربي الإسرائيلي وانعكاساته على مسار الصراع تبدو من الأهمية في رصد مسارات الصراع ونتائجه وبالتالي الاستفادة مما قد تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

- **الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- إثبات الفرضية التي ارتكزت عليها الدراسة أو نفيها.

2- تبيان القدرات والإمكانيات المتاحة للطرفين.

3- توضيح الخلل في ميزان القوى وانعكاساته على مسار الصراع.

- **حدود الدراسة:**

تتحدد الحدود المكانية والزما نية لهذه الدراسة على النحو التالي:

- **الحدود الزمنية:** فهي الفترة الزمنية التي يغطيها هذا البحث متمثلة في المدة الزمنية الممتدة من سنة 1973- إلى سنة 1981م، لأن هده الفترة الزمنية من تاريخ الأمة العربية من وجهة نظر الباحث هي التي يمكن لنا من خلالها رصد مسار الصراع طبقاً لميزان القوى كعامل محوري للصراع .

- **الحدود المكانية:** وهي الحدود المكانية لمنطقة الصراع وتشمل الأرض العربية المحتلة إسرائيلياً والدول العربية المعروفة بدول المواجهة.

* الدراسات السابقة:

الواقع ان الكثير من الدراسات أهتمت بقضية الصراع العربي الإسرائيلي التي حاولت إثراء المادة العلمية التي يمكن الاستفادة منها في تحليل أبعاد هذا الصراع،غير أن الباحث سيقوم بمعالجة للموضوع محل الدراسة بطريقة مختلفة عمّا سبق .

ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1- كتاب الصهيونية والعنف للمؤلف عبد الوهاب المسيري والكتاب يضم أربعة عشر فصلاً ومعظم هذه الدراسة تركز على الجرائم الإرهابية والعنصرية التي ارتكبها الصهاينة " كأفراد وكجماعات وكمؤسسات" ضد الفلسطينيين العرب والعنف الصهيوني له أشكال عديدة ولكن مهما تنوعت أشكاله وتجلياته يمكن القول بأنه جزء عضوي من الظاهرة الصهيونية نفسها.

2- كتاب التوازن العربي- الإسرائيلي "1975-1985" رسالة ماجستير للباحث سالم حسين البرناوي والبحث مكون من أحد عشر فصلاً بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ويلقي الضوء على أهم أهداف كل من العرب والإسرائيليين اتجاه بعضهم بعضاً كما تطرق في الفصل الثاني إلى الوضع الإقليمي في المنطقة العربية فيما كان الفصل الثالث يعالج الوضع الاستراتيجي الدولي كما كان عليه الحال أثناء فترة الدراسة أما الفصل الرابع تحدث عن حركة الفدائيين الفلسطينيين بينما كانت الفصول الثلاثة التالية وهي الخامس والسادس والسابع تعالج في مجملها التوازن العربي – الإسرائيلي، وقد اعتمد الباحث على ما كان ينشر حول هذه القضايا على لصحف البريطانية وبعض الدراسات الاستراتيجية المتخصصة كما تناول في الفصل الثامن والتاسع قضايا اقتصادية كوسيلة من وسائل الحرب في حين كان الفصل العاشر والحادي عشر موجها بشكل أساسي نحو مسألة مقدرة إسرائيل على ردع العرب درياً.

3- كتاب القضية الفلسطينية لمؤلفه الدكتور سالم حسين البرناوي دراسة سياسية وثائقية والكتاب يضم تسعة فصول الفصل الأول يتحدث عن الحركة الصهيونية والثاني عن تصريح بلفور والثالث تناول الانتداب البريطاني على

فلسطين والفصل الرابع تقسيم فلسطين أما الفصل الخامس يتحدث عن مشكلة اللاجئين لفلسطين والسادس عن المقاومة الفلسطينية، ثم ينتقل المؤلف إلى الحروب العربية- الإسرائيلية في الفصل السابع من مؤلفه أما الفصل الثامن والتاسع يتناول أهم تطورات القضية الفلسطينية خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين.

4- كتاب " نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين" للمؤلف محمد عبد الرؤف سالم يتناول هذا الكتاب نشاط الوكالة اليهودية منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1948اف ويحتوي هذا الكتاب على عرض مفصل لمجالات نشاط الوكالة اليهودية وتطور فكرتها متناولاً جهودها في ظل الهجرة وانتقال الأرض العربية إلى أيدي اليهود وتوطين اليهود المهاجرين وما بذلته من جهود سياسياً ومحلياً ودولياً إعدادا لإقامة دولة إسرائيل.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في الاستفادة من مجموعة من المناهج منها المنهج المقارن عند المقارنة بين القوى لطرفي الصراع ، وكذلك استخدام المنهج التاريخي عند دراسة و متابعة تطور بعض القضايا كما تعتمد على المنهج التحليلي خصوصا عند تحليل التطورات والانعكاسات التي تترتب على المقارنات في ميزان القوى بين الطرفين، وكذلك تعتمد الدراسة على دراسة حالة لأنها تنصب على دراسة المقومات والإمكانيات للحالة محل الدراسة .

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول يحتوي كل فصل منها على مبحثين اثنين فيأتي الفصل الأول تحت عنوان الجذور التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي على النحو التالي:-

المبحث الأول: الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي.

المبحث الثاني: الجهود العربية في التصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي.

ويأتي الفصل الثاني تحت عنوان ميزان القوى بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي على النحو التالي:-

المبحث الأول: يتحدث عن مقومات القوى لدى الطرفين العربي و الإسرائيلي من اقتصادية وعسكرية وبشرية وسياسية ودبلوماسية خلال الفترة من " 1973-1981 م " .

المبحث الثاني: يتناول تحولات ميزان القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي خلال الفترة من " 1973-1981 م " .

ويأتي الفصل الثالث تحت عنوان الإنعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى.

فيركز في مبحثه الأول على البحث في السياسات العربية اتجاه الصراع.

أما المبحث الثاني: يتناول السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع.

وتنتهي هذه الدراسة مثل غيرها من الدراسات بخاتمة تضم جملة من النتائج.

الفصل الأول
الخلفيات التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي

المبحث الأول
الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي

المبحث الثاني
الجهود العربية للتصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي

الفصـــل الأول
الخلفيات التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي

إن الأساطير المؤسسة للحركة الصهيونية بجانب دواعي الأمن الأوروبي والسيطرة الاستعمارية الغربية، نسجت مؤامرة كبرى على مستقبل الوطن العربي بصفة عامة وعلى فلسطين بصفة خاصة في محاولة لإضعافه وإخضاعه باستمرار وتحويله إلى مصدر لإمداد الغرب بالثروات الطبيعية والنفط وتحويل الوطن العربي إلى سوق مستهلك للسلع الغربية.

ولم تكتف الدوائر الاستعمارية الغربية في استراتيجيتها الموجهة لتفريق الوطن العربي ، فعملت على زرع دولة جديدة ببشر جدد في قلب الوطن العربي لتقسيم شرق الوطن عن غربه، ورسمت الخرائط الجديدة ووضعت الأسر الحاكمة كما اخترعت أيضاً الأسلاك الشائكة بين هذه الدول، وبذرت بذور العداوة والبغضاء بين العائلات الحاكمة.

واعتمدت الاستراتيجية الغربية على الأساطير الصهيونية الدينية وأولها أسطورة الوطن المسلوب من اليهود " فلسطين" لقد لعبت هذه لأساطير دورها وانطلقت الصهيونية كحركة جديدة من رحم الحضارة الغربية والتفكير الإستراتيجي الغربي، كحركة سياسية دينية جديدة.

إن " الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي" توضح لنا عدة معطيات كانت السبب الرئيسي لظهور ما يعرف بإسرائيل، لذلك نتطرق الى معنى الصهيونية وما هي أهدافها؟ و تصريح بلفور ثم ننتقل للبحث في الانتداب البريطاني على فلسطين، ثم نتحدث عن تقسيم فلسطين مروراً بمشروع هربرت مورشون لتقسيم فلسطين وإنهاء الانتداب وتحويل القضية إلى الأمم المتحدة ثم إلى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل.

ثم ننتقل للحديث في المبحث الثاني من هذا الفصل عن الجهود العربية في التصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي، واستعراض الدور العربي في المقاومة من ردات الفعل العربية والوطنية مروراً بالمواجهة السياسية الفلسطينية المنظمة

وثورة 1936م إلى حرب 1948م ودور القيادات والجيوش الرافضة لإعلان قيام دولة إسرائيل.

المبحث الأول

الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي

نتناول في هذا المبحث الخلفيات التاريخية لقيام الكيان الإسرائيلي و ما تنطوي عليه هذه الخلفيات من أفكار و مفاهيم دينية و سياسية و المتمثلة في الحركة الصهيونية بما لها من أهداف سياسية و الوسائل التي اتبعتها من أجل تحقيق تلك الأهداف ، كما نتناول تصريح وزير خارجية بريطانيا " بلفور" بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما نتطرق الى مرحلة الإنتداب البريطاني على فلسطين ومن ثم تقسيم فلسطين .

إن الحركة الصهيونية، سبب رئيسي لظهور ما يعرف اليوم بالقضية الفلسطينية **فما هو تعريف الحركة الصهيونية وما هي أسباب نشأتها وما هي أهداف الحركة الصهيونية؟**

تعريف الصهيونية:

إن كلمة صهيون نفسها، وإن كنا لا نجد لها أصلاً في اللغة العربية متفق عليه، إلا أنها "صهيون" عربية الأصل، وأغلب الشُراح يرجحون أنها مُشتقة من مادة " الصون والتحصين" حيث أطلق العرب الكنعانيون هذا الاسم على أحد الجبال التي تمتاز بقوة أحجارها " الحجر الصوان" ومَنعة هذا الجبل وقدرته على تحصين المدينة، لأن هذا الجبل كان فعلاً من الحصون المنيعة والعالية، وهو أحد جبال مدينة القدس، (ومن قمة هذا الجبل وتحصيناته كانت تتمركز مملكة داوود، حيث كانت قمة هذا الجبل" جبل صهيون" قاعدة للملك داوود عليه السلام من عام 1000ق.م واستثمرت قاعدة متقدمة لسليمان بن داوود عليهما السلام القلعة التي كان يحكم بها مملكة داوود حتى عام 935 ق.م.)[1]

---

(1) عبد الرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، ط1 " المجلد الأول" بيروت: 1978 ،الدار العربية للموسوعات، ص109.كذلك انظر: سالم حسين البرداوي: القضية الفلسطينية، دراسة سياسية وثقافية، بنغازي، جامعة قاريونس، (1989)، ص21.

ويبدو أن المفكرين اليهود قد رأوا في هذا الأمر رمز للقوه والصمود والاستمرار للحركة فاتخذوا من اسم هذا الحصن اسماً لحركتهم فأصبحت تعرف باسم الحركة الصهيونية.

هذا هو المعني الحرفي لكلمة صهيون، كما في التاريخ، ولكن سرعان ما تحول هذا المعنى الحرفي إلى معنى ديني و سياسي عند الحركة الصهيونية.

ما هي الصهيونية؟

إن الحركة الصهيونية (هي حركة سياسية يهودية قومية تستهدف خلق دولة يهودية في فلسطين التي يعتبرونها أرض إسرائيل).[1]

وتستند الأيديولوجية الصهيونية على أن أرض فلسطين تعتبر لهم وفقا للأساطير الصهيونية ، حيث جاء في سفر التكوين- الإصحاح السابع- (أن الله قد وعد سيدنا إبراهيم عليه السلام بأرض كنعان وقال له : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات).[2]

وانطلاقا من هذا الوعد الإلهي حسب الأساطير الصهيونية فإن فكرة الأرض الموعودة " أرض الميعاد" تعتبر من أهم الأسس التي بنيت عليها فكرة الدولة اليهودية المعاصرة ومن يتتبع بعض أفكار زعماء اليهود سواء على المستوى السياسي أو الفكري والاجتماعي يتضح له مدى تأصل هذا المضمون في الفكر الصهيوني.

كما أدى تأثير الحركة الصهيونية إلى تعزيز التأييد الغربي لفكرة النهضة القومية اليهودية وأنبرى العديد من الكتاب في الأدب والصحافة والسياسة في بريطانيا وأمريكا وفرنسا لترويج فكرة عودة اليهود إلى وطنهم وإعادة تعميره ومنها على سبيل المثال اقتراح اللورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا عام 1840م توفير الحماية لكافة اليهود في أرض إسرائيل وتعهد أن يقنع السلطان العثماني بأن الخير يمكن أن يجني فقط من حقيقة أن يقتنع اليهود الموزعون في أوروبا وأفريقيا بالقدوم والاستيطان في فلسطين وكذلك قال اللورد "لينندس" عام

---

[1] سالم حسين الدرناوي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] المرجع نفسه ص22.

847م لقد حافظ الشعب اليهودي على البقاء بصورة مدهشة وربما توفرت أمامه الآن الفرصة للبدء في مرحلة أخرى من وجوده القومي وربما يعود ليملك وطنه من جديد).[1]

كما تزايد التعاطف مع اليهود في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كما تزايد عدد الزوار من الغرب إلى أرض فلسطين ، كما بدأت حركة الهجرة اليهودية تتزايد ، وظهرت أول المشروعات المحددة لاستيطان يهودي واسع النطاق في أرض فلسطين ، ومنذ مطلع القرن التاسع عشر بدأت الحركة الصهيونية تتمتع بتأييد متواصل من جانب عناصر ذات نفوذ في العالم غير اليهودي وقد تم التعبير عن هذا التأييد في أدب تلك الفترة.

وهكذا نستنتج أن الأساطير والأفكار والعقيدة مازالت تحكم بقوة المنهج الصهيوني ، وتحولت هذه الحركة إلى عمل فوق الأرض وتم الإعلان السياسي عنها (وتم اختيار زعيم لها هو "تيودور هرتزل" في المؤتمر الصهيوني الأول للحركة الصهيونية في مدينة بازل بسويسرا عام 1897م والذي يعتبر بداية انطلاق الحركة الصهيونية الحديثة).[2]

أهداف ووسائل الحركة الصهيونية:

لقد تبنى مؤسسو الحركة الصهيونية أساليب عديدة من أجل الوصول إلى أهدافهم ، ويبرز منها على وجه الخصوص أسلوب عقد المؤتمرات الصهيونية كأهم وسيلة ساهمت في قيام الكيان الصهيوني، (بالإضافة إلى العمل على حشد يهود العالم لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود، وكذلك تأسيس الصناديق المالية لدعم اليهود من أجل تحقيق أهدافهم). [3]

وقد كان المؤتمر الصهيوني الأول يسعى إلى تحقيق أهمية كبرى في تاريخ هذه الحركة، فهو المؤتمر الذي حسم موضوع قيام الدولة اليهودية كهدف من

---

[1] علي إبراهيم، الاستراتيجية والأساطير الصهيونية، القاهرة 1990، مؤسسة المسيرة العربية للثقافة والنشر والإعلام، ، ص124.

[2] سالم حسين البرازوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] نفس المرجع السابق، ص32.

الأهداف التي ينبغي على كل صهيوني العمل من أجلها، ولتحقيق هذه الأهداف اتخذ المؤتمر الإجراءات والأهداف التالية:-[1]

1- تشجيع مبدأ استعمار فلسطين من قبل الزراع والحرفيين والعمال اليهود.

2- تنظيم جميع اليهود وتوحيدهم في جمعيات محلية وعامة وفق قوانين مختلف البلدان.

3- تأكيد الهوية والشعور القوميين اليهوديين.

4- مساع بغرض الحصول من الحكومات على الاتفاق الذي سيكون ضرورياً للتمكين من تحقيق أهداف الصهيونية.

وعند تحليل هذه الإجراءات التي اتفق بشأنها في مؤتمر بازل الصهيوني الأول عام 1897اف يتضح أن الحركة الصهيونية قد أعلنت وبشكل صريح عن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، دون إعتبار لسكان فلسطين الأصليين وكأنها أرض خالية من السكان ومهجورة لذلك عملت على تهجير اليهود الحرفين والزراعيين والصناعيين لتعمير فلسطين، وأن تكون هذه الحركة الصهيونية هي بمثابة الناطق الرسمي لجميع يهود العالم، وبذلك تكون قد وضعت يدها على الأرض عن طريق هذه التجمعات اليهودية، خصوصاً وأنها تعمل على تقوية الشعور القومي بينهم.

وجاء في برنامج بازل أن الحركة الصهيونية ستعمل للحصول على موافقات الحكومات ذات التأثير الفعال في المنطقة العربية لتمكين الحركة من إقامة الوطن القومي اليهودي.

وهذا أمر يشير إلى عدة قضايا هامة يجب التأكيد عليها ومن ذلك مثلاً:[2]

1- قيام الدولة اليهودية هو أمر غير شرعي، لأن قيام هذه الدولة متوقف على موافقات حكومات أجنبية لا تمتلك شرعية الإعتراف هذا، والدليل على ذلك

---

[1] هنري توراس، القضية الكبرى، الشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة د.عبد الحكيم الأيوبي، مصر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 75-76.

[2] سالم حسين الدرتاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص36-37.

قول تيودور هرتزل (لا نريد، أن نبدأ شيئاً من أعمالنا الاستعمارية في فلسطين قبل الحصول على ترخيص قانوني بدخولنا إليها)[1].

2- تجاهل الشعب الفلسطيني من قبل الحركة الصهيونية واعتبار فلسطين أرض خالية من السكان، وأنها أرض بلا شعب والشعب اليهودي شعب بلا أرض.

وبالإضافة إلى مؤتمر بازل تم عقد المزيد من المؤتمرات الصهيونية الأخرى ، (فقد انعقدت المؤتمرات سنوياً على التوالي الثاني والثالث والرابع والخامس في مدينة بازل ثم انعقد المؤتمر السادس عام 1903، ثم المؤتمر السابع عام 1905 في بازل وهو أول مؤتمر يعقد بعد وفاة هرتزل والذي تم فيه رفض فكرة إنشاء وطن قومي في أوغندا، ثم توالت المؤتمرات بعد ذلك ثم انتقل المؤتمر إلى مدينة لاهاي عام 1907ف، حيث انعقد المؤتمر الثامن ثم انتقل المؤتمر إلى مدينة هامبرغ عام 1909ف، حيث انعقد المؤتمر التاسع، والمؤتمر الحادي عشر عام 1913ف المنعقد في فينا ثم توالت المؤتمرات إلى أن انعقد المؤتمر الثالث والعشرين بمدينة القدس عام1951 حيث انعقد هذا المؤتمر بعد قيام الدولة اليهودية عام 1948- كهدف للحركة الصهيونية)[2].

تصريح بلفور:-

إن تصريح بلفور هو أول صك رسمي تحصل عليه الحركة الصهيونية يعترف لها بشرعية أهدافها المعلنة وخاصة تهويد فلسطين وإقامة الدولة اليهودية.

وقد جاء في تصريح بلفور الذي كان على شكل خطاب من وزير خارجية بريطانيا في نوفمبر 1917ف إلى اليهودي روتشيلد، ونصه كالآتي: " عزيزي اللورد روتشيلد".

((يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي يعبر عن العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته:- أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل خير مساعيها لتسهل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه

---

[1] سالم حسين البرغوثي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 36-37 .

[2] نفس المرجع السابق ص ص 39-40

لن يؤتي بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر)).[1]

وعند تحليل هذا التصريح نلاحظ أن هذا التصريح كان بمثابة السند الرسمي لإسرائيل في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وإنها أي بريطانيا على استعداد تام للمساعدة من أجل إنجاح هذا المشروع.

ولقد كان لتصريح بلفور آثاره الإيجابية والسريعة لبريطانيا في تحقيق رغبتها في التأكيد على مصالحها في شرق الوطن العربي، كذلك آثاره الإيجابية بالنسبة لأطماع الحركة الصهيونية في فلسطين منها:-[2]

1- تكتل الآراء اليهودية المتنافرة وراء السياسة الصهيونية.

2- كسب تأييد الدول الأوروبية خاصة تأييد دولة عظمى مثل بريطانيا.

نلاحظ أنه بقدر ما كانت آثار وعد بلفور إيجابية لبريطانيا والحركة الصهيونية بقدر ما هي سلبية وضارة بالوطن العربي بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة.

الإنتداب البريطاني على فلسطين:

جاء صك الإنتداب البريطاني لفلسطين في 28 مادة، (كان معظمها لصالح اليهود والوطن القومي اليهودي في فلسطين)[3] ، ويعتبر الإنتداب البريطاني أحدى الخطوات التي عملت على تسهيل مهمة الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين.

ولقد استطاعت الحركة الصهيونية تضمين صك الانتداب على فلسطين بعض الفقرات والصياغات التي تخدم أغراضها، ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على صك الانتداب البريطاني لفلسطين.[4]

---

(1) هنري لورانس، اللعبة الكبرى والأطماع الدولية، مرجع سبق ذكره، ص78.

(2) سالم حسين البرغلوي، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص67.

(3) كامل محمود حبه، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982، ص164.

(4) نفس المرجع ، ص ص165 -168.

1-إضافة فقرة هامة وهي الاعتراف " بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد" وهو أمر لم يتضمنه الوعد على الإطلاق.(*)

2- وضع فلسطين في مستوى مستعمرة بريطانية، بسبب المادة الأولى من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد خولت الدولة المنتدبة، السلطة التامة في التشريع والإدارة.

3- إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فقد جاءت هذه الفقرة في المادة الثالثة عشرة من الإعلان.

4- تنص المواد 4 و 6 من صك الانتداب على الاعتراف بوكالة يهودية كهيئة عمومية لإملاء المشورة للإدارة والتعاون معها" ولم يرد ذكر هيئة كهذه لمعالجة مصالح العرب.

5- في الوقت الذي تنص فيه المادة 7 على جعل الجنسية الفلسطينية، الجنسية المشتركة للعرب واليهود، فإن المادتين 15و22 تقران الفرق بين الجنسية العربية والجنسية اليهودية، بل تعملان على إثبات هذا الفرق، وذلك بجعلها العربية والعبرية من اللغات الرسمية، وبمنحها كل طائفة حق صيانة وإنشاء مدارسها الخاصة لتعليم أبناءها بلغتها الخاصة.

وبجانب ما تضمنه صك الانتداب البريطاني في فلسطين من مطالب صهيونية في البنود سابقة الذكر لم يتضمن هذا الصك أية ضمانات تخدم الجانب العربي ولكي يتسنى لبريطانيا الوفاء بتصريح بلفور كان عليها القيام بعدة أمور من أهمها:-(1)

1- فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتغير الواقع السكاني في فلسطين.

2- تمكين الوكالة اليهودية من إدارة المنافع العامة في فلسطين.

(*) بوك وليزمان أن بلفور هو الذي وضع عبارة الصلة التاريخية.

(1) سالم حسين البرغوثي، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره،ص ص93-94.

3- تمكين الوكالة اليهودية والأجهزة اليهودية المتخصصة الأخرى في وضع اليد على كل الأراضي الممكن وضع اليد عليها في فلسطين وذلك من أجل تغيير الوضع القائم والمتمثل في ملكية الشعب الفلسطيني لأكثر من 95% من الأراضي الفلسطينية.

4- الحد من أي مطالب عربية تنادي بالمساواة مع المنظمة الصهيونية في فلسطين.

وتبدو عملية فتح أبواب فلسطين لإستقبال أكبر عدد من المهاجرين من يهود الشتات (من أهم القضايا التي تم التركيز عليها، يليها مسألة الاستيلاء من قبل اليهود على الأراضي الفلسطينية العربية بواسطة الصناديق المالية اليهودية).[1]

وهكذا تمت الموافقة على صك الإنتداب البريطاني لفلسطين، التي أنهت كما يقول ويزمن(الفصل الأول من نضالنا الطويل).[2]

تقسيم فلسطين:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أزداد موقف بريطانيا سوءاً لوضع حل للقضية الفلسطينية، فما كان على بريطانيا إلا أن تشرك الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حل للقضية الفلسطينية، وبدخول أمريكا مع بريطانيا تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية والتي وضعت تقريرها في نيسان من عام 1946، وجاء في هذا التقرير ما يلي:-[3]

1- إدخال 100 ألف يهودي من ضحايا النازية إلى فلسطين.

2- عدم تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.

3- الإبقاء على الانتداب الإنجليزي دون أن يحدد ذلك بمهلة زمنية.

4- السماح بهجرة يهودية حرة إلى فلسطين في المستقبل.

غير أن العرب لم ينخدعوا حيث قرروا رفض الهجرة مهما كان عددها وأن القضية شبعت تحقيقاً، فقامت الاحتجاجات والمظاهرات على ذلك مما أضطر

---

[1] نفس المرجع السابق، ص94.

[2] محمود كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، مرجع سبق ذكره، ص168.

[3] رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ط2،الحمراء المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص150.

بريطانيا إلى عدم الأخذ بتوصيات اللجنة المشتركة وهذا ما أدى بالسيد " هربرت موريسون" إلى التقدم بمشروع جديد على أساس أن فلسطين بأجمعها يجب أن لا تكون دولة عربية ولا دولة يهودية، وأنه من المستحيل التوفيق بين الأماني السياسية للعرب واليهود، فلا يمكن بسبب ذلك قيام دولة موحدة بينهم، وأن المجال الوحيد لضمان السلم في فلسطين هو وضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود تحت إدارة حكومة مركزية. وهذا بعض ما نص عليه المشروع المتصل بتقسيم فلسطين و الذي جاء فيه :-[1]

1- تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق منطقة عربية ومنطقة يهودية ومنطقة القدس ومنطقة النقب.

2- تشمل المنطقة اليهودية معظم الأراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن ومقاطعة كبيرة بين المستعمرات اليهودية وحولها.

3- تشمل منطقة القدس مدينة القدس وبيت لحم والأراضي القريبة منها.

4- تشمل منطقة النقب المثلث الصحراوي غير المسكون في جنوب فلسطين الواقع وراء المناطق المزروعة.

5- تشمل المنطقة العربية ما تبقى من فلسطين وتكون صبغتها عربية تامة من وجهة الأرض والسكان.

6- تكون حدود المناطق المذكورة حدوداً إدارية تبين الناحية التي يتمكن المشروع المحلي فيها من سن التشريع الموافق لبعض الأمور وتستطيع القوة التنفيذية المحلية فيها تنفيذها ولا يكون لهذه الحدود أي معنى فيما يختص بأمور الدفاع والجمارك والمواصلات إلا أنها تكتسب شكلاً نهائياً لا يمكن تغييره بعد تثبيته إلا بالاتفاق بين المنطقتين.

7- يقوم في كلا المنطقتين العربية واليهودية حكومة محلية ومجلس تشريعي ويكون لها استقلال ذاتي واسع ذي صبغة محلية بالدرجة الأولى، ويحق لها تحديد عدد الأشخاص الذين يودون اتخاذ الإقامة الدائمة في أراضيها وتحديد

---

[1] محمد عزه دروزه، جول الحركة العربية الحديثة، المجلد الثاني، صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1951، ص ص 64-66.

مؤهلاتهم ويتوجب عليهما تضمين الشرائع الدستورية التي توضع لهما ضمانة الحقوق المدنية والمساواة لكل السكان أمام القانون وتثبيت حرية التنقل بين المناطق وحرية التجارة.

8- تقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين ويكون لها السلطة المطلقة في أمور الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك وتحتفظ في البداية بالسلطة المطلقة في تطبيق الشرائع وحفظ النظام بما فيه الشرطة والمحاكم وبالأمور الأخرى الضرورية ذات الصفة العامة لكل فلسطيني، وتحتفظ كذلك بكل السلطات التي لم تعين تعييناً واضحاً للمقامات في كيان التشريع.

9- تقوم في كل منطقة هيئة تشريعية تنتخب انتخاباً ويعين المندوب السامي وزيراً أولاً ومجلس وزراء كل مقاطعة يختارهم من الهيئة التشريعية بعد استشارة زعمائها قرار تقره الهيئة التشريعية و يحتاج إلى موافقة المندوب السامي إلا أن هذا القرار لا يوقف ما لم يتعارض مع الأصول الحكومية التي تقوض السبل لضمان السلم في فلسطين ولحقوق الأقليات كما أن للمندوب السامي الحق بالتدخل عند اللزوم إذ ما عجزت الحكومة في إحدى المناطق عن القيام بوظائفها الخاصة بها أو إذا ما تعدت صلاحياتها.

10- يقوم المندوب السامي في بادئ الأمر بالأمور الإدارية والتشريعية في الحكومة المركزية على أن تعاونه هيئة تنفيذية معينة ويوضع على رأس بعض الأقسام في الحكومة المركزية فلسطينيون حالما يرى المندوب السامي أن ذلك أصبح ممكناً عملياً.

11- ينشئ المندوب السامي لجنة إنشاء وتنظيم ولجنة رسوم حكومية تتألف من ممثلين عن الحكومة المركزية عن كل مقاطعة.

12- ينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي وينتخب معظم أعضائه انتخابا على أن يكون للمندوب السامي تعيين بعضهم تعييناً.

13- الحكومة المركزية هي التي تدير مؤقتاً شؤون مقاطعة النقب "صحراء بئر السبع".

14- أن السيطرة على الهجرة تبقى في يد الحكومة المركزية، على أن تكون في نطاق الإستيعاب الإقتصادي للمقاطعات و لا يجوز للحكومة المركزية الإذن بهجرة تزيد على الحدود التي تقترحها الحكومة المحلية، ويحق لحكومة المقاطعة العربية منع المهاجرين اليهود إليها كما يحق لحكومة المقاطعة اليهودية إدخال أي عدد من المهاجرين ترى أن قدرتها الاقتصادية تتسع له.

وفي المشروع تقريراً ينص صراحة (على تهجير مائة ألف يهودي التي وصت لجنة التحقيق بها وبتأمين معيشتهم ونقلهم على أن تتحمل هذه النفقة الحكومة الأمريكية).[1]

لقد كان رد الفعل الصهيوني على بعض القرارات التي جاءت في مشروع موريستون عنيفاً جداً وأخذت أشكالاً إرهابية (فقد قامت عصابات الأرغوان و شتيرون" بتدمير المباني في مدينة القدس وأهمها تدمير فندق الملك داود في القدس في حزيران عام 1946).[2]

وبعد أن فشلت الحكومة البريطانية في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكذلك بعد أن فشلت في جمع الطرفين العربي والإسرائيلي في مؤتمر دعت إلى عقده في لندن، قررت عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت واقعة تحت النفوذ الأمريكي، فأصدرت القرار "181" لتقسيم فلسطين (وقيام دولة يهودية" وأخرى عربية فيها، وأعلنت يوم 15 مايو أيار 1948 موعداً لنهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وانسحب المندوب السامي في يوم 15 مايو 1948[3] وفي 16 أيار أعلن القادة الصهاينة عن قيام دولة إسرائيل التي اعترفت بها فوراً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.[4]

لكن قرار التقسيم هذا الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تنفذ منه إسرائيل إلا ما كان في صالحها، وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم، أما وجود دولة عربية أخرى، وصيانة حقوق الأطراف العربية، وقيام لجنة وصاية

---

[1] نفس المرجع السابق، من ص 65-66.

[2] رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص151.

[3] سالم حسين الدرادكي، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره،ص ص134-135.

[4] رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص152.

من الأمم المتحدة المتابعة تنفيذ القرار، ووجود وحدة اقتصادية بين الدولتين، (فقد ضربت به القيادة الإسرائيلية عرض الحائط، بل ذهبت إسرائيل إلى أبعد من هذا، فقد احتلت قوات الهاجاناة مدينتي يافا وعكا قبل 15 مايو 1948اف)[1].

و كتب الرئيس الأمريكي ترومان إلى حاييم وايزمان أول رئيس لدولة إسرائيل في محاولة منه لكسب أصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قائلاً: (أود أن أخبركم بمدى السعادة والتأثر اللذين اشعر بهما للتقدم الفريد الذي حققته دولتكم الجديدة، والذي يرجع الفضل فيه لكم أنتم أكثر مما يرجع لأي جهة أخرى، وأنني على ثقة من أنه لازال لديكم أكثر مما أعطيتم وأكثر مما قدم العالم لكم، وهو ما يجعلني شديد الإعجاب بكم).[2]

كما دعمت الولايات المتحدة في عهد ترومان بالاتفاق مع الدول الكبرى، قبول دولة إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة، (التي اتخذت قراراها في هذا الشأن في 11 أيار من عام 1949اف).[3]

وهكذا وصلت الجماعات الصهيونية إلى أقصى طموحاتها بفوزها بتأييد الولايات المتحدة للمشروع الصهيوني في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدبلوماسي.

ونتيجة لهذه الأوضاع سارعت الحكومة الإسرائيلية بفرض سيطرتها على أكبر قدر ممكن من الأراضي سواء تلك التي تم تخصيصها للدولة اليهودية المقترحة حسب قرار التقسيم رقم "181" أو تلك الأراضي المخصصة للدولة العربية، والعمل على كسب السيطرة والدفاع عن حدودها أو على ما يقع تحت أيديها من المزيد من الأراضي والدفاع عن المستوطنات اليهودية و التجمعات اليهودية في محاولة منهم لإقناع اليهود من خارج الأراضي المحتلة أنه من الآن أصبح لهم دولة وجيش قادر على حماية كل من هو يهودي .

---

[1] علي ابو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، ط1، بيروت، دار الفارابي 1990، ص19.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص19-20.

[3] رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص153.

المبحث الثاني

الجهود العربية للتصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي

شكلت فلسطين في موقعها الجغرافي هدفاً مهماً لجميع الدول الطامعة إلى التوسع، فهي الجسر الذي يربط الشرق بالغرب، ولأهمية هذا الموقع للدول الاستعمارية ، وبصفة خاصة بريطانيا وأمريكا اللتان عملتا على زرع إسرائيل لرعاية وحماية مصالحهم في المنطقة العربية.

تقع فلسطين (في الغرب من قارة آسيا بين خطي عرض 29.30 و33.15 وبين خطي طول 34.15 و35.4 شرقي غرينتش، يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق سوريا والأردن ومن الشمال لبنان وسوريا ومن الجنوب شبه جزيرة سيناء).[1]

وفلسطين تعتبر من الناحية الجغرافية منطقة محدودة المساحة (فمساحتها لا تتعدى 27 ألف كم^2 ، وهي مستطيلة الشكل يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب حوالي (430كم^2 ، و يتراوح أقصى ارتفاع لها 117كم).[2]

كما أن الفكرة العربية الحديثة في قيام كيان عربي قومي عام، يضم مختلف الأقطار العربية، موحد الشعور والأهداف والمصالح والأجهزة العسكرية والاقتصادية والسياسية، ويكون من القوة بحيث يضمن للأمة العربية الحرية والكرامة والسيادة على أرضه العربية الموحدة، والوصول إلى مصاف الأمم القوية الراقية، وتبوء المركز اللائق بخصائصها وأمجادها وما تشغله من حيز جغرافي من المحيط إلى الخليج، وموقعها وثرواتها، ونفوذها المعنوي القوي .

والفكرة القومية ليست طارئة على العرب، فالعرب لهم قواسم كثيرة جداً مشتركة، كاللغة والعادات والتقاليد، والدين، والثقافة وغيرها الكثير، غير أن زرع كيان غريب في جسم الوطن العربي أدى به إلى الإنقسام من حيث الأرض إلى

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الرابع، طبعة أولى، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1999م ص958.

(2) سالم حسين قبرناري، مرجع سبق ذكره، ص170.

قسمين قسم في أفريقيا وقسم في آسيا، فبوجود هذا الجسم الغريب، لا يمكن للوطن العربي أن يتصل ببعضه البعض، بسبب ما طرأ عليه من أحداث قطعت أوصاله.

يساهم الوجود الإسرائيلي في الحيلولة دون ظهور الإرادة السياسية العربية الواحدة وفي منع قيام الوحدة العربية فبسبب الوجود الإسرائيلي إنقسم الوطن العربي إلى مشرق ومغرب تفصل بينهما " ما يسمى بـــ "إسرائيل" وإضافة إلى ذلك عملت الأخيرة –على اغتصاب الأرض واستلابها بالقوة.

إن الوجود الإسرائيلي يعني تهديداً للوجود العربي ذلك أن جميع المشكلات التي تواجهها الأمة العربية في وطننا العربي تنبع أساساً من مشكلة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فالوجود الإسرائيلي يعني استمرار التمزق العربي واستمرار محاولة الصهيونية السيطرة على مقدراته لذلك كان لابد من رد فعل عربي للتصدي لهذا الوجود الخطير على الوطن العربي لا سيما أنه يحتل قلب الوطن العربي – فلسطين.

المقاومة العربية في فلسطين:

شعر الشعب الفلسطيني أن المهاجرين اليهود الجدد ما هم إلا محتلون ينوون الاستيلاء على البلاد وطرد أهلها الأصليين منها، وازداد هذا الإحساس عندما بدأ اليهود في العمل على إقامة المستعمرات الإسرائيلية وطرد العرب من هذه الأرض المحتلة.

وتأكد للشعب العربي في فلسطين أن الاحتلال الإسرائيلي يستهدف المجتمع الفلسطيني بأسره، بزيادة عدد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وكذلك الحال بالنسبة إلى احتلال وشراء الأراضي العربية، فهب لمقاومة الغزو الجديد وأخذت المقاومة أشكالاً متباينة حسب الظروف المختلفة التي مرت بها.

ويمكن إيجازها على النحو التالي:-

1- ردود الفعل العادية:

أن المقاومة الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام 1920ف وحتى عام 1934ف، كانت تقوم على أساس ردود الفعل العفوية مثل التظاهر والقيام ببعض الأعمال الفردية كي تتدخل الحكومة البريطانية وترسل لجان للتحقيق في الوضع

القائم، وكان العرب الفلسطينيون يهدأون ويسكنون بمجرد العلم بأن بريطانيا أرسلت لجنة للتحقيق، وكأن بريطانيا لا تدري ماذا يجري في فلسطين، رغم أن كل اللجان التي أتت للتحقيق لم ينتج عنها أية إجراءات عملية تغير من سياسة اليهود في زيادة عدد الهجرة وإقامة المؤسسات الكبرى التي تشرف على الهجرة وشراء الأراضي العربية.

2- تشكيل الجمعيات الإسلامية – المسيحية:

ولقد وصلت هذه الحركة إلى ذروتها حين إستمرت زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتهدف هذه الجمعيات إلى السعي للاستقلال وإلى الاتحاد العربي والدفاع عن حقوق العرب وأماكنهم المقدسة المسيحية والإسلامية، وبذلت الجهود لسلامة العرب بطرق سلمية مشروعة وعملت على رفع الروح المعنوية للعرب، وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تقود النضال الوطني الفلسطيني حتى نهاية العشرينات، (حيث تمكنت من الإعداد والدعوة إلى لقاءات ومؤتمرات، عرفت بالمؤتمرات الوطنية الفلسطينية، يتمثل فيها مختلف الجمعيات الإسلامية والمسيحية).[1]

3- المؤتمرات الوطنية الفلسطينية:

عقد في الفترة من 1919- 1929 سبعة مؤتمرات فلسطينية قادت مسيرة النضال الفلسطيني، (وقد اتسمت هذه المؤتمرات بمعارضتها لوعد بلفور والانتداب البريطاني)[2]، وحاربت بيع الأراضي ورفضت الاعتراف بأي حق لليهود بفلسطين، وقاومت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، (ونادت بالاستقلال الوطني وبالوحدة العربية والوحدة الإسلامية ، وقد وقعت في هذه الفترة انتفاضة 1920 وانتفاضة 1921 وثورة 1929اف).[3]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط7 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص ص 108- 109.

[2] علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، ط2، ، بيروت: دار الفاروق ، 1990، ص ص 28-31.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 21 – 22.

4- المواجهة السياسية الفلسطينية المنظمة:

لم يستسلم الشعب العربي في فلسطين للمؤامرات والدسائس الصهيونية والأطماع البريطانية، فعمل على إقامة تنظيمات وأحزاب سياسية الغرض منها مواجهة الاستعمار والسياسات الصهيونية، ومن أوائل الثلاثينات وعلى أنقاض المؤتمرات الفلسطينية السبع، أنشئت عدة أحزاب سياسية في فلسطين أهمها:

أ- حزب الاستقلال العربي:

قام لفيف من الشخصيات الوطنية الفلسطينية الشابة (بتأسيس حزب الاستقلال عام 1932، وقد جاء هذا الحزب لتنظيم الجماهير في فلسطين، وتأطير نضالاتها ضد الغزاة المحتلين ضمن استراتيجية جديدة، هدفها رفض الانتداب البريطاني، وتوجيه النضال ضد الاستيطان الصهيوني، والهجرة اليهودية لفلسطين والعمل على تحريك الشباب العربي من أجل خدمة الحركة الوطنية في فلسطين)[1].

ب- حزب الدفاع الوطني (حزب المعارضين):

قام راغب النشاشيبي (بتأسيس حزب الدفاع الوطني عام 1934ف، وبدعم من سلطات الانتداب كمعارض لحزب الاستقلال).[2]

ج- الحزب العربي الفلسطيني " حزب المفتي":

قام بإنشاء هذا الحزب جمال الحسيني اليد اليمنى للحاج محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين والزعيم السياسي الأول في البلاد بتأسيس (الحزب العربي الفلسطيني عام 1935ف، وقد ضم عناصر تمثل الوجوه والأسر الفلسطينية، وإنشاء فروعاً في مختلف المدن الفلسطينية).[3]

د- حزب الكتلة الوطنية:

تأسس عام 1935ف،(بزعامة عبد اللطيف صلاح، وغايته السعي للحصول على الاستقلال التام لفلسطين والمحافظة على عروبة القدس.).[4]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص32.

[2] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة الموسوعة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص573.

[3] علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص33.

[4] نفس المرجع السابق، ص33.

هـ- حزب الإصلاح:

تأسس هذا الحزب عام 1935ف (بزعامة حسين فخري الخالدي بمعاونة اثنان من السكرتارية ويهدف هذا الحزب إلى نفس أهداف الأحزاب السالفة الذكر).[1]

وإذا ما حاولنا تحليل الجهود العربية في التصدي لإقامة الكيان الإسرائيلي في هذه الفترة، سنجد أن هذا الدور كان يعبر عن مصالح خاصة أكثر منها تعبير عن وقفة شعب، حيث أن هذا الجهد العربي أقتصر ضد سياسات الهجرة اليهودية وامتلاك اليهود للأراضي الفلسطينية والمناداة، بإنهاء الانتداب البريطاني بطرق سلمية وإقامة الدولة الفلسطينية.

إن تبلور هذا الجهد فعلياً، من وجهة نظر الباحث ربما بدأ في عام 1936ف، حيث أصبحت فيه القضية الفلسطينية قضية عربية عامة عملياً، ثم تطورت إلى أن غدت قضية العرب الكبرى، وصارت مجالاً لأعظم حادث تاريخي عربي بدخول جيوش الدول العربية في حرب جماعية في سبيلها عام 1948م.

5- ثورة 1936ف:

لابد من التذكير بأن ثورة 1936ف، جاءت كرد فعل على طرد الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم التي انتزعها الإسرائيليون، ونتيجة لاعتداءاتهم على العرب، بالإضافة إلى ازدياد واتساع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبذلك انفجرت الثورة الكبرى بقيادة البطل الشيخ عز الدين القسام مبتدئة بالإضراب الطويل المباشر، (ثم ما لبث أن تتابعت سلسلة من الحوادث بين العرب واليهود، وقام العرب في يافا بالمظاهرات، وسقط القتلى والجرحى من الجانبين العربي واليهودي وكذلك شمل الإضراب مدينة نابلس، وعقد العاملون في نابلس اجتماعاً أسفر عنه تكوين لجنة، سميت باللجنة القومية تتكون من مختلف الأحزاب السياسية العربية

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص517.

وأخذت المدن تحذو حذو نابلس، وتعلن الإضراب والاستمرار فيه، وتؤلف اللجان القومية حتى عم الإضراب جميع مدن فلسطين).[1]

وفي أواخر إبريل تألفت اللجنة العربية العليا، فقد تبادر لبعض العاملين أن تتألف لجنة عليا تتمثل فيها الأحزاب جميعها ضرورة لابد منها لتكون ناظمة لجهود اللجان القومية ولإنجاح الإضراب والاستمرار فيه، وجاء من حيفا إلى القدس وفد يمثل المدينة، مؤلف من بعض الشخصيات السياسية،[*](ولم يمضِ أسبوعان على الإضراب في فلسطين حتى أخذت الأصوات ترتفع بوجوب عدم دفع الضرائب، وإضراب الموظفين العرب عن التعاون مع السلطات الإنجليزية، ورفع شعار لا ضرائب بلا تمثيل).[2]

ولقد كان للبوليس العربي، وبعض ضباطه ، موقف وطني رائع حيث فر الكثيرون بسلاحهم، والتحقوا بالثورة التي أصبحت مسلحة بعد ترك الفلاحين أراضيهم وألتجأوا للجبال، مما زاد في رفع الروح المعنوية وتطوير التنظيم نحو الأفضل، وفي عام 1938اف، تم تنظيم القيادة العسكرية على الشكل التالي:-[3]

أ- **القيادة العامة:** اتخذت القيادة العامة للثورة مقراً لها في مدينة دمشق بسوريا لصعوبة بقائها في فلسطين نتيجة ضغط ومراقبة السلطات الاستعمارية.

وتكون المجلس القيادي من القائد العام ومن عدد المساعدين هم رؤساء جهاز المخابرات والأعلام بالإضافة إلى فروع الشؤون الإدارية وقادة المناطق، كما تم الاستعانة بالمحاربين القدامى السوريين ممن عملوا في الثورة السورية عام 1925- 1927 كمستشارين للقائد العام.

ب- قيادة المناطق: خضعت جهات القتال في فلسطين لقيادات مناطق رئيسية كانت منها قيادات ميدانية للثورة ومنها قيادات عسكرية عامة موجودة في دمشق تقوم بتوجيه القيادات المحلية الموجودة على أرض فلسطين.

---

[1] محمد عزة دروزه، حول الحركة العربية الحديثة، المجلد الأول، مرجع سبق ذكره، من ص 121-122.

[*] الوفد مؤلف من محمد علي الطاهر ورشيد الحاج إبراهيم ومعين ماضي.

[2] نفس المرجع السابق، ص124.

[3] علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص27.

ج- جيش الجهاد المقدس: استمرت المقاومة الفلسطينية بفضل مجموعات خاضت العديد من المعارك ضد العصابات الصهيونية و القوات البريطانية، كانت تطلق على نفسها اسم " جيش الجهاد المقدس(وكانت تؤدي مهمتها في الدفاع عن أرض فلسطين ضد اليهود والمؤامرات الاستعمارية الأمريكية والبريطانية، بقيادة القائد عبد القادر الحسيني، إلى أن جاء الأمر من عمان بحلها في 18-12-1948ف).[1]

د- جيش الإنقاذ: هو جيش المتطوعين العرب الذين جاؤا لانقاذ الفلسطينيين من محنتهم وتكون هذا الجيش (عام 1947، وشرع في مهمته التي جاء من اجلها طيلة السنوات 1947- 1948- 1949ف، إلى أن أصدر قرار من المفتشية العامة لقوات الإنقاذ وبتوجيه من جامعة الدول العربية بإنهاء مهمة هذه القوات وتسريح أفرادها بسبب عدم توفير الضباط الأكفاء، وعدم وضوح صلاحيات القيادة الميدانية، وبسبب سوء تنظيم وحدات جيش الإنقاذ، وقد تم ذلك رسمياً بإنهاء مهمة جيش الإنقاذ في 15-5-1949ف).[2]

6- حكومة عموم فلسطين:

أعلن في غزة في يوم 23-9- 1948 عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، الذي أبلغ الحكومات العربية وأمين عام جامعة الدول العربية، كما أذيع بيان إلى الشعب الفلسطيني باسم الحكومة الجديدة، وطلب منهم التعاون مع حكومته الوطنية، لتتولى أمور البلاد السياسية والدفاعية عند إنتهاء الإنتداب البريطاني من فلسطين، غير أن الدول العربية لم توافق يومئذ على شرعية هذه الحكومة، (وقد قاوم الملك عبد الله ملك الأردن إنشاء هذه الحكومة، وعقد الملك مؤتمر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي في

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 27-28.

(2) علي محافظة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، الجزء الثاني، الهيئة العامة لاتحاد الجامعات العربية، دار النشر مؤسسة عبد الحميد شومان، لسنة 1981ف، ص ص 11-13.

يـــــوم1-10-1948ف، حيث أنكر المجتمعون في عمان على هذه الحكومة تمثيل الشعب الفلسطيني).[1]

وإزاء موقف الملك عبد الله هذا قررت الهيئة العربية العليا والحكومة الجديدة الدعوة إلى مجلس وطني لتأكيد شرعية الحكومة وإظهار تأييد الشعب الفلسطيني لها في ذات اليوم 1-10-1948ف، في غزة برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني وحضرته الجماهير الغفيرة من الشخصيات الفلسطينية، (وقد تم الإعلان عن شرعية الحكومة الجديدة، كما تقرر إعلان استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة، ديمقراطية ذات سيادة ورسم الإعلان حدود فلسطين وهي البحر الأبيض المتوسط غرباً وسوريا ولبنان شمالاً وشرقي الأردن شرقاً ومصر جنوباً).[2]

وعقد الملك عبد الله مؤتمر ثانياً في أريحا بتاريخ 1-12- 1948ف برئاسة الشيخ محمد الجعبري، تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية الفلسطينية. ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين، (وبعد أيام قليلة تدخلت القوات المصرية فنفت المفتي الحاج أمين الحسيني وبعض من معاونيه إلى القاهرة بمصر، وفرض الملك فاروق حصاراً على الموجودين بالقاهرة، ليمنعهم من القيام بأي عمل سياسي، في حين كان اليهود قد شكلوا هيكل حكومة يهودية لفلسطين تعلن رسمياً عند انتهاء الإنتداب، وهذا ما حدث بالفعل).[3] و في ليلة 15 مايو 1948 زحفت الجيوش العربية من مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان والمقاتلون العرب من معظم أقطار الوطن العربي، لأنقاذ فلسطين واشترك إلى جانبهم المجاهدون العرب الفلسطينيون الذين أبلو بلاء حسناً في القتال (وقبيل نهاية مايو، كان الموقف العربي يكاد يطبق على تل الربيع، وتضيق الخناق حول عدد كبير من المستوطنات الإسرائيلية).[4]

أثارت الانتصارات العربية قلقاً وخوفاً من الدول الاستعمارية التي سارعت من خلال مجلس الأمن، بطلب الهدنة، فوافقت الدول العربية عليها في 11 يونيو

---

[1] علي أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[2] نفس المرجع، ص34.

[3] نفس المرجع السابق، ص35.

[4] علي محافظة، حرب 1948 وقيام إسرائيل، مرجع سبق ذكره،ص ص46-47.

1948م ، (وقد استغلت إسرائيل هذه الهدنة في جلب مختلف أنواع الأسلحة والطائرات المقاتلة، كما قاموا بخرق خطوط الهدنة في كثير من الجبهات لتحسين وضعهم العسكري، وكانت الحكومات العربية آنذاك تقابل طرق خرق الهدنة بتقديم الشكاوى إلى مجلس الأمن)[1].

واستؤنف القتال في 9 يوليو 1948اف، على جميع الجبهات الفلسطينية، وظهر أثر ما جلبه الإسرائيليون من أسلحة أبان الهدنة الأولى،(مما أسفر عن تراجع بعض القوات العربية من بعض ساحات القتال ومع ذلك أصدر مجلس الأمن في 19 يوليو قراراً بوقف القتال للمرة الثانية وبعد أن قبلته الحكومات العربية، قامت مظاهرات صاخبة في جميع العواصم العربية مستنكرة الهدنة الجديدة).[2]

وفي نوفمبر 1948اف، أصدر مجلس الأمن قراراً ناشد فيه الفريقين المتحاربين أن يتفاوضا لإقرار (هدنة دائمة وقد استجابت الدول العربية لهذا القرار ووقعت الدول المحيطة بالكيان الإسرائيلي مصر، لبنان ، الأردن ، سوريا على اتفاقيات الهدنة المشتركة الدائمة في عام 1949اف).[3]

وبقي من فلسطين، بعد توقف الحرب، قسمان خارجان عن نفوذ دولة إسرائيل، أولهما الضفة الغربية، وهي التي ضمها الملك عبد الله إلى شرق الأردن، مخالفاً ومعارضاً بذلك إرادة الشعب العربي الفلسطيني وقرارات جامعة الدول العربية، وثانيها قطاع غزة الذي تشرف عليه الحكومة المصرية إشرافاً مؤقتاً.

وكان من النتائج الأولية لحرب 1948اف وقيام " دولة إسرائيل" على معظم الأراضي الفلسطينية، اهتزاز الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، و تشتت الشعب الفلسطيني إلى ثلاث أماكن،(فالقسم الأول ظل رازحا تحت نير الاحتلال الإسرائيلي وعرف باسم " فلسطيني 1948" وقسم ثاني عاش على ما تبقى من الأرض الفلسطينية تحت الإدارة الأردنية في الضفة الغربية، والإدارة المصرية في

---

[1] رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط2 ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 153.

[2] علي المحافظة، مرجع سبق ذكره، ص116.

[3] رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص152.

قطاع غزة، في حين تبعثر القسم الثالث على الأقطار العربية المجاورة والغير مجاورة لفلسطين مثلما تبعثر الباقون ولو جزئياً على امتداد الخريطة العالمية).[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال، ماذا كان موقف جامعة الدول العربية من هذه القضية؟

والجواب على ذلك هو أن جامعة الدول العربية فشلت في منع قيام الدولة الإسرائيلية، فهي لم تتمكن حتى من الاجتماع في خلال سنة من بدء الحرب العربية الإسرائيلية، إلا أنها استطاعت في عام 1950ف، من توقيع ميثاق الدفاع العربي المشترك، الذي وقعته ست دول عربية، وأهم ما تضمنه الميثاق:-[2]

1- تعهد الدول الأعضاء بصد أي عدوان يقع عليها مجتمعه أو على أحداها، وذلك بجميع الإجراءات الممكنة بما في ذلك استعمال القوة.

2- التشاور في حال التهديد بالعدوان.

3- تشكيل لجنة عسكرية دائمة مقرها القاهرة ومجلس دفاع مشترك مؤلف من وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء.

4- التعاون في ميادين الاقتصاد والتسلح.

بادرت كل من مصر وسوريا " دولة الاتحاد" عام 1958ف، بإقامة تنظيم شعبي سياسي فلسطيني في قطاع غزة، عرف باسم الاتحاد القومي العربي الفلسطيني (وعومل كممثل شعبي لسكان قطاع غزة، وأمتد هذا التنظيم ليشمل جميع الفلسطينيين المتواجدين في مصر وسوريا، غير أن هذا التنظيم انتهى بانتهاء الاتحاد بين مصر وسوريا عام 1961ف).[3]

وفي العراق دعا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المتواجدين في العراق عام 1959ف، (على أن يبقى هذا الفوج تحت الرعاية الرسمية العراقية، الأمر الذي أبقاها منعزلة عن بقية التنظيمات

---

[1] أسعد عبد الرحمن، الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي، العدد 191، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لعام 1995، ص ص 46-47.

[2] رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص155.

[3] عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 574.

الفلسطينية الأخرى، ومع تشكيل جيش التحرير الفلسطيني التحق عدد كبير من هذه الفرق بالجيش. [1]

7- منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).

كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية إيذانا ببدء مرحلة هامة وأساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني، وقيامها في إطار " الرسمية" العربية كان استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته، حيث دعا الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى مؤتمر في 13- إلى 17 يناير 1964ف عرف بمؤتمر القمة العربي الأول، حيث قرر المؤتمر العمل من أجل إبراز الكيان الفلسطيني وتجسيده ليأتي رداً على التحدي الإسرائيلي، (حيث جاء في قرارات تلك القمة دعوة السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية إلى الاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني من أجل تمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره). [2]

وخلال القمة العربية الثانية التي انعقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر 1964ف، تم الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها كممثل للشعب الفلسطيني، وكنواة دولة ذات مؤسسات ضرورية لممارسة عمل داخلي وخارجي.

وقد اجتمع ممثلوا الشعب الفلسطيني في مدينة القدس من 28 مايو إلى 2 يوليو 1964ف، وأقر مؤتمر القدس الميثاق الوطني الفلسطيني الأول الذي جاء فيه: [3]

أ- فلسطين أرض عربية تربطها بالبلدان العربية الأخرى روابط قومية وثيقة وهي مجتمعة تشكل الأمة العربية الكبرى.

ب- أن فلسطين في حدودها لفترة الانتداب البريطاني تكون وحدة إقليمية لا تتجزأ.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص574.

[2] خيرية قاسمية، وآخرون: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، الجزء الثاني، القسم الأول : اتحاد الجامعات العربية، 1989ف: ص 306.

[3] هنري لورانس: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 247- 248.

ج- سيقرر الشعب الفلسطيني مصيره عندما يستكمل تحرير وطنه طبقاً لرغبته وإرادته الحرة وخياره المستقل.

د- إن الهوية الفلسطينية هي مميزة دائمة وأصيلة لا تضمحل فهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

هـ- الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين عاشوا عيشة عادية بفلسطين حتى عام 1947ف، سواء بقوا بها أو طردوا منها، وكل طفل ولد من أبوين فلسطينيين بعد هذا التاريخ بفلسطين ذاتها أو خارجها فهو فلسطيني.

و- أن اليهود الفلسطيني الأصل يعتبرون فلسطينيين شريطة أن يريدوا العيش بسلام وإخلاص في فلسطين.

وهكذا فإن الميثاق القومي (تكون من 29 مادة بالإضافة إلى ما ذكرناه أوضحت المواد الأخرى كيفية التحرير الكامل لأرض فلسطين، مع عدم الإعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947ف، والقاضي بتقسيم فلسطين، والتأكيد على بطلان وعد بلفور، وصك الانتداب وما يترتب عليهما).[1]

وقد أقر المجلس الوطني في عام 1974ف برنامجاً من عشرة نقاط أطلق عليها اسم البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية" وقد جاء فيه[2]

أ- رفض قرار مجلس الأمن رقم 242.

ب- الإعلان عن رفض الإعتراف بإسرائيل والحدود الآمنة وأي تنازل عن حق الشعب الفلسطيني وأن التحرير يكون بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح لتحرير كل جزء من فلسطين.

ج- التصريح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بالتكتيكات اللازمة بما يخدم أهداف المنظمة الخاصة بالتحرير وإقامة السلطة الوطنية في فلسطين.

وهكذا، انبثقت منظمة التحرير كأول مؤسسة جامعة للفلسطينيين وغدت مرادفة لمفهوم الكيان الفلسطيني، كما أصبحت رديفاً لعملية بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة ونص البند الخامس من المقررات السياسية الصادرة عن

---

(1) سالم حسين البرغوثي، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 177.

(2) نفس المرجع السابق، ص 178.

المجلس الوطني عن قيام المنظمة،باعتبارها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني وتقوم(بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية، وهي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم).[1] واستكمالاً لمؤسسات الكيان الفلسطيني أنشئ في بيروت فبراير عام 1965اف مركز الأبحاث الفلسطينية لدراسة وأبحاث القضية الفلسطينية، وقد تجمعت فيه خبرة الكفاءات الفلسطينية بغرض جمع المعلومات والحقائق والمنشورات والوثائق للتعريف بالقضية الفلسطينية وتم نشرها باللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى، (كذلك تم أنشاء مكاتب للمنظمة في جميع الأقطار العربية والأجنبية التي تعد بمثابة سفارات إلى هذه الدول لحل مشاكل الفلسطينيين المتواجدين هناك، بالإضافة إلى كسب الأصدقاء والتعريف بالقضية الفلسطينية، كما تم إنشاء إذاعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1965اف لهذا الغرض أيضاً وللاتصال بأبناء الشعب الفلسطيني الموزعين في مختلف الأنحاء وأداة لتعبئتهم وتوجيههم).[2]

وليس ثمة اتفاق حول تاريخ واحد لبداية الثورة المسلحة، غير أن بوادر منظمات فلسطينية مسلحة بدأت تظهر على الساحة الفلسطينية مثل:[3]

أ- فتح حركة التحرير الوطني الفلسطيني- 1958اف.

ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967اف.

ج- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 1968اف.

د- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة 1956.

ز- جبهة التحرير العربية(تنظيم فلسطيني/عراقي).

ن- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني 1967اف.

هـ- طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة 1967اف(تنظيم فلسطيني/سوري)

---

(1) خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص 308.

(2) يوسف الحسن، مرجع السابق، ص 310.

(3) سالم حسين الزناوي، القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، من ص 183- 192

و- جبهة التحرير الفلسطينية 1969ف.

بالإضافة إلى هذه المجموعات الفدائية يوجد تنظيمات فلسطينية لها بعض التأثير السياسي والفداني، منها على سبيل المثال، حركة " أيلول الأسود" وهي حركة تابعة لإحدى الفصائل الفلسطينية لأداء مهام عسكرية فقط التي نشأت بعد أحداث حرب سبتمبر 1970ف، التي شنها "الملك عبد الله" ومن بعده "الملك حسين" ضد رجال المقاومة الفلسطينية المتواجدين في الأردن.

إضافة لوجود العديد من المنظمات الشعبية والمهنية الفلسطينية وجميعها تطالب بتحرير الأراضي العربية وبالأخص الفلسطينية من نير الاحتلال الإسرائيلي تمثلت في:[1]

أ- الاتحاد العام لعمال فلسطين.

ب- الاتحاد العام لطلاب فلسطين.

ج- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

د- الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

ز- الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين.

ن- الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

هـ- اتحاد المحامين الفلسطينيين.

و- اتحاد الفنانين الفلسطينيين.

ي- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

من الملاحظ أن المجال الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في ميدان علاقاتها بالدول العربية والأجنبية كان مميزاً وكبيراً رغم تعدد فصائلها وتياراتها، فقد استطاعت أن تبني مؤسساتها (الاجتماعية- والسياسية - والدبلوماسية)، وأن تحصل على إعتراف أغلبية دول العالم بها، وأن تحافظ على موقعها التمثيلي واستقلال قراراها ووحدتها وقدرتها على صياغة برنامج متزايد الوضوح، وهي مدينة بهذا كله للجماعات الفلسطينية في الداخل والخارج، التي ترى أن منظمة التحرير الفلسطينية رمز هويتها ووحدتها الوطنية ، فالشعور

---

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 577.

بالهوية الخاصة هو أحد الثوابت بل من أهمها للحفاظ على الأرض والشعب الفلسطيني.

الفصل الثاني

ميزان القوى بين طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي 1973-1981م

المبحث الأول

مقومات القوى لدى الطرفين العربي والإسرائيلي

المبحث الثاني

تحولات ميزان القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي 1973-1981م

الفصل الثاني

ميزان القوى بين طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي 1973-1981ف

يمكن تحديد العناصر التي على أساسها عرفت القوى أو المقدرات القوة المحددة لمدى قوة الدولة في: المقدرات البشرية متمثلة في"الإقليم والسكان" والمقدرات والموارد العسكرية، والقدرة الصناعية والتقنية، والتقدم العلمي، وقدراتها التسليحية العسكرية، والنمو الإقتصادي ومقدراتها الاقتصادية ومقدراتها السياسية، والدبلوماسية والمتمثلة في وحدتها الوطنية، والقيادة السياسية، والكفاءة الدبلوماسية التي تدار بها، والدعاية لها، ومدى الاستقرار والروح المعنوية.

وسوف تعتمد الدراسة في هذا الفصل إلى تناول المقدرات الأساسية وفق التحديد السابق بيانه للوقوف على مدى قوة الأمة العربية بشكل عام والتركيز على ما يعرف منها بدول الطوق التي تحيط بإسرائيل وتشكل بالتالي واجهة الصراع معها، ومدى قوة إسرائيل كطرف ثاني في الصراع، ومن ثم سيحاول الباحث عبر هذه الدراسة إجراء عملية مقارنة بين القوة العربية كطرف وبين إسرائيل كطرف آخر لتحديد قوة كل منهما.

ومن خلال عرض الصراع العربي الاسرائيلى من عام 1973 إلي عام 1981، وفي شتي هذه المقدرات وإقامة عملية موازنة بطريقة علمية بحته بعيدا عن التأثير العاطفي في مسألة من أهم المسائل وقضية من أهم القضايا.

لذا، يبدأ هذا الفصل بالبحث في أهم مقدرات القوة لدى كل من الطرفين سواء البشرية أو العسكرية أو الاقتصادية في مبحثه الأول أما المبحث الثاني يتناول هذه القوة والمقدرات مبينين التحولات في ميزان القوى بين الطرفين.

المبحث الأول

مقومات القوى لدى الطرفين العربي و الإسرائيلي

لا شك إن للقوى عناصر كثيرة كما تتنوع وسائل ممارستها وأساليب استخدامها، حيث أن سياق الدراسة يتطلب تناولها فيما يتعلق بالصراع بين الدول فإن ذلك سيتم وفق التالي:-

أولاً: المقدرات البشرية. **ثانياً:** المقدرات العسكرية. **ثالثاً:** المقدرات الاقتصادية **رابعاً:** المقدرات السياسية والدبلوماسية.

أولا: المقومات البشرية:

ويعني بها السكان مضافا إليهم الإقليم، فالسكان يشمل الكثافة السكانية والأعداد، والعمل، والمستوى الصحي، والمستوى التعليمي...الخ.

أما الإقليم فهو عبارة عن المساحة من حيث الحجم والموقع الاستراتيجي من عدمه، والحدود الطبيعية للدولة والإمكانيات أو الموارد الطبيعية.

يتناول هذا المبحث العامل البشري أو مقدرات القوى البشرية العربية وعلي الأخص منها ما يسمى بدول الطوق وكذلك المقدرات البشرية الإسرائيلية .

1- المقومات البشرية العربية:

في هذه الجزئية من الدراسة سنقوم بدراسة وتحليل المقومات البشرية للأمة العربية مجتمعة ومن ثم ننتقل إلى بحث المقومات البشرية لدول الطوق ومن ثم نتناول المقومات البشرية لدى الفلسطينيين.

أ-المقومات البشرية للأمة العربية :

ساعد انتشار الإسلام و حاملية من العرب على انتشار اللغة العربية في جميع أنحاء الإقليم العربي و رغم أن هناك بعض الاختلافات الطفيفة في اللهجة و النطق فإن اللغة العربية تظل اللغة المشتركة للسكان فقد أصبحت اللغة العربية القاعدة الأساسية للهوية في الإقليم العربي ، في حين أصبح الإسلام القاعدة الثانية و رغم أن انتشار الإسلام كان السبب الرئيسي في انتشار اللغة العربية ، فإن أغلبية السكان من غير المسلمين اتخذت اللغة العربية وسيلة للتفاهم مع غيرها من سكان

المنطقة فقد تأصلت قيم و عادات مشتركة بين السكان في الإقليم العربي من خلال اللغة المشتركة واعتناق الرسلات السماوية التي يكمل بعضها البعض و التي أتمت الدين الإسلامي بالرسالة المحمدية التي آمنت بها أغلبية السكان و اعتنقت الإسلام دينا ، و من خلال الاتصال الجغرافي بين أجزاء الإقليم التي لا تفصل بينها موانع طبيعية الأمر الذي أدى الى أن يشكل الإقليم وحدة سياسية في أغلب مراحل تاريخه ، و يظهر الفارق الواضح بين سكان الإقليم العربي و سكان الأقاليم المجاورة الذين اعتنقوا الرسلات السماوية نفسها و بخاصة الإسلام ولكنهم أحتفظو بلغتهم و عاداتهم و تقاليدهم و كان لهم تاريخهم المنفصل عن تاريخ الإقليم العربي نتيجة للانفصال الجغرافي عنه .

و رغم العوامل المشتركة التي تربط سكان الإقليم العربي بعضهم ببعض و التي سبق ذكرها ، فإن اختلاف الطبيعة الجغرافية داخل الإقليم العربي ، ووجود مساحات صحراوية فاصلة بين مجتمعات السكان في الإقليم أديا الى بروز بعض الاختلافات بين جزء و آخر من الشعب أو بين تجمع و آخر من سكان الإقليم كما أنه لا تغيّر الاختلافات السابق ذكرها من حقيقة أن سكان الإقليم العربي يتمتعون بصلات تجمعهم تزيد على أي صلات موجودة بين مجموعات من السكان في أقاليم العالم الأخرى ، حيث تظهر الفوارق واضحة بين أولئك الذين يتكلمون اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية نتيجة الافتقار الى الإتصال الجغرافي و بالتالي الى الاختلاف في التاريخ و الدين ، كما تفتقر شعوب الاتحاد السوفياتي " السابق " مثلا الى وحدة اللغة و القومية و الدين ، بينما يختلف السكان في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لاختلاف مصادر هجرتهم وحداثة تاريخهم ، إن وحدة اللغة و الدين و الاتصال الجغرافي و التاريخ ، و بالتالي وحدة القيم ، هي عوامل إيجابية مساعدة على تحقيق الأمن القومي لسكان الإقليم ، إلا أن الطبيعة السكانية للإقليم تحمل في طياتها في الوقت نفسه عوامل تأثر في الأمن القومي ، و تضعف من قدرته .

والعوامل الايجابية هي عوامل مساعدة على تحقيق التعاون العسكري بين الجيوش العربية ، لأنها تخلق أساسا مشتركا بين تلك الجيوش ، فالقائد العربي ليس محتاجا

الى استخدام لغة أخرى للتعاون مع قائد جيش عربي آخر كما أن الاتصال الجغرافي يسمح بالانتقال لهذه الجيوش بكل وسائل النقل المعروفة ووحدة القيم والعادات تسهل كثيرا من تحقيق حاجات الجيوش العربية في حال تعاونها (بخاصة إذا قوبلت بحالة تحقيق التعاون بين جيوش حلف شمالي الأطلسي الذي تتكلم شعوبه أربعة عشرة لغة و تختلف في قيمها و عاداتها و تاريخها ، كما تنفصل جغرافيا بعضها عن بعض ، أو بحالة حلف وارسو " السابق " الذي تتحدث شعوبه ثماني لغات ، إضافة الى الاختلاف في القيم و العادات)[1] .

و من ناحية أخرى فإن موقع الوطن العربي الاستراتيجي هو في حد ذاته يعتبر محيطا لفلسطين المحتلة، وبقدر ما للوطن العربي من موقع إستراتيجي هام، فإنه في الوقت نفسه يشكل خطراً طبيعياً على إسرائيل، حيث الدول العربية تحيط بإسرائيل، أي أن حدود إسرائيل هي حدود يحيط بها العرب من كل جانب وبالتالي فإن الموقع من هذه الناحية هو لصالح العرب.

أما تعداد السكان العرب أثناء فترة الدراسة (بلغ عددهم مائة وخمسون مليون نسمة مقابل ثلاثة ونصف مليون نسمة من الجانب الإسرائيلي، وهذا الأمر الواقع يقبله الإسرائيليون ويعملون بحسابه ولا يستطيعون تغييره رغم أنه لا يمكن أن يكون في صالحهم مهما حاولوا التوازن البشري بينهم وبين العرب).[2]

والأهم من ذلك والذي يؤكد أن المستقبل في غير صالح إسرائيل، كما يعتقد كل من "دوف فريد هندر" "وكلافين جولد شتاين" وهما من خبراء الديموغرافيا في إسرائيل حسب ما جاء في صحيفة "جيروزليم بوست" في عام 1974م (انه مع الحد الأقصى من الاستيطان اليهودي والاحتفاظ بكل المناطق قد يصبح السكان اليهود أقلية واضحة في المستقبل).[3]

---

[1] طلعة أحمد مسلم : التعاون العسكري العربي ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1990م ، ص 42 .

[2] سالم حسين الدرناوي: التوازن العربي- الإسرائيلي، 1975-1985، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990، ص 75.

[3] علي إبراهيم: الاستراتيجية والأساطير الصهيونية، ط1، القاهرة:مؤسسة المسيرة العربية للثقافة والنشر والإعلام،1998، ص 456.

ب-المقومات البشرية لدول الطوق:

عند تناول المقدرات البشرية العربية خاصة الدول العربية المعروفة " بدول الطوق" و المتمثلة في كلّ من مصر وسوريا والأردن ولبنان نلاحظ التفاوت الشاسع بين الأقطار العربية من حيث عدد السكان (فالموارد البشرية المصرية مثلا بلغت عام 1970م نحو 33.3 مليون نسمة بينما نجد الموارد البشرية السورية خلال نفس الفترة نحو 6.1 مليون نسمة كما بلغ عدد سكان كل من الأردن وفلسطين خلال نفس الفترة نحو 2.4 مليون نسمة أما الموارد البشرية اللبنانية خلال تلك الفترة نحو 2.9 مليون نسمة).[1]

و النتيجة الطبيعية للتفاوت الشاسع في حجم السكان بين الأقطار العربية هي افتقار أغلب الأقطار العربية الى الموارد البشرية اللازمة لتأمين الصمود أمام أي تهديد خارجي .

و من جهة أخرى نجد أن مجموع القوات البشرية (لكل من مصر وسوريا و الأردن و لبنان وصلت في مجملها الى قرابة 610 ألف جندي و ضابط قبل إعلان التعبئة العامة فالمقدرات البشرية المصرية تقترب من 350 ألف جندي و يمثل هذا الرقم ما نسبته 1% من تعداد الشعب المصري أما بالنسبة لسوريا فإن تعداد قواتها تصل الى حوالي 200 ألف جندي بينما لا تتعدى القوات الأردنية رقم 60 ألف جندي)[2]

ومن حيث إن التفوق العددي وحده لا يكفي، إذ أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في التفوق، فقد تجعله مفيداً أو مؤثراً وقد تجعله غير ذلك، ولعل من أهم هذه العوامل والأهم هو مدى خدمة دولهم لهم وما تقدمه من مستوى المعيشي وخدمات من تعليم وطب وتأمين صحي وسكني وغيرها وكذلك المستوى الثقافي والحضاري لهذه الأعداد من البشر وقدراتهم الفنية، ومدى إخلاصهم لقضاياهم واقتناعهم بقيادتهم.

---

(1) طلعت أحمد مسلم : التعاون العسكري العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص46 .

(2) سالم حسين البرغاوي: التوازن العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

ج- المقومات البشرية لدى الفلسطينيين:

أما فيما يخص القدرات البشرية للفلسطينيين فيذكر "أدنوف سوفر" أحد خبراء الديموغرافيا في إسرائيل عام 1978م، (إنه في الألفية الجديدة ستصل نسبة السكان العرب في إسرائيل إلي 46% وأضاف إلي أن هذه الإحصائية حقيقية وأنه إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، ستختفي إسرائيل بصورتها الحالية"كما أن الإحصائيات التي لدى إسرائيل تذكر: إن خوف اليهود من المشكلة السكانية ينبع أساسا من مصدر واحد يتمثل في معدلات الولادة العالية في أوساط العرب، حيث تصل إلي خمسة أولاد للأسرة الواحدة، أي حوالي ضعف معدلها لدى الأسرة اليهودية، وهذا معناه أن نهاية إسرائيل كدولة يهودية ليست بعيدة وأن السكان العرب أكثر شبابا من اليهود الأمر الذي سيجعل تكاثرهم الطبيعي في المستقبل أعلى بكثير، وهذا يؤكد أن المعركة خاسرة بالنسبة لليهود).[1]

وينتشر السكان العرب في 130 منطقة في القدس والمدن والقرى المحيطة بها، ويافا واللد والرملة وعكا وبالنسبة للبقية، فإن الثلثين من السكان العرب يعيشون في قرى الجليل والربع يعيش في السهل الساحلي وفي وادي الحديد وهناك أيضاً " 57 " ألفاً من البدو يعيشون في صحراء النقب وتشكل الأقليات في المنطقة الشمالية نصف السكان وتنتشر قراهم من مرتفعات الناصرة في الجنوب حتى الحدود اللبنانية في الشمال، في منطقة مساحتها 250 ألف هكتار وتشكل الأقليات أغلبية سكانية في بعض أجزاء الجليل، وفي السهل الساحلي الشرقي وهو شريط ضيق يمتد من وادي الحديد حتى منطقة موديعيم في الجنوب، مع وجود سكان ريفيين أساسيين حيث كانت جزء من منطقة ريفية عربية كبيرة، ممتدة باتجاه المثلث الكبير المشكل من نابلس – طولكرم – قلقيلية، ويحتوي هذا الشريط في إسرائيل في الوقت الحاضر على حوالي مائة ألف من السكان العرب، ويحتوي على قرى أم الفحم، الطيبرة، والطيبة مع عدة آلاف من السكان في كل منها، وفي هذا الشريط وفي القرى العربية الأخرى في الجليل تتطور تجمعات إقليمية من

---

[1] علي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 456.

القرى على امتداد الطرق الرئيسية وحول القرى الكبيرة يزيد عدد سكان كل منها على خمسة آلاف نسمة.

وازدادت الأقليات بشكل كبير في عددها منذ قيام إسرائيل في عام 1948 عندما كان عددهم (لا يتجاوز 156 ألف نسمة، وكانت نسبة الزيادة الطبيعية لهم في العقدين الآخرين أكثر من أربعة بالمائة في السنة وهي واحدة من أعلى النسب في العالم وانخفض معدل الولادات خلال تلك الفترة ولكن أيضاً انخفضت نسبة الوفيات وأكثر من نسبة 72 بالمائة من العرب في إسرائيل ولدوا بعد قيام إسرائيل وقدرت الإحصاءات الرسمية للسكان بأن يبلغ عدد الأقليات في إسرائيل مع نهاية القرن حوالي 820 ألف نسمة مع وجود عدة مناطق سكنية تحتوي على أكثر من عشرة آلاف نسمة لكل منها فيبلغ عدد سكان كفر قارا 12 ألف نسمة، والباقة الغربية 16 ألف نسمة وأم الفحم 23 ألف نسمة، والطيبة 16 ألف نسمة، وستكون قرى الجليل مثل ناهرا ، سخنين، ميرار، يافيا وكثير غيرها بمثل هذا النمط وسيكون عدد سكان مدينتي الناصرة وشفارام معاً أكثر من مئة ألف نسمة لهذا خلال بضع سنوات فإن الأقلية السكانية في إسرائيل ستكون أكبر من مجموع السكان اليهود الحاليين في بلدات التطوير)*[1] ، وإمعانا في تأكيد هذا الاستنتاج فان العديد من قادة إسرائيل وبالأخص قادة المؤسسة العسكرية قد اعترفوا بهذه الأخطار المحدقة بهم على اعتبار أنها ولدت الخوف والذعر وعدم الاستقرار في أوساط كافة الباحثين الإسرائيليين وكافة المستوطنين المستجلبين من مختلف أرجاء العالم لدرجة أن الهجرة المضادة أخذت تظهر تهديدا حقيقياً لكيان الإسرائيليين في فترة السبعينات وما بعدها خصوصا بعد اعترافهم بان المقاومة الفلسطينية لا تقل خطورة عن الجيوش العربية المنظمة[2].

---

* بلدات التطوير : هي كل مدينة أو بلدة أنشئت بعد عام 1948 م لغرض إستيعاب مهاجرين جدد ضمن إطار برنامج توزيع السكان في جميع أنحاء إسرائيل .

[1] الياشع ليفرات- الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسياً – ترجمة دار الجليل – عمان: دار الجليل 1991 ف، ص 188.

[2] سالم حسين البرغاوي:التوازن العربي-الإسرائيلي 1975-1985، مرجع سبق ذكره، ص76.

إلا أنه تجدر إشارة أخيرة مع كل المميزات التي تتفوق بها القوات البشرية الإسرائيلية، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل في الدفاع عن نفسها وعن حدودها الجغرافية وحمايتها من الأخطار المحدقة بها.

2-المقومات البشرية الإسرائيلية:

لقد ظل المجتمع اليهودي عبارة عن تجسيد لمجتمع" الجيتو"* فالمعروف أن التجمعات اليهودية خارج فلسطين " الجيتو" نقلت إلى فلسطين كما هي بطموحاتها وتناقضاتها فالذهنية اليهودية لا تتغير (ومن هنا أصبح " الكيبوتس"* صورة واضحة " للجيتو" اليهودي كما هو الحال في CITYSTATES في اليونان القديمة يضاف إلى ذلك بروز الصراع بين " الاشكناز" " والسفا رديم" مما يوضح عدم تمازج وتوافق العناصر القادمة من فئات مختلفة وصعوبة دمج هذه العناصر).[1]

واستطاع الصهاينة ربط اليهود كوجود اجتماعي ممزق بكيان إقليمي خاص هو أرض فلسطين العربية وبلورة إرادة سياسية شوفينة من تفاعل العنصرين معاً.

ومن هنا أخذ ينشأ مشروع المجتمع " القومي" العنصري والذي يخططون له ليشمل الأراضي العربية الواقعة من النيل إلى الفرات (كما أن الظاهرة اليهودية، والتي كانت من قبل ظاهرة اجتماعية فقط تحولت بفعل الظروف والتخطيط وغياب الإرادة العربية الصادقة والوحدة العربية الفعالة إلى ظاهرة عبرية والتي هي ظاهرة سياسية ومن ثم تحول الظاهرة السياسية إلى ظاهرة " توراتية" قال بن جور يون " لا قيمة للقدس بدون فلسطين، ولا قيمه لفلسطين بدون أرض إسرائيل التاريخية).[2]

---

* الجيتو : وهو الحي أو القرية محاطة بأسوار تقفل أبوابه ليلا أو عند الخطر وتسمى به القرية أو المستوطنة التي لا يسكنها إلا اليهود.

* الكيبوتس : هو استطلان جماعي في إسرائيل و هو مرتكز على الجمعية أو العمل الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك و المساواة المطلقة بين أعضائه .

[1] خليل إبراهيم حسونة، العنصرية الصهيونية وكيفية مواجهتها،بيروت، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والأعلان، الطبعة الأولى، 1981ف، ص41.

[2] خليل إبراهيم حسونة، نفس المرجع السابق،42.

وتشكل المستوطنات أحد مقدرات القوى البشرية لإسرائيل، حيث أن شكل الاستيطان ما قبل " قيام الدولة" لاءم تركيب السكان.[1]

والعناصر الديمغرافية، والأهداف الاقتصادية والسياسية، وصمم الكيبوتس للسكان الشباب المثاليين والرواد الذين سعوا لمواجهة التحديات التي انعكست في الاستيطان الحدودي والاحتلال والسيطرة على أراضي جديدة وكان تركيب الموشاف* كإطار للسكان الزارعين المهتمين في تطوير الاقتصاد الزراعي مع درجة من التعاون في درجة التسويق وفي مجال المعدات الميكانيكية والخدمات العامة، ولكل واحد له ميل نحو الزراعة ولم يكن له خلفية أو اهتمام سياسي أو بحركات الشبيبة، وكان غير مستعد لأن يعيش حياة مشتركة كاملة كما هو الحال في الكيبوتس، فقد وجد كل هؤلاء الحل الكامل في الموشاف وتوفر مستوطنه الموشاف القاعدة الزراعية للقطاعيين المتوسط والأدنى من الناس الذين اهتموا بالمعيشة في ضواحي المدن والحياة على أساس زراعي خاص ، (أما بقية السكان الذين لم تكن لهم اهتمامات في أي استيطان زراعي تجمعوا في المدن حيث المهن الرئيسية فيها هي الوظائف الخدمية والحرف الصناعية وعندما أنشئت إسرائيل، فإن هذه الأنواع التقليدية من الاستيطان كانت تمثل الأسس لاستيعاب الهجرات الجماعية، كل واحده منها تستوعب حسب إمكانياتها الخاصة)[2]

وكانت إمكانية استيعاب الكيبوتسات أقل أو أدنى من المهاجرين وذلك بسبب اعتمادها على أسس سياسية وأيديولوجية لم تلائم معظم القادمين الجدد، ولم تستوعب مستعمرات الموشاف الكثير من القادمين الجدد الذين لم يستطيعوا تحمل ذلك، لذلك فقد نشأت مخيمات الترانزيت حول هذه المستعمرات، وأصبح القادمون الجدد فيما بعد يشكلون أحياء مجاورة لها، والتي استخدم سكانها بالعمل الجزئي في مزارع الموشاف، وكان الموشاف هو ذلك النوع من الاستيطان الذي اعتمد من

---

(1) عبد الله صالح، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، القاهرة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، " العدد 226" الاهرام 1996، ص105.

* الموشاف: وهي قرية زراعية تعتمد على العمل الشخصي و التعاون في الإنتاج و التسويق و على التعاون المشترك بين الفلاحين و تعمل بالإنتاج بشكل متعاون ، و لكن و سائل الإنتاج تشترى و تباع المحاصيل من قبل شركة مشتركة الامتلاك .

(2) الشيخ الفرات ، مرجع سبق ذكره ، ص225 .

قبل معظم القادمين الجدد الذين كان لهم ميل وحب للزراعة، إلى درجة أن مئات من مستعمرات الموشاف أنشئت من قبل القادمين الجدد وفقاً للنموذج التقليدي لتركيب الموشاف واستوطن بقية القادمين الجدد في بلدات التطوير التي أنشئت حينذاك كشكل حضاري جديد للاستيطان.

أن التغيرات الإجتماعية والإقتصادية التي حدثت في إسرائيل كنتيجة للهجرة الجماعية إليها (وبالتالي حدوث استيطان زراعي كبير الحجم أدى ذلك إلى البحث عن حلول مكانية جديدة، فوجود الأراضي المحتلة، وخلق وابتداع شبكة مستوطنات كثيفة داخل " الخط الأخضر"* وإنتاج محاصيل جديدة وتطوير المزارع المختصة والعلاقة المتغيرة للقرية بالأماكن المحيطة بها فيما يتعلق بتقديم الخدمات الزراعية والمنشآت الصناعية، أخرجت وأفرزت توجهات جديدة انعكست في التخطيط الإقليمي واستخدام جديد للأرض، واستيطان زراعي مكثف مع الأوضاع السياسية المتغيرة. لذلك يمارس المستوطنون الإسرائيليون العديد من الضغوط).[1] وسنركز في هذه الجزئية على أشكال جديدة من الاستيطان السياسي وبشكل خاص القرى الصناعية ومواقع الحصون في الجليل، والمراكز الجماعية المشتركة ومراكز الجامدة المراكز الخدمية والمواقع السكانية (التي تقع خارج أحياء المدن التي نشأت في إسرائيل وحل المشاكل السكانية الجديدة وهذه المشاكل متعلقة بهدف توزيع السكان وبالرغبة في استيطان مناطق جديدة، التي لا يمكن أن تستوطن بالأشكال التقليدية للكيبوتس أو مستعمرات الموشاف)[2]

- القرى الصناعية:

أن القرى الصناعية هي عبارة عن وحدة تعاونية ريفية التي مصدرها المعيشي الرئيسي ليس الزراعة وإنما الصناعة وتقديم الخدمات وتقع معظم القرى الصناعية في مناطق فقيرة بوسائل الإنتاج وبشكل رئيسي الأراضي والمياه، لهذا

---

* الخط الاخضر : وهو الحدود التي أنشئت ما بين اسرائيل و الأردن بعد حرب عام 1948 م والذي يفصل (يهودا – السامرة) الضفة الغربية عن بقية (أراضي اسرائيل) وهذا الخط فصل أيضا إسرائيل عن قطاع غزة .

[1] علي ابراهيم، الاستراتيجية والاساطير الصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص 458.

[2] مهدي عبد الهادي ، القضية الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية 1934-1974 ، بيروت المكتبة العصرية ، 1975 م ، ص158 .

فإن معظمها يقع على مرتفعات الجولان وفي وسط الجليل وفي " السامرة" ووادي الأردن والمفهوم الراهن للقرى الصناعية هي أنه يجب أن تنشأ من تكتلات تضم كل واحدة من خمس إلى ثماني وحدات، بالإضافة إلى مركزين جامدين لتقديم الخدمات.

- **الاستيطان الجماعي المشترك:**

ويحتوي على ما بين 20- 300 عائلة يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية بالرغم من النظام التعاوني حيث أن كل المستوطنين مشتركون فيه ويرتكز النظام الاقتصادي فيه على وحدات عائلية مستقلة مشتركة معاً والتي يكون عملها ووسائل إنتاجها ضمن الاستيطان ويضمن القانون الداخلي للمنظمة " للجماعة" الحفاظ على شخصية المكان ويحدد العلاقة بين المنظمة والأعضاء ومعظم مستوطنات غوش ايمونيم* أنشئت على غرار وحدات جماعية مشتركة النوع .(ويتركز معضمها في " يهودا والسامرة" الضفة الغربية واستمدت الحاجة لإنشاء مستوطنات جماعية مشتركة لنوع من الضغط السياسي والأيديولوجي لحركة غوش ايمونيم للاستيطان في " يهودا أو السامرة" ومن الرغبة لبعض سكان المدن للعيش في الريف وفي حين أن هذا النوع من الاستيطان المشترك يشكل وحدة مستقلة في تركيبه الاجتماعي والمتمثل في الجماعات المتجانسة ثقافيا فهو ليس منعزلا)[1].

- **مواقع القلاع أو الحصون:**

سميت مواقع القلاع أو الحصون في الأربعينات "بمواقع القمة"* حيث أنشئت في منطقة النقب للتحقق من إمكانيات الزراعية هناك وأنشئت مواقع القمة في الخمسينات التي احتوت على أبراج مراقبة وذلك لمنع حرائق الغابات وأدت أيضا مهمة نقاط مراقبة للسياج، وبنيت هذه المواقع في كثير من الأماكن في الجليل ومنطقة القدس وفي مكان واحد فقط، تطورت مستوطنة بود قات الزراعية

---

* غوش ايمونيم : وهي جماعة دينية متطرفة تأسست في منتصف الثمانينات لغرض الاستيطان وإقامة عشرات المواقع في (يهودا-السامره) و كلمة غوش تعني تكتل في حين أن كلمة ايمونيم تعني الثقة .

[1] الشيخ إبراهيم ، الاستيطان الاسرائيلي خصائصها و سياساتها ، مرجع سبق ذكره ص 228 .

* مواقع القمة : و هو نوع من الاستيطان أنشأ في الجليل في مناطق متنازع عليها بين العرب و اليهود وذلك لكي يتم منع الاستغلال او الاستخدام غير القانوني للأرض .

إلى موقع للمراقبة وفي أواخر السبعينات وضع عدد كبير منها في الجليل وأعدت خطط لها لتتطور إلى مستوطنات دائمة يمكنها أن تضيف أعداداً من السكان لمنطقة الجليل ومجموعة مواقع المراقبة في الجليل تتكون من 28 موقعاً في مجموعها، وهي موزعة على ست مناطق جغرافية على امتداد الحدود الشمالية وفي تكتل تبفيين وتكتل تزالمون ووادي سخنين وفي الجليل الغربي وفي تكتل سيجيف، وتكتل ناحال زيبوري، وبفحص وتدقيق هذه المواقع فإنها تبين المبادئ التي أقيمت من أجلها فهي تقع في مناطق معظمها حجرية أو رعوية ومن الصعب اجتيازها.

- المراكز الجامدة لتقديم الخدمات " المراكز الخدمية"

مركز الخدمات الجامد هو مجمع غير مأهول يقع ما بين القرى ووظيفته تقديم الخدمات التعليمية العامة، الشخصية وغيرها من الخدمات وتقديم العمل. والاستخدام للصناعة والحرف (وتتوزع مثل هذه المراكز في إسرائيل على النحو التالي: خمسة عشر مركزاً في النقب أربعة مراكز في منطقة القدس، تسعة مراكز في السهل الساحلي، 14 مركزا في الأودية الشمالية وثمانية مراكز في الجليل ويخدم المركز الجامد أيضاً المستوطنات الريفية، ولذلك فهو بوجه عام يقع في المناطق حيث تكون المستوطنات الريفية سائدة فيها ولم تصبح متحضرة بعد والمركزان النموذجيان يتواجدان في تكتلي هامرا وباتزائيل في وادي الأردن، ومركز تكتل سيجيف وتندمج هذه المراكز بشكل جيد في القرى الصناعية وبالتالي فإن كل واحد يمكن أن ينشأ في كل مجموعة لمثل هذه القرى)[1].

إن الفكرة الأساسية للتعاون الإقليمي هي الافتراض بأن امكانية كل مستوطنة لا يمكن أن تستخدم تماماً ضمن حدودها الذاتية، في حين أن المجموعة المكونة من عدة مستوطنات تجعل من الممكن استخدام الإمكانية ضمن الإطار العام الذي له طاقته وقدرته الذاتية للنشاط والإبداع ومثل هذا التعاون يجعل بالإمكان أيضاً وجود مستوى معقول للحياة الثقافية ومثل هذه الوحدة تدعي

---

[1] نفس المرجع السابق ص 230.

"بمركز القرية الداخلي" وهو موقع متواجد في المناطق الريفية حيث تتركز المصانع والمنشآت المتنوعة وهي مملوكة من قبل مؤسسات وهيئات أنشئت بشكل مشترك من قبل المستوطنات في المنطقة.

- مواقع الإقامة المناطق السكنية:

وهو استيطان مفتوح له صفة وشخصية ريفية يؤدي بشكل رئيسي كمنطقة سكنية ومأوى لمجمع حضري كبير ويتراوح عدد السكان فيه ما بين 500 إلى 2000 عائلة يقدم فيه مستوى خدمات معقول وبنية اجتماعية مقبولة ويتم بناء هذه المنطقة السكنية على أرض مشتراه من قبل السكان وتوفر هذه المناطق السكنية الطلب الكبير لمختلف طبقات المجتمع الإسرائيلي من شقق ومنازل بتكلفة منخفضة وهذا النوع من الاستيطان ملائم لملء المناطق الواسعة بالسكان وتقع في أرض أو منطقة ملائمة من حيث قربها للتنقل والمواصلات ومن أماكن ومراكز العمل الحضرية ومميزات هذه الإشكال أو الأنواع من الاستيطان هي التحول نحو الصناعة والخدمات ولتشكيل مجال تعاون مختلف من تلك النماذج العادية في الماضي.

ثانياً: المقومات العسكرية:

1. المقومات العسكرية العربية:

أعلنت الدول العربية عن عزمها على حرب إسرائيل ووضع جميع مقدراتها وقواتها العسكرية لتحقيق هذا الهدف وذلك لشعور العرب بالمرارة اتجاه الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي، لأن ذلك كان تحدياً للوجود العربي ذاته، ولأن الدولة الإسرائيلية كانت كالجسم الغريب في المنطقة، وكرأس حربة للإمبريالية العالمية والنفوذ الغربي،وقد تأكد هذا الدور في حرب 1973، فلقد وجهت الدول العربية الدعم إلى الجبهة المصرية والسورية، على سبيل المثال تلقت الجبهة المصرية (من الجزائر سرب ميغ 21 وسرب سوخوي وسرب ميغ 17 ولواء مدرع ومن العراق إلى الجبهة السورية سرب هوكرهنتر ومن ليبيا إلى الجبهة المصرية لواء مدرع تمركز في مصر ومن المغرب لواء ميكانيكي ومن

السودان إلى الجبهة المصرية لواء مشاة، ومن الكويت وصلت كتيبة مشاه عسكرية، ومن تونس فوج مشاة أيضاً، ومن جيش التحرير الفلسطيني فوج ميكانيكي ومن اليمن الديمقراطي تعاونت مع الأسطول المصري بنجاح في فرض الحصار البحري على منطقة مضيق باب المندب).[1]

أما الدعم الذي وجهته الدول العربية إلى الجبهة السورية، (فلقد تلقت من العراق 3 أسراب مقاتلات ميغ 21 وسرب من المقاتلات القاذفة وسرب سوخوي 7 و12 كتيبة مدفعية متوسطة ومدفعية ميدان، ووصل من الأردن إلى الجبهة السورية الفرقة الثالثة المدرعة واللواء 40 المدرع تم دعم باللواء 92 المدرع، أما من العربية السعودية، فقد وصل منها لواء مشاة سعودي ومن الكويت كتيبة دبابات معززة).[2]

***. المقومات العسكرية لدول الطوق:**

لقد قدر تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني عام 1973ف عدد ونوعية دبابات الجيش المصري بـــ1455 دبابة وهي من نوع "T55" و "T54" وهي روسية الصنع، كما أنها تمتلك عـــدد من الدبابات خفيفة برمائية من طـــراز "ب ت 76" وعدد من الدبابات من طراز "ت 62" ودبابات "ت34"وعدد من الدبابات الثقيلة من النوع القديم "ستالين – 3".[3]

وأضاف تقرير المعهد المذكور عن "التقييم الإستراتيجي" عام 1973(أن مصر تمتلك 2000 دبابة متوسطة، بالإضافة إلى 150 مدفعاً مدرعاً ذاتي الحركة بعضها مضاد للدبابات من طراز "SU – 100" والبعض الآخر ميداني من طراز "GCU – 152" ونحو 2000 عربة مدرعة لنقل الجنود والاستطلاع، بعضها مجنزر من نوع "BTR-SOB" وبعضها بعجلات نوع "BTR-40" وكان يدعم هذه الوحدات المدرعة والميكانيكية أعداد من المدافع المضادة للطائرات ذاتية

---

[1] طلعت أحمد مسلم: التعاون العسكري العربي، مرجع سابق ذكره، ص ص 198–199

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 198 – 199

[3] محمود عزمي: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربعة حروب، ط2، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1981م ص365.

الحركة، مثل المدفع رباعي السبطانة "4-23-25U" عيار "23ملم" الذي يعمل بالتوجيه الراداري والمركب على قاعدة دبابة خفيفة).[1]

أما الجيش السوري فكانت قوته تقدر (بنحو 900 دبابة "T-54" و "T-55" و 240 دبابة "T-34" و 100 دبابة خفيفة برمائية نوع "BT-76" وقرابة 30 دبابة ثقيلة "ستالين 3" وحوالي 75 مدرعة، بالإضافة إلى 100 عربة مدرعة من أنواع "BTR-50" و " BTR-60" و "BTR-152").[2]

أما في الميدان البحري (فإن مصر تمتلك قدرات عسكرية بحرية منها 18 قارباً صاروخياً سريعاً من طراز OSA أو KOMAR سوفيتي الصنع وعدد قليل من القوارب المزودة بصواريخ STUX وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من القوارب المزودة بالصواريخ هو الذي أغرق المدمرة الإسرائيلية إيلات أما سوريا فإن قواتها البحرية ضعيفة نسبياً فهي تمتلك 12 قارباً فقط من نوع Komar,osa مزودة بصواريخ سطح – سطح، بالإضافة إلى 8 قوارب طربيد)[3]

أما الأردن، فإن قوام سلاحها يتكون من 200 دبابة بريطانية الصنع وفرقة مدرعة تسمى اللواء 40 مدرع واللواء 92 مدرع.

وعلى صعيد الوسائل المضادة للدروع و الطائرات (فإن القوات الأردنية تشكو في كلتا الحالتين من نقص بالغ في كميات الأسلحة المعدة لتنفيذ هذه المهمات إذ تقتصر الأسلحة الأردنية م/د على 88 منصة إطلاق لصواريخ " تاو " و 74 أنبوب إطلاق لصواريخ " دراغون " المحمولة على الكتف بالاضافة الى نحو 300 مدفع غير مرتد من عياري 106ملم و 120ملم ذات الفاعلية المحدودة).[4]

أما فيما يتعلق بالدفاع الجوي (فإن الحكومة الأردنية تبذل منذ فترة جهوداً كبيرة من أجل تحسينه و توسيعه).[5]

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 367.

(2) نفس المرجع السابق، ص 365

(3) سالم حسين الدراوي: التوازن العربي – الإسرائيلي 1975-1985، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(4) ظلمت أحمد مسلم، مرجع سبق ذكره، ص 198 .

(5) سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، الطبعة الأولى 1982م ص 97 .

لقد لمس العرب منذ البداية إنّ ميزان القوى مائل لصالح إسرائيل وعندما اقتنعت الأنظمة الحاكمة آنذاك بأن الدول الغربية التي تقدم السلاح إلى الطرفين المتنازعين لن تسمح بتعديل الموازين ، ولكن قوى التغيير الفاعلة في الأمة العربية لم تقبل التفوق الإسرائيلي كحقيقة دائمة لا تقبل التبديل ، ولو أنها قبلت ذلك لانتهى الصراع منذ ذلك الحين ، بل بدأت تبحث عن مصادر القوى في محاولة لتبديل ميزان القوى ، وطرحت قوى التغيير بأساليب متباينة متعددة بتصوراتها الخاصة في محاولة منها لتبديل موازين القوى وفي هذا الإطار جرى السعي إلى التغيير الإجتماعي والتحرر الإقتصادي والفكري والإنماء في مختلف المجالات وتعزيز التضامن ، ورغم تباين وعدم اجتماع قوى التغيير عليها كلها أو عدم إجماع تلك القوى على تسلسل أولويتها، فإن القوى التي طرحتها من موقع القناعة رأت فيها السبيل إلى تفجير الطاقات الكامنة ، وتحقيق الحشد كمدخل إلى تعديل ميزان القوى ، إلا أن هذا الحشد لم يأخذ مداه .

وتجدر إشارة هنا إنه في أثناء فترة الدراسة من 1973 - 1981 م ، نلاحظ إنه طغت فكرة التضامن العربي على فكرت الوحدة ،حيث تمت إعادة بناء القوات المسلحة في أكثر من قطر عربي واستطاعت دول الطوق (المواجهة) لاسيما مصر وسوريا بمساعدة سوفياتية ودعم اقتصادي عربي إلى إصلاح الخلل في ميزان القوى ولو بشكل نسبي .

*** . المقومات العسكرية للفلسطينيين:**

أن القدرات العسكرية للفلسطينيين تمثلت في العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، وتأثيرها على العدو خلال السنوات الممتدة محل الدراسة، لكي ندرك أهمية الدور المناط بالمقاومة الفلسطينية العسكرية، علينا التذكير بحرب " أكتوبر 1973 " والتي حقق فيها الفدائيون الفلسطينيون الكثير من النجاحات في عملياتهم الفدائية الجريئة، واستطاعوا وضع بعض الظلال حول الأمن الإسرائيلي داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها (وقد قاموا بهجمات

على محطات الوقود والمستعمرات التي أنشأتها إسرائيل كما قاموا بعدة هجمات على معسكرات الجيش الإسرائيلي،أما خارج الأراضي المحتلة،فلقد قامت بعض التنظيمات الفدائية بتدمير وتهديد المصالح الإسرائيلية في كثير من عواصم العالم).[1]

2. المقومات العسكرية الإسرائيلية:

لقد عملت إسرائيل على أن يكون جيشها أكبر قوة في المنطقة لردع العرب عن قيامهم بأي عمل عسكري لتحقيق النصر عليهم إذ أقدموا على ذلك حيث لجأت إلى زيادة حجم القوات المسلحة من ناحية ورفع كفاءتها القتالية من ناحية أخرى وفقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجي البريطاني لعام 1973م (فإن إسرائيل تمتلك حوالي 830 دبابة "سنتوربون" بريطانية الصنع و 400 دبابة " M-48" و 150 دبابة " M-60" و 200 دبابة "سوبر شيرمان" و 100 دبابة "TT-67" و "55T-54" معدلة بالإضافة إلى نحو 125 دبابة خفيفة "MX-13" وحوالي 3000 عربة مدرعة من مختلف الأنواع "M-2" و "M-3" نصف المجنزرة و"M-113" المجنزرة ونحو 350 مدفعاً مدرعاً ذاتي الحركة من عيارات 105 مم و 155ملم و175ملم و 203ملم.)[2] في حين أن الباحث سالم البرناوي في دراسته ذكر أن عدد الدبابات الإسرائيلية (يصل إلى نحو 3000 دبابة)[3]، ومع استمرار الاهتمام بزيادة التسلح فقد ضاعف الجيش الإسرائيلي من قوته عام 1977ف لما حصلت عليه من مساعدات (حيث ازدادت قوة الدبابات أكثر من 50% ووصلت الدبابات الإسرائيلية قرابة 4000 دبابة في الفترة من 1973ف إلى 1981ف، و 4000 ناقلة جنود و 4000 عربة وحوالي 1615 مدفعاً بعيارات مختلفة و 500 راجمة صواريخ متعددة وازدادت المدفعية المحمولة أكثر من 100% وبأنواع متطورة جداً و1000 مدفع هاون وشملت الأسلحة الأخرى 1000 مدفع مضاد عديم الارتداد عيار 106ملم وآلاف القذائف الصاروخية المضادة للدبابات وحوالي

---

[1] سالم البرناوي: التوازن العربي - الإسرائيلي1975-1985، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] محمود عزمي: مرجع سبق ذكره، ص 347.

[3] سالم حسين البرناوي: التوازن العربي - الإسرائيلي، 1975-1985مرجع سبق ذكره، ص 79.

200 امدفع مضاد للطائرات و35 ألف صاروخ موجه للدبابات وصواريخ موجهة مضادة للطائرات هذا إلي جانب الأعداد الكبيرة من الأسلحة الخفيفة).[1]

كما أن القيادة العسكرية في إسرائيل أدركت بأنها لا تستطيع أن تصمد في المنافسة خاصة في مجال الأسلحة التقليدية مع الدول العربية التي تمتلك الموارد المالية لشراء تلك الأسلحة ، فعملت على زيادة الإنفاق العسكري.

ومع استمرار الاهتمام بزيادة التسلح أصبحت إسرائيل (تمتلك من سلاح الجو نحو 630 طائرة مقاتلة منها 40 طائرة نوع F إيفال و B/ A316 - F75 و F160 " "4 فانتوم " و 180 كفير و30 ميراج و85 "F -4 " سكاى هوك " وما لا يقل عن سبع سفن إنزال مشاة وآليات وجميع الزوارق مزودة بصواريخ مضادة للسفن من طراز " غيربيل" الإسرائيلية الصنع، إضافة إلى صواريخ " هاربون " الأمريكية التي تزود بها غالبيتها، ويضم سلاح البحرية " ثلاث غواصات وزورقي كورفيت و 22 زورق صواريخ سريعة و 45 زورق دورية وخفر السواحل ويستعين سلاح البحرية بسبع طائرات دورية ومراقبة من طراز س سكانا" و4 طائرات هيلوكبتر)[2]،وباستمرار الاهتمام الإسرائيلي بزيادة التسلح والإنفاق العسكري توصل القادة في إسرائيل إلى استنتاج خطير لا بديل عنه لإنقاذ حياة إسرائيل وهو الخيار النووي ، وتأكيداً على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي وإنتاجها المستمر طيلة السنوات السابقة أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق دايان في باريس بتاريخ 19/ 3 / 1976اف امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ثم أكـــد ذلك في محاضرة له في 3/29 /1976اف في باريس أيضا في مقابلة له مع صحيفة هارتس الإسرائيلية في 980/8/22اف (لا أريد أن أدخل في أية تفاصيل هنا أن مفهوم النوعية يكفيني، وهو حقا مفهوم منوع يتراوح من الأسلحة النووية إلى الأسلحة الالكترونية والأسلحة التقليدية).[3]

---

[1] عطا محمد صالح زهرة: في الأمن القومي العربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991، من ص319- 320.

[2] زئيف كلاين: سياسة إسرائيل الأمنية، ترجمة: بدر عقيلي،ط1 ،عمان، دار الجليل، 1990 ص 202.

[3] علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 399.

كما كشفت مصادر المخابرات المركزية الأمريكية "CIA" (أن إسرائيل أصبحت تمتلك الأسلحة النووية، وأن البرنامج النووي لإسرائيل ذو طابع عسكري هدفه الحصول على أسلحة ورؤوس حربية نووية، تقول المصادر أن كمية كبيرة من اليورانيوم المخصب الجاهزة لإنتاج القنابل النووية قد اختفت من منشأة " أبولو" الواقعة في ولاية بنسلفانيا الأمريكية ومنذ ذلك الوقت أصبحت إسرائيل تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية تصل إلى حوالي 200 رأس نووي).[1]

أما القدرة النووية لإسرائيل (فقدرت كمية البلوتونيوم المنتجة سنويا في مفاعل ديمونة تصل إلى(40) كيلو جرام وهو ما يكفي لصناعة عشرة قنابل ذرية، وقد زود مؤخراً بأجهزة جديدة لإنتاج أسلحة نووية حرارية تكفي لتدمير مدن بأكملها).[2]

هذا بالإضافة إلى القنابل الهيدروجينية وصواريخ قاذفة ومحملة برؤوس نووية وعلى هذا الجانب أو العامل العسكري من صنع قوة الدولة نرى نجاحاً كبيراً قد حققته إسرائيل في هذا المجال.

ثالثا: المقومات الإقتصادية:

إن الجدل الإقتصادي ودراسة الأعباء العسكرية وتأثيرها على الحياة الاقتصادية لشعوب المنطقة لا يكون كاملا إلا إذا استطعنا معرفة المبالغ التي تحتاجها الجيوش لكي تمتلك الأسلحة المعقدة والتي تستخدمها الجيوش المتحاربة والتي يحتمل أن تمتلكها مستقبلاً.

1. المقومات الإقتصادية العربية:

سمات الاقتصاد العربي

يتمتع الوطن العربي بوجود عدة موارد للثروة التي تزيد من قوته حينما يصبح في موقع القوة، والتي تجعله مطمعا للقوة الخارجية والحقيقة أن موارد

---

(1) علي زيدان: مخاطر التلوث النووي الإسرائيلي والتسليح النووي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1996 ص 55.

(2) نفس المرجع السابق، ص 56.

الثروة متنوعة وبعضها مرتبطٌ بالثروات الموجودة على أرض الإقليم وفي باطنه، وبعضها الأخر مرتبط بموقعه الجغرافي:

تُعد الثروة المعدنية الموجودة في باطن الأرض من أهم موارد الثروة الموجودة بالوطن العربي، وتليها موارد الثروة الموجودة على سطحه من إمكانيات زراعية وسياحية.

بيد أن موارد الطاقة تعتبر من أهم موارد الثروة العربية، بالإضافة الى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والطاقة المولدة من المياه ناهيك عن النفط الذي يشكل في هذه المرحلة الثروة الرئيسية للمنطقة العربية، فهناك ثلاثة عشر بلداً عربياً منتجاً للنفط والغاز الطبيعي.

ويمثل النفط والفوسفات ثروة معدنية ومصدرا للطاقة لا يستهان بهما كما تزخر هذه المنطقة بموارد معدنية أخرى مثل الحديد والكبريت والزئبق والرصاص والفلورين والكوبلايت والانتيمون والكروم والفضة والزنك والنحاس والمنجنيز والفحم الحجري والذهب.

تعتبر القدرة الاقتصادية للدول العربية بمثابة مركب هام من مركبات استقرارها وإمكانيتها على شراء الأسلحة ونظرا لارتباط تلك المقدرة بالنفط فإن التحولات والتغيرات الحادة التي طرأت على أسعار النفط كان لها بالغ الأثر على وضع الدول العربية واستقرارها ، إن الدول العربية النفطية لم تستطع شراء الأسلحة الحديثة لتعزيز قواتها العسكرية بسبب كلفتها العالية، (في حين أن الدول العربية الغير نفطية كانت بحاجة إلى المساعدات المالية والتي تتلقاها أساساً من الدول النفطية ، كما أن الدول العربية النفطية وعدت كلا من مصر وسوريا والأردن بمنحها مبالغ مالية لشراء الأسلحة وتعزيز قواتها، إلا إنها لم تستطع الوفاء بالتزاماتها التي وعدت بها).[1]

كما أن معظم الدول العربية (اقتصادها في حالة تبعية اقتصادية، إذ تقوم الدول العربية بتصدير المواد الخام وتستورد كل ما تحتاجه من سلع استهلاكية من

---

(1) غيسترر يعزي: مرحلة أمنية جديدة، سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير: زئيف كلاين، ترجمة: بدر عقيلي – عمان، دار الجليل، 1990، ص 23.

الخارج) [1]، مما يعني استمرار التبعية الاقتصادية العربية للخارج إلى زمن طويل حيث لا تستطيع تنمية هذه القدرات أو تحويلها إلى سلع استهلاكية، (رغم محاولاتها للخروج من هذه الدائرة "التبعية الاقتصادية" بتوقيعها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ويضاف إلى تأخر اعتماد الدول العربية على ذاتها أيضاً، وزيادة اعتمادها على العالم الخارجي وبصفة خاصة الفترة الممتدة من السبعينات الى الثمانينات من القرن المنصرم).[2]

نلاحظ أن نتيجة تبعية الأقطار العربية الاقتصادية للغرب الذي تربطه علاقة وثيقة بإسرائيل أدى إلى نتائج خطيرة جداً ظهرت انعكاساتها بوضوح على سياسات الدول العربية اتجاه بعضها.

وتجدر "شارة هنا ، إنه أثناء حرب 1973م انتقل العرب من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم ، وكانت صورة مختلفة عن الحروب العربية – الإسرائيلية السابقة ، حيث رافقتها صور أخرى اقتصادية تمثلت في إستخدام النفط كسلاح والذي أعتبر من أهم أنواع الأسلحة الاقتصادية حيث امتدّ الصراع مع إسرائيل إلى كل من يدعم هذه الأخيرة من القوى الخارجية .

***. المقومات الاقتصادية لدول الطوق:**

أما فيما يخص دول الطوق نجد أن الوضع الاقتصادي في سوريا ونتيجة لإنفاقها العسكري أثر تأثيراً مباشراً على وضعها الاقتصادي ، فمع تزايد ديون سوريا الخارجية من سنة 1973اف إلى سنة 1981اف، (وصلت تلك الديون إلي حوالي 3600 مليون دولار، ومع ذلك فان سوريا تبقى أحسن حالا من مصر من الناحية الاقتصادية، فبينما كان الدخل القومي لمصر عام 1977 قرابة 13 بليون دولار لحوالي 40 مليون نسمة، فان الدخل القومي السوري في نفس العام كان

---

(1) حسن لوصالب ، علاقات مصر العربية 1970-1981 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير 1998م ص 202 .

(2) ابراهيم الصقر ابو عشة: قاعلية الفلسطينيين وتطورهم، ط1، تونس: دار ابو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984ص105

قرابة 7-4 بليون دولار لحوالي 8 ملايين نسمة، وهذا بالإضافة إلي التحسن المستمر في الزراعة والصناعة السورية).[1]

أما الاقتصاد المصري ينظر إليه في بعض الجهات على انه في مرحلة خطيرة، كما اعترف بذلك الرئيس السابق السادات، بأن الحكومة المصرية تقوم بإنفاق ما يعادل "170 جنيها" مصريا في مقابل كل مائة جنيه تدخل الخزينة المصرية، وأن مصر تحتاج إلي عدة بلايين من الدولارات سنويا، ولفترة طويلة من الزمن حتى تتمكن من تلافي خطر انهيار اقتصادي كبير، ومع ذلك فإن هذه الحكومة تتبنى سياسة اقتصادية أطلق عليها اسم " سياسة الباب المفتوح " والتي تعني العولمة في وقتنا هذا.

غير أن السياسة قد تفشل في تحقيق الغرض المطلوب منها وهو جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها داخل مصر وذلك ربما لأن أصحاب رؤوس هذه الأموال يخافون من قيام الحرب بين مصر وإسرائيل تضيع لهم أموالهم.

ونتيجة لعدم قدرة مصر على سداد الديون الخارجية للسوفيت (والتي وصلت إلي حوالي "15" بليون روبل تقريبا، طلب الرئيس المصري السادات من الاتحاد السوفياتي إعادة جدولة الديون المصرية، ولكن بسبب العلاقات المتوترة بين مصر والاتحاد السوفياتي، أدى إلى رفض الطلب المصري، وأصر على دفع الديون المصرية في موعدها، أضف إلى ذلك طالب الاتحاد السوفياتي بدفع الفوائد المتراكمة على مصر نتيجة تأخيرها عن موعدها والتي قدرها الاتحاد السوفياتي ما يقارب 22 بليون روبل تقريبا).[2]

أما الأردن فإنفاقها على التسلح قليل مقارنة بدخلها القومي وذلك لأنها دولة فقيرة بالموارد الطبيعية وقليلة السكان، (وتعتمد على المساعدات الخارجية وما يرسله العمال والموظفون الأردنيون والفلسطينيون من خارج الأردن إلى أهليهم

---

[1] سالم حسين البرناوي: التوازن العربي- الإسرائيلي 1975- 1985، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

[2] نفس المرجع السابق، ص 97.

من العملات الصعبة إلا أن إنفاق ما يقارب من "200" مليون دولار عام 1977 لدولة مثل الأردن يعتبر مبلغا لابأس به).[1]

***المقومات الاقتصادية للفلسطينيين:**

الاقتصاد العربي الفلسطيني كان ذا اكتفاء ذاتي واعتمد في البداية على الأراضي الصغيرة ثم تطور نوع جديد من الزراعة ودمج مع الاقتصاد الحديث الذي وفر الإرشاد الزراعي وزيادة المحاصيل ورفع من مستوى المعيشة في القرى العربية ونتيجة للاتصالات مع المدن أصبحت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية أوثق وعدلت الأنماط التقليدية في القرى العربية وأصبح العمل خارج القرية أكثر شيوعاً وتقلص العمل الزراعي إلى المدى الذي أصبح معه نصف القوى العاملة في القرى يعمل خارجها ونتج عن هذا تقدم اقتصادي بارز بين القرويين ودخل أعلى ونشوء نواة عائلية جديدة.

إلا أن الوضع الاستعماري هو واحد والذي يحكم فيه مجتمع مجتمعاً آخر في نفس الأرض يمتلك الأول السيطرة والهيمنة السياسية والعسكرية الكاملة والحصة الأعظم في الموارد والمصادر الاقتصادية (ويتميز التركيب الاجتماعي في مثل هذا الوضع بالتمييز العنصري سواء بواسطة القانون أو نتيجة للفعاليات الاجتماعية).[2]

ويضاف إلى هذا بشكل عام التمييز الاقتصادي وفي العمل والاستخدام فالوظائف والأعمال الأقل فائدة وأهمية تعطى للسكان الأصليين ويحافظ على مثل هذا النظام الاجتماعي ليس فقط بواسطة القوة بل وأيضا بالاعتقادات و القناعات بذلك، فعضو المجتمع الأدنى يجب أن يعتبر أقل منزلة بشكل جوهري(ومُنذ عام 1967 فـ فإن المجتمع الإسرائيلي وجد نفسه في وضع استعماري فنحو 3,6 مليون يهودي يمتلكون السيطرة السياسية والعسكرية الكاملة على أرض يعيش عليها 1,3 مليون عربي فلسطيني ليس لهم حقوق سياسية وميز هؤلاء العرب في أحيائهم وأعمالهم

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 101.

[2] الوشح لفرات، الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، مرجع سبق ذكره، ص 189.

ونظر إليهم بالشك والريبة لذلك انعدم حقهم في الحكم الذاتي على المستوى البلدي وحتى أن حصة الأرض والماء الحيويين لأي مجتمع زراعي ليست تحت إشرافهم وهناك أكثر من مائة ألف ساكن فلسطيني في الأراضي المحتلة مستخدمون في إسرائيل غالبيتهم يقومون بأعمال كالبناء والعمل في المصانع وفي الأعمال الصحية والخدمات).[1]

2.المقومات الاقتصادية الإسرائيلية:-

تحت أي نظام من نظم الاقتصاد يمكن تصنيف الاقتصاد الإسرائيلي؟ هل هو اقتصاد متقدم أم اقتصاد نام؟ هل هو من نظم اقتصاد الشمال أم من نظم اقتصاد الجنوب؟ هل هو اقتصاد حر أم اقتصاد مخطط؟

إن الاتجاه السائد في الاستعراضات الاقتصادية هو عدم اعتبار إسرائيل جزءا من الجنوب أو من الدول النامية والبنك الدولي في تقاريره للتنمية البشرية يدخل إسرائيل ضمن الدول المتقدمة، والأمم المتحدة في تقاريرها الإحصائية تعتبرها من الدول المصنعة.

ولن ندخل في نقاش جدلي بخصوص هذه التوصيفات فطبيعة هذا الاقتصاد تتحدد عبر السمات التي يتصف بها والتي يمكن عرض أبرزها بالآتي:

أ. قلة الموارد الطبيعية:

بسبب مشكلة التصحر وقلة سمك التربة وانعدام خصوبتها وطبيعتها الصخرية تفتقر فلسطين تقريباً إلى المواد الأولية كافة (والأرض الصالحة للزراعة في فلسطين عموماً محدودة، إذ لا تزيد عن الثلث، أما الموارد الموجودة فيها فتمثل فيما يجود به البحر من بوتاس وفوسفات فقط).[2]

وتعد مشكلة المياه في إسرائيل مشكلة مصيرية، وتزداد خطورة بسبب القيود الطبيعية الجيوبوليتكية والجغرافية قلة المصادر من المياه في الداخل ووجودها خارج الحدود، كما أن الأمطار قليلة أيضاً وربما هذا هو السبب في بحثها عن مصادر مياه خارج حدود فلسطين

---

[1] فينغ لهترات، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] طلال محمود كداوي: الاقتصاد العسكري الإسرائيلي، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1977، ص 96.

ب. ارتفاع متوسط الدخل الفردي:

لقد عملت إسرائيل منذ البداية على رفع مستوى معيشة الفرد، فبدون مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة وبدون هجرة لا توجد إسرائيل فرفع متوسط دخل الفرد يشكل أحد ثوابت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية ليس لكونه عامل رفاهية فقط، وإنما بوصفه عامل وجود أو عدم وجود، (لقد شهد الدخل الفردي ارتفاعاً ملحوظاً، إذ تضاعف في عام 1973اف من 1400 دولار إلى 5320 دولار في عام 1981اف).[1]

ج. التبعية الاقتصادية:

تعد التبعية الاقتصادية من أبرز خصائص الاقتصاد الإسرائيلي على مر السنين ذلك لاعتمادها على استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة على نطاق واسع لتأمين احتياجاتها الأمنية والإنمائية وذلك لندرة الموارد في فلسطين، (فلقد بلغت نسبة الاستيراد الإسرائيلي من الدول في خلال الفترة من"1973- 1981اف" ما يقارب 44.5% من المواد الأولية.)[2]

منذ أن قامت دولة إسرائيل بتأييد من الاستعمار كياناً مصطنعاً ليس له من المقومات والمقدرات الاقتصادية (واعتمادها بشكل كبير على المعونات والمساعدات الخارجية و كذلك استمرار الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لها من الدول الكبرى).[3]

ولقد تجلت العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل بصور وأشكال شتى بحيث لم تقف عند حدود المبادلات التجارية وإنما امتدت مع بعض البلدان إلى نوع آخر كالدعم المطلق من أمريكا لإسرائيل تبعاً لمقتضيات مصلحتها وإمكانيات تحقيق أوسع مدى من هذه العلاقات.

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 100.

(2) طلال محمود كداوي: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(3) يحيى مصر وهبي: العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث 1971، من ص 7- 8.

إن قوة إسرائيل الاقتصادية كما عبر عنها "يشياهوليبوفيتز الأستاذ بالجامعة العبرية في القدس (إن قوة القبضة اليهودية تأتي من القفاز الأمريكي الفولاذي الذي يغطيها ومن الدولارات التي تبطنها).[1]

إن المساعدات الأمريكية الرسمية لإسرائيل قد كانت (خلال عام 1974ف قرابة 2,5 بليون دولار كما استطاعت القيادة الإسرائيلية إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بتزويدها بآلاف الأطنان من الأسلحة وكذلك تزويدها باحتياجاتها من النفط، فأصبحت تزودها بما يقرب من 50% من استهلاكها السنوي).[2]

إن متوسط ما ترسله (المنظمات اليهودية الأمريكية إلى إسرائيل سنوياً مليار دولار، وتعتبر هذه تبرعات خيرية، لأنهم يقومون باستقطاعها من الوعاء الضريبي الأمريكي للمتبرع، أي أنها تقع على عاتق دافعي الضرائب في أمريكا، وذلك من أجل مساعدة إسرائيل).[3] وخلال الفترة الممتدة من عام 1973 إلى عام 1981ف نجد أن إسرائيل (حصلت على معونات تصل إلى قرابة 400 مليار دولار بينما حصيلة البلدان النامية من المعونات الخارجية خلال نفس الفترة لم يتجاوز 3.161 مليار دولار).[4] وقد تزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي على الاعتمادات الخارجية وأصبح عاجزاً عن الوفاء ببقاء وطموح السياسة الإسرائيلية فلقد تجاوز العجز الخارجي لإسرائيل (في مطلع السبعينات المليار دولار كما لم تعد المساعدات المالية من يهود العالم تكفي لسد الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي، ولهذا كان من الضروري الاستنجاد بالحكومة الأمريكية حتى وصلت ديون إسرائيل أكثر من 20 مليار دولار عام 1982ف).[5]

غير أن هناك من يرى أن سبب هذه الديون الإسرائيلية هو ما تنفقه إسرائيل على التسلح والعسكرة، وعلى الرغم من أن وجود حالة العسكرة في الاقتصاد الإسرائيلي يعني استكمالاً لحالة الحرب، (فإن هناك فرقاً كبيراً بين كل

---

[1] علي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 450.

[2] سالم حسين البرناوي: مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] علي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، 451.

[4] نفس المرجع السابق، ص 452.

[5] نفس المرجع السابق،ص ص 452 – 453.

من الاقتصاد المعسكر واقتصاد الحرب، ففي الاقتصاد المعسكر تعبير عن حالة تعاظم المكون العسكري Mititary component في الاقتصاد، وارتفاع الدرجة التي يمارسها التأثير العسكري في صنع القرار الاقتصادي في الدولة أما في اقتصاد الحرب فتسخر الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لخدمة المجهود الحربي وترتيب الأولويات، وبخاصة الإنفاق العسكري لتصب في تعزيز هذا المجهود).[1]

ووفق هذا التوصيف فإن عسكرة الاقتصاد والإنفاق العسكري سمة بارزة من سمات الاقتصاد الإسرائيلي (ففي عام 1974اف كان نصيب الإنفاق العسكري ما يقرب من 60% من الميزانية العامة لدولة الكيان الإسرائيلي وفي عام 1976اف خصص الإسرائيليون لميزانية الدفاع حوالي 56% من ميزانية الدولة وهذا يعتبر من أعلى النسب المنفقة على مستوى العالم كله تقريباً).[2]

هذا بالإضافة إلى أن الإسرائيليين (اتجهوا باهتمام كبير إلى الحرب الالكترونية وهو مجال كثير التكاليف ويحتاج إلى قدرات اقتصادية وفنية وبشرية هائلة).[3]

كما عمدت إسرائيل (لشراء طائرات حديثة نوع F-16 لتعزيز مجالها الجوي والذي يخصص له نصف ميزانية التسلح في إسرائيل، وكلفت هذه الصفقة ما يقرب من 24 مليون دولار للطائرة الواحدة ويشمل هذا المبلغ محركاً إضافياً للطائرة وبعض قطع الغيار الأساسية الأخرى أما سعر الدبابة الأمريكية أيضاً كانت تكلف إسرائيل حوالي 170 ألف دولار).[4]

وإذا ما قارنا معدل تزود هذه القوات بالمعدات الحربية المتطورة على مدى فترة الدراسة، وحتى بالنسبة لقوات دول غربية متقدمة فإننا سنجد أن إسرائيل تفوقت في المستوى الكيفي لمعداتها وقدراتها على الدول الغربية.

والمجتمع الإسرائيلي، مجتمع يميل إلى إعطاء أهمية غير عادية لمسائل الأمن والدفاع، فالاقتصاد والمقدرات الاقتصادية الإسرائيلية في خدمة الأمن

---

[1] طلال محمود كداوي: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 110 - 111.

[2] سالم حسين الدرناوي: مرجع سبق ذكره، ص 103.

[3] نفس المرجع السابق، ص 103.

[4] نفس المرجع السابق، ص 102.

والدفاع، وعليه فإن القوات الإسرائيلية تحظى بالأفضلية المطلقة أمام كل أوجه الإنفاق الأخرى لذلك تمتلك إسرائيل قاعدة صناعية متقدمة للمنطقة، وفي مقدرتها إنتاج كثير من احتياجاتها الاقتصادية محلياً.

نخلص من العرض السابق الى أن وصف الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد المتقدم وتصنيفه ضمن الدول الصناعية كما دأبت الدوائر الدولية هو تجن على الحقيقة، وذلك لأن الاقتصاد لا يعدو أن يكون اقتصاداً مهجناً يجمع بين عدد من سمات الدول المتقدمة وعدد من سمات الدول النامية.

رابعاً: المقومات السياسية والدبلوماسية:

1. المقومات السياسية و الدبلوماسية العربية :

إن سياسات الدول العربية وسلوكها اتجاه القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة، قد منيت بالفشل، (إذ كان هدفها هو القضاء على إسرائيل وتدميرها اقتصاديا، وإذا كان هدف هذه الدول العربية هو احتوائها، فلقد أخفقت هنا أيضا، وهذه الإخفاقات نتيجة الضعف السياسي وليس الضعف العسكري فقط فالحكومات العربية التي تصنع السياسات عجزت عن الوصول إلى مجموعة متماسكة من الأهداف السياسية الملائمة لفترة بارزة من الزمن) [1]، مثلما أنها لم تستطع أن تحقق سوى النجاح المحدود في تنفيذها لبعض السياسات التي سوف نأتي على شرحها لاحقا.

تأسست جامعة الدول العربية عام 1945ف لتعزيز الصلات بين الأعضاء الموقعين من ذوي السيادة، والتنسيق بين سياسات دولها و العمل على توحيد الجهود و القدرات (ومع أن جهود الجامعة العربية الرامية الى تنظيم الدفاع عن فلسطين كانت مضنية لكنها فاشلة ، وعملها اللاحق على صعيد التنسيق في الموقف العربي ضد إسرائيل لم يمكنها من إدراك أهدافها ، ورغم ذلك فقد أمنت الجامعة جهازا من المؤسسات لتنفيذ السياسة الرامية إلى عزل إسرائيل).[2]

---

[1] مايكل س هدسون واخرون: تهويد فلسطين، ترجمة: أسعد رزق، سلسلة كتب فلسطينية، 37 ، بيروت: مركز الأبحاث، 1978ف، ص 327.

[2] نفس المرجع السابق، ص 331.

قامت الدول العربية في جهدها الرامي إلى تنسيق جهودها حول فلسطين بتعزيز أدوات عديدة للعمل المشترك،(وبإيجاد سبل أخرى عن طريق جامعة الدول العربية وأجهزتها المختصة، ولعل أهمها مكتب المقاطعة).[1]

إن أشد العمليات فعالية في سياسات الدول العربية هي ما قامت به جامعة الدول العربية لمقاطعة إسرائيل اقتصادياً للحيلولة دون الهجرة اليهودية إلى فلسطين، (ومن أجل ذلك جرى توسيع هذه السياسات وجعلها من اختصاص مكتب كامل مقره الرئيسي في دمشق فالوظيفة المناطة بالمقاطعة هي عدم تشجيع الشركات الأجنبية على التعامل مع إسرائيل تحت وطئة التهديد بمنعها من الدخول للأسواق العربية).[2]

ربما تسببت المقاطعة في إحداث مضايقة اقتصادية داخل إسرائيل،(لكنها جاءت بمقدار ثانوي على الأرجح فهي لم تمنع إسرائيل من تحقيق معدل لابأس به من معدلات النمو).[3]

ولقد احتدمت الخلافات العربية – العربية بشدة عندما قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل بحيث أن هذا الأمر مثل مؤشراً خطيراً على عدم قدرة الجامعة العربية على مواجهة المتغيرات المفاجئة بشكل مؤثر وفاعل، وقد كانت أهم حالات الاختلال للعلاقات العربية – العربية هي توقيع مصر على اتفاقيات سلام منفردة مع إسرائيل ولتدارك تطور الأوضاع بشكل خطير تم تشكيل تكتل عربي سمي جبهة الصمود والتصدي ضم كل من ليبيا، سوريا، الجزائر اليمن الجنوبي، منظمة التحرير الفلسطينية حيث سعى هذا التكتل الى تركيز جهوده لمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد والحد من انتشارها إلى بقية الأقطار العربية الأخرى وذلك وفقاً للخطوات التالية:[4]

1. إيجاد استراتيجية عربية موحدة عبر مقاطعة مصر وعزلها نهائياً.

---

[1] المرجع نفسه، ص 331.

[2] مايكل س هيشون وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 331 – 332.

[3] نفس المرجع السابق، ونفس الموضع.

[4] سالمة اشتيوي: أزمة الخليج الثانية في ظل متغيرات الصراع العربي – العربي،(45 – 90) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1996، ص 58. كذلك أنظر عطا زهرة: مرجع سبق ذكره، ص 255.

2.توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي باعتباره حليفاً استراتيجياً.

وجرى منع إسرائيل من دخول البلدان العربية واتسع نطاق المنع في بعض الدول بحيث شمل اليهود من أي جنسية كانوا، (أما خارج العالم العربي ذاته، فلقد سعت البعثات العربية إلي مجابهة النفوذ الإسرائيلي والوقوف بوجهه كما حققت الدول العربية مقدارا جوهريا من الوحدة في التصويت داخل الأمم المتحدة على القضايا المتصلة بفلسطين لكن جهودها الدبلوماسية للتأثير في الحكومات وعلى الرأي العام لم تكن كافية).[1]

وتطورت المعارضة العربية لاتفاقيات كامب ديفيد واتفاقات السلام المصرية الإسرائيلية لتأخذ أربعة اتجاهات وهي كالتالي:[2]

أ- الاتجاه الأول: انفرد به العراق ويدعو إلى العمل وفقا لميثاق بغداد يتضمن برنامجا طويل الأمد لمواجهة اتفاقيات كامب ديفيد ورفض قراري الأمم المتحدة 242و338.

ب-الاتجاه الثاني: وتمثله جبهة الصمود والتصدي والتي تضم كلاً من ليبيا سوريا، الجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي تؤكد على التمسك بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبعروبة فلسطين.

ج-الاتجاه الثالث: تمثله دول عربية أخرى كالكويت واليمن الشمالي أعلنت عن رفضها لذلك الاتفاق ولكنها لم تبدي أي استعداد للانضمام إلي جبهة الرفض مما يعني وجود خلافات معها حول محاور التحرك التي تبنتها دول المواجهة.

د-الاتجاه الرابع: فتمثله مجموعة من الدول العربية الأخرى كالأردن والسعودية وتونس ولبنان والإمارات العربية، ويقوم على أن اتفاق كامب ديفيد غير كاف لحل النزاع العربي – الإسرائيلي ويدعو إلى تعديل هذا الاتفاق بما ينسجم مع القرار 242 ولكي يصبح مقبولا لحل هذا النزاع.

هـ- الاتجاه الخامس : هناك دول أيدت الاتفاق كسودان ، عمان ، رسمياً .

---

[1] مايكل س هيتسون وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 331 - 332

[2] عطا محمد صالح زهرة: مرجع سبق ذكره، ص ص 254 - 255.

لقد كان للخلافات السياسية العربية نتائج خطيرة ظهرت انعكاساتها بوضوح على سياساتها اتجاه بعضها البعض نتيجة لتبعية بعض الأقطار العربية اقتصاديا إلى الغرب الذي تربطه علاقات وثيقة بالصهيونية لان التبعية الاقتصادية، تتبعها تبعية سياسية.

2. المقومات السياسية و الدبلوماسية الإسرائيلية :

إن سياسة إسرائيل واضحة فهي تقوم بتنفيذ المخطط أو الهدف الذي يدعو إلي تفتيت الوطن العربي وفصل شرقه عن غربه وهذا واضح لأنها محتله فلسطين " قلب الوطن العربي " لمنع تكوين الدولة العربية الكبرى هذا من ناحية ومن ناحية أخري للسيطرة على المياه في هذه المنطقة من الفرات إلي النيل.

و بدأت تعمل من أجل تنفيذه بنجاح على أرض الواقع لتحقيق حلمها الكبير الأسطورة الصهيونية، التي تقول (أعطي لنسلك هذه الأرض من النهر الكبير إلي نهر النيل) [1]

وكان علم إسرائيل أيضا يعبر عن الماء، واللون الأزرق الذي يميز العلم بخطين أزرقين متوازيين بينهما نجمة داوود يدلان على الماء " نهري النيل والفرات " فسياسة إسرائيل هي السيطرة على المياه العربية ومنابعها، فالحرب في المستقبل ستكون حرب المياه، أي السيطرة على منابع ومصادر وأماكن المياه وتعتمد هذه السياسة في مجملها على تحقيق الهدف الاستراتيجي لإسرائيل،(مزيدا من الأرض مزيدا من الاستيلاء على المياه لحاجة الأرض، أرض الميعاد التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بحيث تكفي الأرض والبشر والنشاط الاقتصادي لهذه الأعداد المهاجرة من اليهود الجدد إلى ارض الميعاد).[2]

إن التوسع الإسرائيلي يعتبر اتجاه ثابت في السياسة الخارجية الإسرائيلية وهذا التوسع لا يرتبط بوجود حدود معينة للدولة الإسرائيلية، ونلاحظ إن الحكومة الإسرائيلية تلجأ إلى العديد من الوسائل والأساليب التي تساعدها على ضم مزيد

---

[1] علي إبراهيم: مرجع سبق ذكره، 415 – 418.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الموضع.

من الأرض العربية في المناطق المحتلة والمناطق المجاورة لها ولعل أبرز تلك الأساليب ما يلي[1]:-

أ- مصادرة الأرض في إطار ما تسميه إسرائيل " أغراض الأمن " كأن تقرر إن منطقة ما ذات أهمية خاصة لقربها من منطقة عسكرية لابد من حمايتها، فتصدر الحكومة العسكرية الإسرائيلية قراراتها بتفريغ السكان وضمها في صورة مستوطنات يهودية.

ب- نزع الأرض من المواطنين الأصليين الفلسطينيين بحجة أنها غير مزروعة أي أن أصحابها أو ملاكها لا يستثمرونها، وهناك يهود هم أحق في استغلالها واستثمارها.

جـ- إصدار قوانين تتماشى مع التطلعات الإسرائيلية، مثل قرارات الضم العسكرية بقانون، إذ تعلن فيه الحكومة الإسرائيلية أن المنطقة أو مدينة ما تعتبر جزءاً من الدولة الإسرائيلية كما فعلت بالنسبة لكل من القدس والجولان.

بمعنى آخر أن الأمن الإسرائيلي لا يعدو كونه سياسة صهيونية ذات نزعة عدوانية يمسك القائمون على الحكم في إسرائيل به بقوة (على الصعيدين الداخلي والخارجي بما يخدم سياساتهم القائمة على التوسع وإحباط كل المبادرات السلمية على الصعيد الداخلي، عمل القادة في إسرائيل على تعبئة أبناء شعبهم بعقدة الخوف من العرب والمسلمين الذين يتحفزون للإنقضاض على دولة إسرائيل الصغيرة التي تعيش وسطهم).[2]

وتجدر بنا الإشارة هنا، إلى إبقاء الشعب الإسرائيلي في حالة حرب دائمة يحل مشكلة كبيرة (يعاني منها زعماء إسرائيل تتعلق بفئات الشعب الإسرائيلي المشتت والمليء بالتناقضات والاختلافات التي تهدد بقاء إسرائيل بالانفصام الداخلي).[3] أما على الصعيد الخارجي يبدو هذا الشعور أكثر حضورا في الأوساط الأمريكية حيث وظفت وسائل الإعلام الإسرائيلية قدراتها في التلاعب

---

[1] عطا زهرة: مرجع سبق ذكره، ص ص 163 - 164

[2] زييف كلاين: مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] نفس المرجع السابق، ص 7.

بالعقول من كونها دولة ديمقراطية (تعيش وسط مجموعة دول متخلفة ودكتاتورية، وهو ما لقي أذاناً صاغية ردحاً من الزمن)[1] وتأكيداً لما سبق ففي الأرض الفلسطينية كثفت إسرائيل من عملياتها الاستيطانية بحيث أقامت في عام 1973ف أكثر من خمسين مستوطنة وتوالت في بناء المستوطنات طيلة هذه الفترة وما بعدها كما حاولت التأثير في علاقة العرب بغيرهم ولا شك أن لها أهدافها الخاصة، لكن طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، واهتمامات القوى المختلفة بالمنطقة تساعدها في ذلك بشكل أو بآخر فإسرائيل تحرص على الاستئثار بالنفوذ الأمريكي، (ولذلك عمدت خلال هذه الفترة إلى إقناع الأمريكيين بأنها وحدها قادرة على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية).[2] وعندما أرادت السعودية الحصول على عدد خمس طائرات أمريكية نوع "الأواكس" سنة 1981 ف أثار ذلك ضجة كبرى في إسرائيل حول تلك الصفقة، (لأن حصول العرب على السلاح الأمريكي يعني تسليم الأمريكيين بقدرة العرب على حماية نفطهم بأنفسهم وهذا بدوره يعزز العلاقات العربية – الأمريكية وهذا ما لا تريده إسرائيل لذلك سعت وبكل جهد ومن خلال اللوبي الصهيوني على عدم حصول العرب على السلاح الأمريكي، وقامت بطلب المساعدة لنفسها والتي حصلت عليها بمختلف الأشكال).[3] كما أنها أي إسرائيل عملت على ضرب العلاقات العربية –السوفياتية وإعادة العلاقات الإسرائيلية السوفياتية،(وذلك من أجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى فلسطين المحتلة ولعل تباين موقف الدول العربية من هذه الهجرة مدخل للتأثير في التحرك العربي على أساس التوازن ونجاح العرب في مواجهة النشاط الإسرائيلي يعتمد على القدرة الدبلوماسية العربية على التحرك النشط والتعامل مع القضايا المختلفة من خلال نظرة قومية شاملة).[4]

---

[1] نفس المرجع السابق، نفس الموضع.

[2] محمد السعيد إدريس: الرؤية الأمريكية لإسرائيل، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 279.

[3] عطا زهرة: مرجع سبق ذكره، ص 400.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 400 – 401.

أما عن القدرة الدبلوماسية الإسرائيلية، فقد استطاعت أن تعمل على الحيلولة دون صدور قرار بإدانتها إزاء اعتداءاتها المستمرة ضد الوطن العربي وذلك من خلال تحالفاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي المتمثل في بريطانيا وفرنسا بداية ثم بأمريكا ويعتبر أهم إنجازاتها في هذا المجال أنها استطاعت أن تؤسس لنفسها جماعات ضغط مؤثرة في القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما استطاعت إنشاء علاقات دبلوماسية قوية على نطاق واسع غطى الجزء الأكبر من دول العالم (بما فيها دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز كما يعتبر إنشاء علاقات دبلوماسية مع أسبانيا بالإضافة إلى الاستفادة من بعثاتها الاقتصادية واشتراكها في المشروعات ومنح بعض دول العالم الثالث منحاً دراسية وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية نجاحاً دبلوماسياً لا يقابله نجاح من جانب البلدان العربية التي قاطعت إسرائيل).[1]

و خلاصة ما تقدم يمكن القول أن أي مقارنة للعناصر والإمكانيات بين الدول العربية وإسرائيل سواء من النواحي البشرية أو العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية – هي لمصلحة إسرائيل وكذلك المقارنة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور الإمكانيات "الشعب والأرض" توضح أن حجم الاختلال فيها لمصلحة إسرائيل لما تتمتع به من نفوذ أمريكي، مع التأكيد على الإمكانيات الكمية العربية بالإضافة إلى بعض الإمكانيات النوعية يمكن أن تعادل الإمكانيات الإسرائيلية أو تتفوق عليها شرط توفر الإرادة.

إن الجانب العربي يعاني أزمة اختلال في الموازين نظراً لتفوق إسرائيل عسكرياً بفضل تزويد الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالسلاح الأمريكي حافظة هذه الأخيرة على التفوق لصالحها.

---

[1] خلعت أحمد مسلم: التوازن العسكري العربي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

المبحث الثاني

تحولات ميزان القوى بين الطرفين العربي و الإسرائيلي 1973-1981م

برزت على مسرح الصراع العربي- الإسرائيلي منذ حرب تشرين أكتوبر 1973 عدة معطيات جديدة، شكل بعضها عوامل تحول ايجابي بالنسبة للقوى العربية ذات العلاقة بهذا الصراع، في حين جاء البعض الآخر لمصلحة الطرف الإسرائيلي، وقد تركز ذلك على صعيد الإرتفاع النوعي في مستوى التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري لدى الطرفين، وفي مستوى الأسلحة والمعدات المستخدمة لدى الجانبين العربي والإسرائيلي، إلى جانب أنماط الاستخدام والأدوار القتالية الجديدة التي تم إدخالها إلى ساحة العمل العسكري في المنطقة. كما أنها تضمنت زيادات كمية في تعداد ومعدات كافة القوى المسلحة للمشاركة في الصراع.

سيتم التركيز في هذا المبحث على التحولات التي حدثت في ميزان القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي على النواحي العسكرية والاقتصادية فقط لأن النواحي الأخرى، البشرية مثلا سوف تظهر جليا في أثناء البحث.

أولا: التحولات الاقتصادية:

سوف نتحدث هنا عن التحولات الاقتصادية العربية ومن ثم ننتقل لتسليط الضوء على التحولات الاقتصادية الإسرائيلية

I- التحولات الاقتصادية العربية:

نتناول في هذه الجزئية التحولات الاقتصادية العربية وما تشمله من الموارد البشرية كالسكان وما تحتويه من موارد طبيعية كالأرض والمياه وما صاحبه من تطور في التعليم والبحث العلمي والتطور الثقافي وتراكم رأس المال البشري العربي وما صاحبه من تطور تكنولوجي وسياسي واقتصادي .

تكشف لنا الدراسة أن الاقتصاد العربي قد حصلت فيه تحولات أساسية مكنته من امتلاك قدرة اقتصادية مرتفعة خلال الفترة محل الدراسة عن الفترات التي كانت من قبلها. إذ أن هناك أسباب ذات طبيعة وجذور متنوعة ينبغي أخذها في الحسبان بالرغم من هذا التنوع. فالاقتصاد يرتبط بالسياسة والثقافة والسلوك العام، وأن هذه السياسات مرتبطة بالموارد المتاحة وفاعلية طرق استخدامها وبالتالي بكيفية إدارة الموارد الموجودة والقدرة على تعظيمها داخل المجتمع وهكذا يتضح وجوب الكشف عن الأسباب التي أدت إلى التحول الاقتصادي العربي وهي كالتالي:-

أ- السكان.

ب- الموارد الطبيعية: الأرض والمياه.

ج- التعليم والبحث العلمي والتطوير الثقافي وتراكم رأس المال البشري.

د- البحث والتطوير التكنولوجي.

هـ- السياسات الاقتصادية.

أ- السكان:-

اقترب تعداد العرب أثناء الفترة الممتدة من بداية السبعينات حتى منتصف عقد الثمانيات (حوالي 250 مليون نسمة، يمثلون 4,5 بالمائة من سكان العالم وينتشر العرب على مساحة شاسعة تتعدى 13 مليون كيلومتر مربع، أي ما يقارب9 بالمائة من مساحة العالم).[1] بالمقابل، (بلغ تعداد سكان إسرائيل قرابة 5 مليون نسمة و يتوزع سكان إسرائيل على أكثر من 20 ألف كيلومتر مربع من الأراضي المحتلة بفلسطين).[2]

من هذه المقارنة البسيطة في العدد بين العرب وإسرائيل نلاحظ انه هناك تفاوت كبير بينهما، لمصلحة العرب بالنسبة لعدد السكان، فعدد السكان العرب أكثر من

---

[1] ناصر فرجاني: الإمكانات البشرية والثقافية العربية ، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر2000،ص713.

[2] نفس المرجع السابق،713.

السكان في إسرائيل بخمسين مرة، أما من ناحية المساحة أو الأرض، فالعرب يملكون أراضي أكثر من إسرائيل بحوالي ستمائة مرة تقريبا.

ب- الموارد الطبيعية: الأرض والمياه:-

تتمثل الموارد الطبيعية في عاملين اثنين الأرض والمياه. أما بخصوص الأرض فلقد تحدثنا عنها في المبحث السابق و ما تحتويه من معادن وموارد طبيعية، أما في هذه الجزئية نتناول المورد الثاني من الموارد الطبيعية وهو المياه.(فلقد أصبحت المياه عامل نزاع بين بعض الدول العربية وبعض دول الجوار. ويؤثر تحدي المياه في مجمل العلاقات العربية. الجوارية، وبخاصة في أحواض انهار الأردن ودجلة والفرات والنيل وحوض الجنوب اللبناني وحوض مياه الجولان السوري).[1]

إن المعضلة المائية تكمن في سياسات دول الجوار، فان إسرائيل تقوم باستغلال مياه حوض الأردن ومياه الضفة الغربية ومياه الجنوب اللبناني والجولان السوري، والنهران الرئيسيان؛ النيل والفرات يصبان عبر الأراضي العربية، ولكنها لا ينبعان منها هذا يعني إن لدول المنابع والممرات القدرة على التحكم بمجراها ومنسوبها، (وأن يؤدى ذلك الشأن إلى إمكان إيقاع الأذى بمصر والسودان وسوريا والعراق، وقد حدث ذلك في شأن نهر الفرات).[2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من المتوقع أن تتأزم قضية المياه في المنطقة (فتتعرض العلاقات بين الدول العربية ودول الجوار ذات العلاقة إلى مختلف أشكال الاحتكاك بدءاً بالتعاون مرورا بالتوتر والتهديد بإستخدام العنف).[3]

ج- التعليم وتراكم رأس المال البشري:-

حققت البلدان العربية إنجازات لا تنكر في ميدان التعليم خاصة منذ بداية عقد السبعينات، إلا أن الإنجاز التعليمي في جميع أنحاء الوطن العربي مازال

---

[1] جمعة رجب طنطيش: المياه في فلسطين، دراسة في جغرافيا الاقتصادية و السياسية،ط1، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989،ص251.

[2] عدنان المالك خلف التميمي: المياه العربية: التحدي والاستجابة، ب ط ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص90.

[3] عدنان هزاع البياتي: أزمة المياه في الوطن العربي، المستقبل العربي،العدد(204)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 1996، ص ص79-80.

متخلفا بالمقارنة بباقي دول العالم الآخر، وفي بعض الأحيان حتى بالنسبة للبلدان النامية، ناهيك عن إسرائيل.

بداية، انتشر التعليم بين النشء، في حين أن الباقي بقي غارقا في الأمية رغم محاولات القضاء عليها، فظل مستوي التحصيل التعليمي منخفضا نسبياً بوجه عام بين السكان البالغين في الوطن العربي في هذه الفترة الممتدة محل الدراسة.

والواقع أن هناك مؤشرات لقياس القيمة الحقيقية لمخصصات الإنفاق العربي على التعليم في البلدان العربية، وذلك بحساب نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الإجمالي؛ (والذي يظهر فيه أن البلدان العربية تتفوق علي مجموعتي البلدان المصنعة والبلدان النامية، وأيضا علي إسرائيل. ولكن حتى هذا المؤشر يبين أن نصيب الإنفاق على التعليم من الناتج في البلدان العربية ارتفع بدرجة ملحوظة في نفس هذه الفترة).[1]

وأفضل المقاييس للإنفاق على التعليم هو نصيب الفرد في سن التعليم. وتتوافر لنا البيانات التي قام بها الباحث نادر الفرجاني والتي تبين إن نصيب الفرد من الأنفاق على التعليم في البلدان العربية (هو حوالي 340 دولار تتفاوت بين 1300 في البلدان العربية الخليجية واقل من 200 دولار في باقي الدول أما في إسرائيل فإن نصيب الفرد الواحد تصل قرابة 2500 دولار، أما في البلدان المصنعة فتصل إلى 6500 دولار).[2]

وتتكاثر الشواهد على تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم بالنسبة للدول العربية، وهذا واضح في ارتفاع عدد الراسبين وعدد الطلاب الباقين للإعادة، الأمر الذي يؤدى إلى طول بقاء الطلبة في المراحل الدراسية.

إن المشكلة الأخطر تكمن في نوع التعليم. وعلى الرغم من قلة الدراسات المضبوطة في هذا الصدد؛ إلا أن الشكاوى تأتي مبينة تردي نوعية التعليم في

---

[1] نادر فرجاني: الإمكانات البشرية والثقافية،مرجع سبق ذكره، ص720.

[2] نادر فرجاني، عن التعليم والاقتصاد و البلدان العربية في سياق العالم، المستقبل العربي، العدد(196)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران(يونيو)1995 ،ص62.

البلدان العربية؛ كضعف المناهج من الناحية العلمية، وتؤكد الدراسات القليلة المتاحة هنا على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية:[1]

1- تدني مستوي التحصيل المعرفي.

2- ضعف القدرات التحليلية والإبتكارية.

3- اطراد التدهور في القدرات التحليلية والإبتكارية.

ويقوم كذلك خلل جوهري بين المدخلات و المخرجات أي بين سوق العمل وعملية التنمية من ناحية، وناتج التعليم من ناحية أخرى،(وهذا ينعكس على ضعف إنتاجية العمالة، ووهن العائد الاقتصادي و الاجتماعي على التعليم في البلدان العربية، وليس أدل على ذلك من تفشي البطالة بين المتعلمين، وتدهور الأجور والمرتبات للغالبية العظمى منها).[2]

د- البحث والتطور التكنولوجي:-

السمة المميزة للبحث العربي و التطور التكنولوجي هي الانصراف عن مجرد المحاولة أو لنقل قلة الوصول إلى خط النهاية، عند المحاولة، فقضية التطور التكنولوجي دائما تتعثر ويتكرر الإجهاض العلمي وهذا ما لاحظناه أثناء البحث والتدليل على ذلك سيأتي في هذه الجزئية.

بداية يلفت الانتباه إلى انه لا يوجد إنجاز عربي بمعني فوق القطري في التكنولوجيا أو الثقافة، وهذه ابرز علامات الإخفاق العربي التي تتعدى في الواقع الأمر نظام العمل المشترك في الصناعة وهذا لا يعني عدم وجود عدة محاولات، إلا أنها باءت بالفشل، فمثلا قامت محاولات للعمل العربي المشترك في ميدان التسلح كمشروع عربي وهي " الهيئة العربية للتصنيع " عام 1974 كمشروع مشترك بين مصر والعربية السعودية وقطر والكويت " تنفيذا لقرار اتخذه مجلس رؤساء الأركان العربي" (هدفه تطوير القدرات العربية على إنتاج الأسلحة مستقلاً عن إرادة القوى العظمى بينما كانت الأهداف العملية هي سد حاجات المساهمين

---

(1) نادر فرجاني: الإمكانات البشرية والثقافية، مرجع سبق ذكره،ص722.

(2) نفس المرجع السابق نفس ص722-723.

من المعدات العسكرية بأسعار أقل من أسعار استيرادها وتصديرِ الفائض المتوقع إلى البلدان العربية والإسلامية الأخرى ولم تنقضِ ثلاث سنوات حتى سحبت الدول العربية الثلاث من الهيئة تنفيذاً لقرار مقاطعة مصر).[1]

وترى هذه الدراسة أن هذه الإخفاقات سببها هو الاستعمار الغربي في الماضي، ثم الاستعمار الجديد الغربي- الأمريكي في المرحلة الحالية الذي عمل ويعمل دائما على تكريس التجزئة وتنمية النزعة القطرية، بمساعدة بعض النظم والنخب السياسية العربية.(التي بدأت منذ استلام بعض الحكام زمام الأمور في أجزاء الوطن العربي بمساعدة المستعمرين وتخطيطهم).[2]

وهذا لا يعني عدم وجود محاولات منفردة لبعض البلدان العربية، وسنكتفي هنا بالإشارة للتجربتين الأكثر بروزاً العراق و مصر، أما بالنسبة إلى العراق فقد حاول تطوير قدراته النووية، غير إن الحكم في العراق اخفق في حماية الإنجاز. فلقد قامت إسرائيل (بتدمير المفاعل الذري للعراق " أوزيراك " بالقرب من بغداد بتواطؤ أمريكا مع إسرائيل بتاريخ 1981/6/7ف وكذلك تطوير بعض الأسلحة الكيميائية و الصواريخ الحاملة للأسلحة)[3]

أما بالنسبة إلى مصر، فلقد حاولت مصر إقامة محطة نووية، إلا أنها تعثرت مرتين: مرة بسبب الحرب عام 1973، ومرة أخرى مع بداية الثمانينات، على الرغم من تصديق مصر على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام1981، وامتناع إسرائيل عن ذلك.

---

[1] هيثم الكيلاني: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: الجزء الأول بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر (1986)، ص819.

[2] برنار شريكي شوران: الاقتصاد العربي المشترك والاتحادات الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [illegible]، ص77.

[3] جورج و. بول - دوغلاس ب. بول: أمريكا إسرائيل(علاقة خصوصية) التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام1947ف حتى الآن، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل،بيروت-مكتبة بيسان،ب ت،ص128، كذلك محمد عبد السلام، مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات و الوحدة العربية، السنة(19)، العدد(208)، حزيران، يونيو 1996، ص73.

هذا الإخفاق ربما كان سببه عائد إلى صعوبة احتواء أي حوادث تنتج من تشغيل هذه المفاعلات، وعدم توفر مهندسين و فنيين أو عمال مختصين في هذا المجال أو ربما أن مصر تتفادى إثقال كاهل الميزانية وزيادة أعباء الديون.

هـ- السياسات الاقتصادية:-

لقد شهدت الدول العربية في بداية السبعينات محاولات كبيرة لإجراء عملية التنمية لبناء اقتصادياتها الوطنية والانطلاق في رحاب الازدهار الاقتصادي والاجتماعي من خلال اجتهاداتها، فمنهم من آثر الاهتمام بالبنية التحتية والصناعات و الاستثمارات، ومنها من اقترب من النموذج السوفياتي في تبني الدولة دورا مركزيا في الاستثمار التنموي، ولا سيما في الشق الصناعي، ولكنها جميعا باستثناء الأقطار المصدرة للنفط تبنت سياسات حماية انغلاقية منكفئة على الداخل ومرتكزة على توسيع القاعدة الإنتاجية بدل الاستيراد. ولكنها فشلت هذه السياسات في الوصول بالأقطار العربية إلى النمو الاقتصادي الذي تصاحبه السيطرة على التقنية المتقدمة.

يبدو أن هناك بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والعراق قد تمكنت من بناء قدرات عسكرية ذاتية بمستوياتها الحديثة. وذلك للتصدي للعدو الإسرائيلي كما حصل في حرب عبور القناة عام 1973.

لكن أغلب الدول الأخرى ساهمت في الحرب باستعمال السلاح المستورد، ولاسيما من الاتحاد السوفياتي. فالعامل الاقتصادي في بناء ذلك المستوى من القدرة والأداء العسكري كان على شكل تمويل السلاح المستورد بواسطة أموال النفط في المقام الأول، والتسهيلات التمويلية السوفياتية في المقام الثاني، (وليس إلا القليل من الاعتماد على الذات، وربما كان العراق هو البلد الوحيد الذي اعتمد على مقدراته الذاتية ولكن ليس إلى الحد الذي وصلت إليه إسرائيل في اعتمادها على ذاتها).[1]

---

[1] طاهر كنعان: الإمكانيات الاقتصادية العربية: الحرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل. الندوة العلمية الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت: أيلول سبتمبر 2002 ف ، ص683.

الآن وبعد اتضاح فشل هذه السياسات الاقتصادية هناك سؤال يطرح نفسه ماذا ستفعل الدول العربية بسياساتها الاقتصادية في هذا العصر؟ عصر العولمة و سياسات الانفتاح، والاستثمارات المطلوبة و التقنية الضرورية المصاحبة لها من اجل رفع معدلات النمو إلى أعلى المستويات من رخاء ونماء وازدهار.

2- التحولات الاقتصادية الإسرائيلية :

تكشف لنا عملية البحث على ما حصل من تحولات أساسية مكنت الاقتصاد الإسرائيلي من امتلاك قدرة اقتصادية مرتفعة خلال الفترة الممتدة من 1973-1981م عن الفترات التي قبلها؛ إذا أن هناك أسباب ذات طبيعة وجذور متنوعة ينبغي أخذها في الحسبان بالرغم من هذا التنوع. فالاقتصاد يرتبط بالسياسات والثقافة والسلوك العام، وبتنظيم المجتمع وبأهدافه وقوة سعيه لتحقيقها كما أن الموارد المتاحة وفاعلية طرق استخدامها، ونمط تحقيقها والقدرة على تنميتها واستثمارها داخل المجتمع وخارجه، كل ذلك له اثر كبير في الاقتصاد الذي اعتمدته إسرائيل. وبخاصة من الدول الداعمة للمشروع الاستيطاني في فلسطين وبالأخص أمريكا. وهكذا يتضح وجوب أن تكشف عملية التعرف إلى أسباب تحول الاقتصاد الإسرائيلي. وسوف نتناول الأسس الهامة التي أدت إلى هذه التحولات على النحو التالي:-

أ- تدفق الهجرة.

ب- الموارد الطبيعية: المياه والأرض

ج- التعليم العالي والبحث العلمي

د- السياسات الاقتصادية

هـ- المساعدات الخارجية

و- العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية

ي- عسكرة الدولة والمجتمع الإسرائيلي

أ- تدفق الهجرة:-

إن تدفق الهجرة إلى إسرائيل لم تكن إضافة بشرية سكانية لإسرائيل فحسب بل أيضا إضافة علمية ورأسمالية تفسر لنا التحولات التي حدثت في هذه الفترة

وهذا واضح خصوصا في هجرة السبعينات. فقد أصدرت إسرائيل قانون عام 1975ف، بالسماح لليهود بالتنقل، والإقامة وإقامة المشاريع في جميع الأراضي المحتلة وذلك لتحقيق تهويد فلسطين وتمزيق الوحدة الإقليمية العربية؛ وهذا ما أكدته صحيفة "هارتس" الإسرائيلية حيث نشرت في 1972/2/18 مقابلة أجرتها مع موشي بريشمور؛ أمين سر رابطة العمال، اليهودي، قال فيها:(لا نريد إن يقيم أو يعمل هنا- يقصد إسرائيل – سوى اليهود فقط).[1]

وهذا معناه مزيداً من الهجرة ومزيداً من المستوطنات والأراضي المحتلة، على سبيل المثال؛ سئل الجنرال اورى ليفر – رئيس مجلس الاستيطان في الجولان عن الخطة الاستيطانية .فقال:(إن مسالة الانسحاب أو عدم الانسحاب لا تقررها الحكومة وإنما يحسمها الاستيطان ذاته).[2]

وفى 24 كانون الثاني 1978، أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي جادعون بات في خطاب ألقاه في المستوطنات كارزين "مرتفعات الجولان المحتلة" (إن هذه المرتفعات أصبحت فعلا جزءاً من إسرائيل بحكم الأمر الواقع وأن اليوم الذي ستصبح فيه إسرائيل من الناحية القانونية ليس بعيدا" ، وأضاف الوزير الإسرائيلي إن خطابه هذا يلقيه باسم رئيس الوزراء مناحيم بيغن وباسم الحكومة كلها).[3]

يلاحظ أن عدد السكان اليهود غير ثابت وذلك لأنه في حالة معرفة النسبة السكانية أو تعداد السكان يعتمد على (معدل النمو+التكاثر الطبيعي) غير إنه في حالة إسرائيل فإن التعداد في هذه الحالة غير دقيق وذلك لأنه هناك بالإضافة إلى معدل النمو والتكاثر الطبيعي هناك ميزة الهجرة (إلاّ أنه في أثناء فترة الدراسة بلغ عدد سكان إسرائيل حوالي خمسة ملايين نسمة) .[4]

---

[1] غازي حسين: العنصرية في القوانين الإسرائيلية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرون، العدد222، أغسطس،1997،ص87.

[2] انعام رعد: حرب وجود لا حرب حدود، ط1 بيروت: دار المسيرة ، 1979،ص514.

[3] نفس المرجع السابق ،ص514.

[4] ناظر العرجاني الإمكانات البشرية و الثقافية، مرجع سبق ذكره، ص 713.

ب- الموارد الطبيعية : المياه والأرض:-

إن ما حصلت عليه الإحتلالات المتمادية والمتعددة من أراضي وما عليها وما في جوفها من موارد؛ تأتى في طليعتها المياه. ولذا يسعي الكيان الإسرائيلي للسيطرة على اكبر جزء من المياه،فهي تقوم بالاستيلاء على جزء من مياه نهر الأردن وتمنع الأردن من إقامة سد على نهر اليرموك الذي كان الأردن قد نسق مع سوريا بشأنه. ناهيك عن المياه التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية والقطاع. (إذ تقوم بأخذ 40% من احتياجاتها منها، وترى إسرائيل إن وضع مصادر المياه تحت تصرف الفلسطينيين سيؤدى إلي حرمان إسرائيل منها وقيام مصدر للنزاع واحتمال الحرب؛ وبالتالي فالها جس الأمني يتطلب أن تبقي المياه تحت السيادة الإسرائيلية).[1]

أما المياه اللبنانية فلا تخفي إسرائيل مطامعها فيها فهي تقوم باستغلال جزء منها ومحاولة الاستيلاء على الجزء الأخر (ولم تخفي يوما مطامعها في انهار الليطاني والحصباني وبانياس. كما انه لم تسلم المياه السورية بدورها، فهضبة الجولان مصدر حوالي 30% من حاجة الكيان الإسرائيلي من المياه).[2]

نلاحظ أنه ربما حصلت إسرائيل على مصادر هذه المياه الإضافية من خلال المياه اللبنانية وتحديداً من نهر الليطاني أو المياه السورية ونهر الأردن بالإضافة إلى المياه الجوفية والعيون والآبار الموجودة في الأراضي المحتلة بالإضافة إلى لجوئها إلى تنقية المياه سواء لإعادة التكرير للمياه الجارية أو لتحليه مياه البحر.

كذلك فإن قطاع الزراعة (لا يساهم إلا بـــ 2,2% بالمائة من الناتج المحلي، ولكن هذا الوزن النسبي الضئيل يستمد أهميته من ضخامة الرقم المنسوب إليه والبالغ حوالي مائة مليار دولار. وبكلمة أخرى، إن تواضع الوزن النسبي للزراعة لا

---

(1) محمد محمد مصطفى سليمان: الشرق أوسطية تهمش الثوابت العربية، مجلة دراسات، طرابلس المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد(9)، لعام2002،ص30. كذلك ليث عبد الحسن حواد الزبيدي: مستقبل المياه في الوطن العربي، نفس المرجع، ص13.

(2) نفس المرجع السابق،ص10.

يعود إلى تدهور هذا القطاع الذي شهد تحولا معتبرا، بل لأن ما عداه من قطاعات حقق معدلات تحول مرتفع. كذلك فإن قطاع الزراعة قد وفر فرصة عمل لحوالي 43 ألف شخص، هذا بالإضافة إلى الذين هم عبارة عن العمال المأجورين في قطاع الزراعة، والبالغ حوالي 128 ألف شخص، وهم إما يعملون في تعاونيات أو مزارع عائلية أو لأنفسهم.)[1] ولذلك عملت إسرائيل على إنشاء هيئة التطوير وكانت خطوة إسرائيلية لها الحق في استغلال الأراضي الفلسطينية وتأجيرها واستثمارها لمصلحة اليهود فقط. وسلمت هيئة التطوير هذه بدورها جميع الأراضي إلى إدارة إسرائيل للأراضي.

ج- التعليم العالي والبحث العلمي:-

إن مساعي إسرائيل لم تستهدف بناء صناعة متقدمة فحسب، بل مجتمع متقدم أيضا. وذلك بسبب الاهتمام الفائق بالتعليم العالي والبحث العلمي في جميع المجالات وبالأخص الصناعة.

إن المردود العالي للعلم في إسرائيل هو من طبيعة السياسة الصهيونية وذلك لوضوح أهدافها السياسية والعلمية ومركزية دورها منذ البداية؛ فمثلا عندما انعقد المؤتمر الصهيوني الأول (دار حوار وجدل أكد في النهاية على تبني الصهيونية سياسة علمية متقدمة وكانت هذه السياسة العلمية محل احترام وتقدير كبيرين. وهذه السياسات لم تستهدف التفوق على العرب فقط، بل لمواكبة التطورات العلمية المستمرة والمتوالية. وعلى الرغم من أهمية هذه السياسات والأهداف المرجوة من تحقيقها علميا، إلا أنهم عملوا على ربط هذه الوظيفة العلمية بالنواحي الاجتماعية مما أعطى مكانة داخلية لها وزنها وكان لها بالغ الأثر على التراكم المعرفي والتطور العلمي).[2]

---

[1] سليمان أبو ستة: نكبة فلسطين.. متى يمكن أن تزول، مجلة العربي، العدد(498)، القاهرة: مطابع الشروق مايو 2000، ص ص 104- 105.

[2] حسين أبو النمل: الإمكانيات الاقتصادية الإسرائيلية، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2002ف، ص ص 420- 421.

إن اغلب الأبحاث الإسرائيلية عملت على كيفية تطوير الأداء والإدارة والصناعة، خصوصا الصناعات الحربية لاسيما بعد حرب 1973. إلا أن الباحث إبراهيم عبد الكريم يقول في كتابه " الإستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل (إن الأبحاث الإسرائيلية لم تأتي إلى كيفية إعداد قوة أكبر بعد حرب 1973، بل إن اغلب الأبحاث استمرت في الحديث عن الخلل في إسرائيل نتيجة حرب 1973).[1]

د- السياسات الاقتصادية لإسرائيل:-

لن يتم تناول جميع السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، في هذه الجزئية من الدراسة، وإنما سنقتصر هنا على تلك السياسات التي حدثت في الفترة الزمنية محل الدراسة والتي كان لها الأثر المباشر والقوي في تقرير التحولات والقدرات الاقتصادية لإسرائيل

إن هذه الفترة من 1973 إلى 1981 شهدت انطلاق تحولات كبيرة في توجيه السياسات الاقتصادية الإسرائيلية والفلسفة الاقتصادية الكامنة خلفها، والتي كان لها أثر حاسم في تمكين الاقتصاد الإسرائيلي من تعزيز قدراته بشكل عام، وبعد حرب1973 أصبح التحول واضح في السياسة الاقتصادية الإسرائيلية (إذ سجلت مزيدا من التلاقي بين المجتمع الإسرائيلي والغرب، لأن الصهيونية هي امتداد للغرب على مستوي القيم الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولأن الغرب ينظر إلى الكيان الإسرائيلي باعتباره امتداداً حضارياً للغرب).[2]

إن إسرائيل من أجل أن تنفذ الخطط التي تصنعها، ولكي تطبق السياسات التي ترسمها، فلا بد وان تعمل على إستراتيجية لتحقيق المبادئ العامة، ومنها:-

1- كثافة استخدام العلم.

2- رفع درجة التشغيل والإنتاجية، لتحقيق أعلي نسبة من الاعتماد على الذات و لتحقيق أعلي درجة من المشاركة في تحمل الأعباء والمردود،والتنمية الشاملة

---

[1] إبراهيم عبد الكريم: الإستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، ط1، عمان: دار الجليل للنشر، 1993، ص90.

[2] محمد محمد مصطفى سليمان: الشرق أوسطية، نقيض للثوابت العربية، مجلة دراسات، العدد(9) السنة الثالثة، الصيف (1137)،(2)(2)(2) طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ص ص26-27.

والتنافس (والعمل بموجب معايير دولية وليس وفقا لإعتبارات التنافس المحلي والإقليمي، وانضباط الاقتصاد للأهداف السياسية العليا وتحريره من ضغوط السياسة الجارية أو الاعتبارات الحزبية).[1]

نلاحظ إن هذه الخطط أدت إلى زيادة التركيز على الصناعة، (فمثلا ازدادت قوة العمل وارتفع الناتج المحلي من الصناعات الكهربائية والالكترونية وغيرها، كما عكست هذه السياسات الإقتصادية الإسرائيلية إهتماما كبيراً بتصريف فائض الإنتاج أي التجارة الخارجية. وهكذا سارعت إسرائيل إلى التعاقد مع السوق الأوربية المشتركة منذ عام 1975. فازدادت صادرات إسرائيل من السلع الالكترونية والكيمياويات و الكهربائيات التي بلغت 24,8 بالمائة في عام 1985).[2]

هـ- المساعدات الخارجية:-

تعتبر السياسات الاقتصادية منذ حرب تشرين- أكتوبر 1973م وما بعدها "1973- 1981" من أصعب المراحل التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي؛ نظرا لتكاليف الحرب الباهظة رغم المساعدات الخارجية الطائلة التي قدمتها أمريكا.

اعتمدت إسرائيل على هذه المساعدات لتمويل مشاريعها سواء العسكرية أو المدنية وقد أعلن وزير المالية في ذلك الوقت "ارليخ" أثناء زيارته للولايات المتحدة (أن إسرائيل تعتمد على الجهات الخارجية حتى بالنسبة إلى وجبة الفطور. والإعتماد الإقتصادي يجر إلى الاعتماد السياسي، والطريق السياسي للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط طويل جدا ...).[3]

لقد قدمت أمريكا مساعدات لإسرائيل منذ حرب 1973 (بمعدل مليار ونصف المليار سنويا، ومستمرة هذه المساعدات إلى وقتنا الحالي هذا بالإضافة إلى 2,2 مليار دولار قدمتها أمريكا بعد انتهاء الحرب مباشرة كمساعدة لها).[4]

---

[1] حسين ابو النمل: مرجع سبق ذكره، ص421.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 400 .

[3] حنة شاهين: سياسة الليكود الاقتصادية في إسرائيل، شؤون فلسطينية، آذار مارس 1973، ص26.

[4] قضايا إسرائيلية، السنة الثانية، العدد(18)حزيران 1975، ص364.

كذلك أعلن رئيس الحكومة يبْغن أن إسرائيل(تلقت منذ قيامها نحو 35 مليار دولار كمعونات ومساعدات خارجية من مصادر أجنبية منها 11 مليار من يهود العالم مضيفا أنه تلقى وعداً من وزير الخارجية الأمريكي بعدم خفض المساعدات الأمريكية، بل زيادتها).[1]

و- العلاقات التجارية مع الدول الغربية:-

إن علاقات إسرائيل التجارية هي مع أمريكا ومع السوق الأوربية المشتركة وذلك بسبب توقيع إسرائيل الاتفاق مع أوروبا في أيار 1975، والتي استطاعت بسببه الحصول على تسهيلات كبيرة خصوصا لصادراتها إلى دول السوق. (كما أنها وقعت في الشهر نفسه اتفاقا اقتصاديا آخر مع أمريكا وذلك لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في إسرائيل وتأمين انتقال الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا بكل بساطة، ولعل أهم التعاون في مجال البحث الصناعي بالإضافة إلى تزويد إسرائيل بالمواد الخام وخاصة النفط).[2]

ويعتبر هذان الاتفاقان، وخاصة الاتفاق مع السوق الاروبية المشتركة من أهم انجازات إسرائيل في المجال التجاري، الذي مكن الحكومة الإسرائيلية من أن تستفيد من هذان الاتفاقان لاستغلال الأسواق الأوربية المشتركة والأمريكية لتصريف البضائع الإسرائيلية .

ي- عسكرة الدولة والمجتمع الإسرائيلي:-

كان لقيام الصناعات العسكرية بإنتاج أو تطوير أسلحة جديدة أو مستوردة دوراً كبيراً في بناء قاعدة متينة وقوية للتكنولوجيا، وقد قامت علاقة تبادل معلومات وخبرات وأفكار بين هذه القاعدة العسكرية وبين نظيراتها من القواعد الصناعية المدنية. كذلك فإن النشاط البحثي العسكري يغذى نظيره في القطاع المدني ويتغذى منه. (وتميزت هذه العلاقة بالاستفادة المتبادلة باشتراك العلماء

---

[1] جنة شاهين: مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] قضايا إسرائيلية: السنة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص364

والمهندسين والخبراء التقنيين في أنشطة وصناعات مدنية وعسكرية لتعزيز القطاعات الصناعية الموجودة داخل إسرائيل).[1]

و بالنظر إلى المكاسب التي حققتها إسرائيل نتيجة التعاون الصناعي والأكاديمي فإنها حققت مكاسب جراء توجيه البحوث (خصوصا في مجالات الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا ومختلف فروع الهندسة بحيث يمكن أن تخدم حاجات المجتمع المدني وكذلك المجتمع العسكري).[2]

بدأت احتكارات الصناعة العسكرية بالظهور في أوائل السبعينات. وظهرت شركات صناعية مدنية في مختلف المجالات. وهذه الشركات كانت بوجه عام موجهة للتصدير وأدرجت في أسواق الأسهم والسندات عادة بورصة تل أبيب وبورصة نيويورك. (وقد دشنت هذه الشركات مرحلة جديدة في التنمية الصناعية لإسرائيل، مثل شركة سيتكس "Sitix" وهي شركة مساهمة يجري التداول في أسهمها في بورصة نيويورك. وكذلك شركة السنت ليمتد "Elseint lmtd" لتطوير وتصنيع المعدات الطبية؛ والتي بلغ إنتاجها عام 1978؛ عشرين مليون دولار ووصل عدد موظفيها إلى 3100 موظف. هذا بالإضافة إلى الشركات الرائدة على المستوى العالمي في أنظمة معالجة الألوان والرسومات الحاسوبية، ولقد بلغت مبيعاتها في عام 1978 تسعة ملايين دولار. وارتفعت في عام 1982 إلى47 مليون دولار)[3] ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قدرة هذه الشركات الإسرائيلية على دعم صناعاتها في وجه المنافسة الدولية، وأن الإسرائيليين قادرون على تمويل وحماية الشركات التي تقع في صعوبات خطيرة وإيجاد الأموال لتأسيس شركات جديدة.

---

[1] يوسف صايغ: الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، سبتمبر،ص ص395-396.

[2] حسين أبو النمل: تحولات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(29)، شتاء 1997، ص ص54-55.

[3] أنطوان زحلان: العرب ومواجهة إسرائيل: واحتمالات المستقبل، الندوة العلمية الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر(2000، ص ص436 -457.

ثانيا: التحولات العسكرية

1- التحولات العسكرية العربية :-

شهدت القوات المسلحة العربية خلال الفترة من 1973 -1981م سلسلة من التطورات الهامة فيما يتعلق بالمجالات البرية و البحرية و الجوية نتناولها على النحو التالي :

أولا : في المجال البري :

كان من أبرز العوامل الإيجابية في هذا المجال التركيز على مبدأ "مكننة" القوات البرية وزيادة التنسيق العملي بين المدرعات وقوات المشاة من جهة،بالإضافة إلى إبداء المزيد من الاهتمام بتعزيز القوات الخاصة، أي تلك المحمولة جوا بواسطة طائرات الهيلوكبتر، وقوات المظليين، وقوات الكوماندوس المعدة لتنفيذ عمليات الاقتحام والإنزال العمودي.

أما على صعيد الأسلحة والمعدات الحربية والتحولات التي تم إدخالها إلى القوى المسلحة العربية خلال الفترة الماضية و التي يمكن اعتبارها عوامل إيجابية أساسية فيما يتعلق بقدرات هذه القوات و فاعليتها القتالية في المواجهة المستقبلية مع إسرائيل فان أبرزها من وجهة نظر هذه الدراسة هي كالتالي:-

1- التحولات التي حدثت بشكل ملحوظ في ناقلات الجنود وعددها، وعربات الاستطلاع، بعضها مجنزرة وبعضها الآخر ذات عجلات، وعربات المشاة القتالية أيضا حدث بها بعض التحولات. والذي يعكسها التركيز العربي الدائم على إدخال عنصر المدفعية الميدانية ذاتية الحركة كسلاح رئيسي إلى جانب مدافع الميدان المقطورة التقليدية. (وتشكل عربة المشاة القتالية"ب ت ر-60" و "ب ت ر-152" و "ا و ت -46". إذ تعتبر هذه العربة الأفضل من نوعها في العالم. وكان يدعم الوحدات المدرعة و الميكانيكية أعداد من المدافع المضادة للطائرات ذاتية الحركة مثل المدفع الرباعي السبطانة " زد س يو 23 -4 " عيار 23ملم، الذي يعمل بالتوجيه الراداري).[1]

---

[1] محمود عزمي: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مرجع سبق ذكره، ص361.

2- التحولات التي حدثت في مستوى الأداء للدبابات والتي نجم عنها زيادة اعتماد المدرعات العربية على طرازات حديثة حلت محل القديمة، (فلقد حلت الدبابات الحديثة النوع "ت-62" و "ت-34" ودبابات خفيفة برمائية من طراز"ب- ت-76" ودبابات ثقيلة نوع " ستالين-3" محل القديمة "ت-55/54"، وتعتبر هذه التحولات في تلك الفترة نقلة نوعية في حصول العرب على أفضل الدبابات القتالية العاملة في العالم. وهى مزودة بمدفع عيار25ملم ، يعتبر الأقوى من نوعه على الإطلاق).[1]

3- التحول في مستوى أداء الأنظمة المضادة للدبابات عن طريق استخدام المزيد من الصواريخ المضادة الموجهة، والحصول على أنواع جديدة وحديثة،(مثلا الصواريخ الفرنسية من طراز "م/د" ؛ حيث استخدمها الجيش المصري والسوري بفاعلية وكثافة عالية نتج عنها خسارة كبيرة في الدبابات الإسرائيلية لم يسبق لها مثيل. وتتميز هذه الطرازات جميعها بمداها الفعال البعيد والقريب، وبإمكانية استخدامها في عدة أوجه، كإطلاقها من العربات المدرعة أو طائرات الهيلوكبتر أو بواسطة الجنود و الأفراد).[2]

ثانيا : في المجال الجوي:

من أجل تحقيق توازن معقول وبتنوع مصادر السلاح يمكن الاعتماد عليه فإن بعض الدول العربية، ومنها ليبيا والسعودية والأردن، وحتى العراق ومصر تمكنت من الحصول على أسلحة وبذلك حققت الأسلحة الجوية العربية قفزات نوعية وكمية هامة يمكن أن تكون ذات أثر ملموس في المواجهات الجوية المحتملة مع إسرائيل في المستقبل. وقد شملت نواحي التقدم العربي في المجال الجوي على كافة الأنماط العملياتية من جهة، والمستويات التقنية والتجهيزات من جهة أخرى ويمكن تلخيص هذه النواحي كالتالي:

---

[1] نفس المرجع السابق ص361.

[2] محمود عزمي: الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، ط1 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص491.

1- التحولات في مستوى أداء الدفاعات الجوية الذي ادخل فيه أنواع حديثة ومتقدمة من الطائرات المعترضة نوع mig32، mig25 وطائرات المطاردة بالإضافة إلى تحسين مستوى الدفاع من الدفاعات الأرضية وغيره. وتحسين مستوى أنظمة المراقبة الجوية والرادارات والإنذار المبكر ووسائل مقاومة التشويش. ويذكر الدكتور سالم البرناوي (إن بعض الدول العربية استطاعت الحصول على طائرات الميج mig27 وربما امتلكت كل من الجزائر وليبيا والعراق وسوريا ما مجموعه 400 طائرة من طائرات الميج المتطورة. التي يمكن وصفها بأنها أفضل طائرات القتال الجوي التلاحمي في تلك الفترة، وذلك لأنها قادرة على المجابهة والإعتراض والمطاردة).[1]

2- التحولات في مستوى الأداء لمهمات القصف التكتيكي والاختزال العازل وهي أبرز المجالات التي حقق فيها الطيران العربي تقدما ملحوظا. وهذه لم تكن موجودة بالسابق؛(وذلك بسبب حصول العرب على طائرة"ميغ-27"و"سوخوي "20-22" وهي مقاتلات يمكن اعتبارها على أنها شكلت أساس القدرة الجوية العربية الهجومية. وعلى سبيل المثال، حين كانت المقاتلات الهجومية العربية حتى حرب1973 على طرازين "سو خوي - 7" الذي تصل حمولتها الى3 أطنان ومدى قتالي إلى 500 كلم و"ميغ- 7" طن واحد، ومدى 350كلم، فان المقاتلة "ميغ-27" تستطيع حمل 4,5 أطنان من القنابل والصواريخ ويصل مداها القتالي إلى حوالي 1000-1100كلم. أما المقاتلة "سو خوي 20-22" فتستطيع حمل 5 أطنان كحد أقصى ويصل مداها إلى حوالي 650-800كلم)[2].

بيد أن الناحية البارزة في هذا المجال لا تتعلق بكمية الحمولة والمدى؛ بقدر تعلقها بقدرة هذه الطائرات على العمل في الليل و مختلف الأحوال الجوية، وعلى ارتفاعات منخفضة.

3- التحولات التي أدخلتها الدول العربية (على طائرات الهيلوكبتر من طرازات حديثة ومتنوعة السوفياتية الصنع وكذلك طائرات الهيلوكبتر غربية الصنع على

---

[1] سالم حسين البرناوي: التوازن العربي-الإسرائيلي 1975- 1985، مرجع سبق ذكره،ص ص 70-71 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 71 .

حد سواء، منها ما يستخدم لمهام مثل النقل الثقيل و المتوسط، ومنها ما تستخدم في عمليات الاقتحام العمودي وإنزال القوات؛ وذلك إلى جانب مهمات الرصد والمراقبة، والحراسة الليلية).[1]

4- التحولات التي حدثت للدول العربية في مجال صناعة الرشاشات المضادة للطائرات، ويمكن القول بأن كلا من الأردن والعربية السعودية والسودان وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر (تستطيع إنتاج ذخيرة الأسلحة الصغيرة، في حين تتميز الصناعة العسكرية في كل من سوريا والأردن ومصر والعراق في هذا المجال بإنتاج ذخيرة الرشاشات المضادة للطائرات، هذا وقد حصلت سوريا على صواريخ من طراز"سكود س" وكذلك ما تشير إليه التقارير من حصول سوريا على القدرة على التصنيع الصواريخ البالستية).[2]

5- التحولات التي حدثت عن طريق استخدام طرازات جديدة وحديثة من الصواريخ جو-جو المعدة للقتال الجوى التلاحمي. وحصول العرب على صواريخ جو- أرض سوفياتية الصنع، (هذا وتنتج مصر كافة أنواع المدافع والهاونات، بما في ذلك قذائف الصواريخ المتعددة الفوهات، وصواريخ الدفاع الجوي المحمول على الارتفاعات مختلفة، أما إنتاجها من صواريخ أرض- أرض، فالمعلن عنه قصير المدى، وهناك اقتناع بتطوير صواريخ أبعد مدى).[3]

ثالثا : في المجال البحري :

أما فيما يخص المجال البحري فلقد عملت الدول العربية على إدخال بعض التحسينات في قدراتها البحرية (فحصلت العراق مثلا على ستة فرقاطات حديثة من فئة "لوبر" و 4 كورفيتات من فئة "وادي"، وهى سفن ايطالية الصنع، تم تزويدها بصواريخ م/س "اوتوماتط يبلغ مداها 80كلم. كما تشير المعلومات إلى أن الدول العربية أول من استخدم كورفيتات سوفياتية حديثة من فئة "تانونكا" المزودة بصواريخ م/س من طراز "س.س.ن-9" والتي يصل مداها إلى أكثر من 100كلم

---

[1] طلعت احمد مسلم،مرجع سبق ذكره، ص2.

[2] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي: القاهرة1996 ص222.

[3] كمال الدين أبو المزايم: الصناعة العربية المصرية بعد حرب اكتوبر1973 وحتى يومنا هذا ، مؤسسة الأهرام العدد14، السنة 1987ص62.

كما إن البحرية السورية عملت على تحسين وزيادة زوارقها الصاروخية من فئتي "komar" و "osa" و حصلت على فرقاطتين من فئة "بيتا")[1]

وفي المجال البحري (تنتج مصر أنواعا مختلفة من الزوارق السريعة وزوارق المدفعية وزوارق المرور، كما تنتج طوربيدات لمكافحة الغواصات وتنتج بالإضافة إلى ما سبق الجرارات وعربات الجيب والقنابل العنقودية وقنابل الممرات وأجهزة الرادارات وأجهزة الاتصالات).[2]

2- التحولات العسكرية الإسرائيلية :

عملت إسرائيل على المراقبة وبحذر تطور القوات العربية وعلى كل الجبهات، وحتى إلى أبعد من الجبهات القريبة منها، فهي حريصة على معرفة ما تحصل عليه الدول العربية من الأسلحة وما طرأ على هذه الأسلحة من التطورات التي حدثت للدول العربية ولذلك استمرت إسرائيل من جهة ثانية إلى إجراء تحولات تقنية لتطوير قواتها الجوية في مختلف المجالات، وعلى المستويين النوعي والكمي. (بالإضافة إلى التركيز على النواحي الهجومية من القصف والإختراق وغيرها، وكما اهتمت بتعزيز القدرات الدفاعية لسلاحها وعملت على تطوير وسائل الاستطلاع والإنذار والتشويش الالكتروني معتبرة هذه الوسائل بمثابة أنماط "قتالية" أساسية في المنظومة الحربية لإسرائيل)[3]

أما على صعيد الأسلحة و المعدات الحربية الحديثة التي تم إدخالها خلال الفترة من 1973-1981، إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، والتي يمكن اعتبارها تحولات أساسية لفاعلية القوات القتالية في حروبها ضد العرب في المستقبل، فإن أبرزها هو الآتي[4]:

---

(1) سالم البرناوي: التوازن العربي- الإسرائيلي 1975- 1985، مرجع سبق ذكره، ص ص89-91. وكذلك كمال الدين أبو العزايم:الصناعة العربية المصرية بعد حرب أكتوبر 1973وحتى يومنا هذا، مجلة الأهرام، العدد(14)، السنة 1987، ص ص21-62.

(2) كمال أبو العزايم: مرجع سبق ذكره،ص62.

(3) سالم البرناوي: التوازن العربي-الإسرائيلي 1975- 1985،مرجع سبق ذكره،ص67.

(4) سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، بعض مسائل الصراع العربي الإسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر بيروت الطبعة الأولى 1982م ص ص 21-22

أولا : في المجال البري :

بدأت أهمية القوات الإسرائيلية البرية بالتزايد بعد حرب 1973م سواء من حيث التركيز الكمي أو النوعي ، بالاضافة الى فاعلية الدور الاستراتيجي الملقى على عاتقها فقد استمر الجيش الإسرائيلي بالتركيز على "النواحي التقليدية " في منظومته القتالية البرية ، و هي نواحي المدرعات و المدفعية ذاتية الحركة و العربات المدرعة ناقلة الجنود و في هذا المجال زادت إسرائيل من عدد دباباتها العاملة من حوالي 2400 أبان حرب 1973 الى نحو 3600 و قد ركزت في ذلك على مبدأ الحصول على طرازات جديدة من الدبابات ، فزودت جيشها بالمزيد من دبابات " م-60 " الأمريكية و استبعدت دبابات " سوبر شيرمان " إلا أن أهم المستجدات على هذا الصعيد كان إنتاج إسرائيل لدباباتها المحلية " مركافا " و يقدر عدد الدبابات العاملة من هذا الطراز بحوالي من 100-150 و استمر إنتاجها حتى أصبحت إحدى الطرازات الأساسية المكونة للترسانة المدرعة الإسرائيلية و خاصة عبر الطراز " مركافا -2 " و الذي تم تزويده بمدفع عيار 120ملم و بنظام تدريع متطور ، و بمحرك أقوى من محرك الدبابة " مركافا -1 " كما عمل الجيش الإسرائيلي على زيادة قدرات مدفعيته ذاتية الحركة كماً و نوعاً بالاضافة الى إبدائه المزيد من الاهتمام بالمدافع المقطورة من أجل الجمع بين الكثافة و الحركة .

ولمواجهة التقدم العربي في مجال الدبابات و المدرعات عموما ركز الجيش الإسرائيلي على تطوير قدراته الدفاعية المضادة عن طريق الحصول على عدة الاف من الصواريخ م/د من طرازي " تاو " المحمول على سيارات الجيب و العربات المدرعة و طائرات الهليكوبتر ، و " دراغون " الذي يطلق من الكتف .

كما زود مشاته بطراز جديد من القواذف الصاروخية م/د ، تم تطويره في إسرائيل و يعرف باسم " بيكت " وذلك الى جانب القاذف الأمريكي " لاو " و القاذف السوفياتي " ر . ب . ج -7 " و هو عامل يمكن القوات البرية من لعب دور أكثر فاعلية لمواجهة المدرعات ، و خاصة ناقلات الجنود و عربات المشاة القتالية و يفسح المجال أمام الدبابات من أجل التمتع بقدر أكبر من الحرية في التعامل مع بعضها البعض بدلا من مواجهة قوات المشاة المسلحة بأنظمة مضادة لها .

ولعل أبرز المستجدات البرية الإسرائيلية خلال الفترة الماضية كان الحصول على صواريخ أمريكية تكتيكية أرض-أرض من طراز " لانس " حيث يصل مدى هذا الصاروخ الى حوالي 120 كلم ، و باستطاعة إسرائيل استخدامه في مهمات تكتيكية ضد الأهداف الميدانية كقواعد الصواريخ المضادة للطائرات كما أن له تأثير مباشر على موازين القوى الجوية لا البرية فحسب إذ أنه يتيح إمكانية توفير أعداد أكبر من الطائرات لتنفيذ مهمات هجومية لا تتعلق بقصف أنظمة الدفاع م/ط المعادية و ذلك في الوقت الذي يجنبها التعرض لخسائر كبيرة أثناء تنفذيها لمثل هذه العمليات .

كما أن هذه الصواريخ تشكل إحدى و سائل الإيصال النووي المحتملة ، و في هذا المجال فإن الرأس النووي المطلوب يجب أن لا يتجاوز من حيث الوزن 212كلغ و هي الحمولة القصوى التي يستطيع الصاروخ " لانس " إيصالها لمسافة 70 كلم.

ثانيا : المجال الجوي :

استمرت إسرائيل بإتباع مبدأ إعطاء الأولوية لتطوير قواتها الجوية في مختلف المجالات على النحو التالي[1] :

أ- التحول في مستوى الدفاعات الجوية بإضافة خمس بطاريات صواريخ ارض -جو من طراز "هوك" وأنواع أخرى متطورة. وكذلك "ف-15" أيغل أدخلت إلى سلاح الجو الإسرائيلي وكذلك مقاتلات "ف-16" الجديدة، وتستخدمها إسرائيل

---

[1] علي أبو الحسن: فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، ط2 ، بيروت دار الفاروق للنشر ،1990م، ص ص166- 167 .

في مهمات الإعتراض والمطاردة، كما إن القدرات المتطورة لهذه المقاتلات وعددها في الترسانة الإسرائيلية يدفع إلى الإعتقاد بأن استخدامها موجه لحماية القاذفات الإسرائيلية المتوجهة لتنفيذ مهمات قصف إستراتيجية في عمق الأرض العربية، وتحقيق السيطرة الجوية فوق مناطق عربية مختلفة لم تكن في السابق موجودة ومتوفرة في الطيران الإسرائيلي.

ب- إقامة شبكة صواريخ مضادة للدروع في مختلف الأنواع. (وقد ازداد عدد قاذفات الصواريخ المضادة للدروع من خمسين قاذفة في عام 1973 إلى ما يقارب خمسمائة عام 1980م)[1]. وهذا من أهداف السيطرة الإسرائيلية الجوية الميدانية والقصف والهجوم الأرضي، وذلك عن طريق الاستفادة من قدراتها العملية المتعددة، والقصف والقتال،(هذا بالإضافة إلى أنها قامت بتطوير الصاروخ الفرنسي"م. د. د. 660" إلى صواريخ "أريحا- 1"2"3" بمدى 450-1500كلم).[2]

ج- التحولات التي حدثت في مستوى مهمات القصف و الإختزال والمطاردة والإعتراض وهى أبرز التحولات التي حقق فيها الطيران الإسرائيلي تقدما ملحوظا،(وهذا بسبب اقتنائها مقاتلة " فانتوم " المتعددة المهام، كما استخدمت إسرائيل طراز جديد للهجوم الأرضي والمساندة التكتيكية بحصولها على طائرة "سكاى هوك" "skyhawk" والتي تمثل 40% من الطائرات المقاتلة في السلاح الجوي الإسرائيلي).[3]

د- التحولات التي حدثت لتطوير أجهزة الإنذار الاستراتيجي، بعد أن أخذت صواريخ أرض-أرض تنتشر في المنطقة؛ والذي يعتبر أهم التطورات في هذا المجال وذلك (باستخدام طائرات "أي-2-هو كاي" القادرة على كشف المجال الجوى المحيط على مختلف الإرتفاعات، وذلك لمواجهة الهجمات الجوية

---

[1] نفس المرجع السابق ص167.

[2] إبراهيم كاخياء: الجديد في التسلح الاسرائيلي1982-1989: القوات البرية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد(32) نيسان أبريل1990 ص94.

[3] سالم الدناوي: التوازن العربي-الإسرائيلي،1975-1985، مرجع سبق ذكره، ص ص67-68.

المعادية)[1] لتنفيذ مهمات التشويش و الاستطلاع والتصوير و القصف خاصة القصف الانتحاري "kamikaze missions" أو للإعاقة الالكترونية، (وتتميز هذه الطائرات بصعوبة اكتشافها أو تدميرها بواسطة وسائل الدفاع الجوي لصغر حجمها وقدرتها على المناورة والتركيز حاليا على تصغير حجمها أكثر لدرجة إنها أصبحت هناك طائرات بدون طيار"mini rprs" وزيادة سرعتها ومناوراتها وتحسين وسائل مواصلاتها).[2]

هـ- التحولات التي حدثت في تحسين أداء مقاومة الدبابات (وذلك بإدخال سلاح الجو الإسرائيلي نوعين من الصواريخ "حيتس" "ودبابتريون")[3]. وكذلك (تملك إسرائيل صواريخ جو-أرض من نوع "هارم" و "ستاندرد ارم").[4]

تجدر الإشارة هنا إلى أنه كانت لإسرائيل (محاولة في صنع طائرة "لأفي" بتكاليف بسيطة عوضا عن الطائرة الأمريكية غالية الثمن التي كان نوعها "A-4").[5]

ثالثا : في المجال البحري:

ركزت إسرائيل على تطوير قواتها البحرية، لاسيما بعد حرب 1973. وهذا التركيز أدى إلى تحويل البحرية الإسرائيلية من قوة بسيطة إلى قوى فعالة وذات قدرة مرتفعة؛ ومزودة ببعض أحدث فئات السفن و الزوارق والغواصات العاملة في العالم حاليا. (وقد زادت البحرية الإسرائيلية من عدد زوارقها المحملة للصواريخ من فئة "reshef" وعملت على تزويدها بطراز جديد من الصاروخ الإسرائيلي "جابرئيل"، والذي يعرف باسم "جابرئيل-3" ويصل مداه الى60كلم)[6]

---

[1] هيثم الكيلاني: نظرية الأمن الاسرائيلي بين حرب 1973و1991في حالة محددة: الانذار الاستراتيجي، مجلة الفكر الاستراتيجي،بيروت،معهد الإنماء العربي، العدد(40)نيسان(ابريل)،1992،ص101.

[2] امين حامد هويدي: الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع النووي والردع التقليدي،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1983،ص53.

[3] نفس المرجع السابق، ص53.

[4] علي ابو الحسن، مرجع سبق ذكره،ص176.

[5] جورج رحول و توفيق ب رحول، مرجع سبق ذكره،ص297.

[6] سالم الرنتاوي: التوازن العربي-الإسرائيلي1975- 1985، مرجع سبق ذكره، ص ص89-90.

هذا بخلاف الأنواع المتعددة من الغواصات والزوارق والصواريخ المضادة للغواصات والسفن.

إشارة أخيرة هنا ومهمة وهي إن من يملك هذه الأنواع من الطائرات، والصواريخ أرض-أرض-أرض، وجو- يمكن أن يستخدم القنبلة الذرية بواسطة هذه الوسائل يقول الفريق سعد الدين الشاذلي في هذا بصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل تمتلك فعلا الصاروخ أرض-أرض أم لا، فإنها تمتلك صواريخ ومدافع أمريكية تستطيع حمل رؤوس نووية ويشمل ذلك الأسلحة التالية:[1]

ا- الصاروخ الأمريكي "سرام أي- جي- ام" وهو قادر على حمل رأس نووية قوتها 200 كيلو طن لمسافة 60-160كم.

ب- الصاروخ أرض - أرض طراز لانس وهو قادر على حمل رأس نووي قوته 50 كيلو طن لمسافة 120كلم.

ج- الهاوتزر عيار 203ملم، وهو قادر على إطلاق قنابل ذرية من أنواع متعددة القوة فمنها ما قوتها 2 كيلو طن، ومنها ما قوتها 1 كيلو طن ومنها ما قوتــه0,5 طن.

كما نشير إلى الجداول المرفقة فنجد الجدول رقم "1" يبين التفاوت في توازن القوى بين بعض البلدان العربية وإسرائيل في حين يبين الجدول رقم "2" المتغيرات التي طرأت على التسلح العربي- الإسرائيلي خلال الفترة 1973- 1980 ويبقى السؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما هي الخطوات التي ستتخذها الدول العربية بهذه المقدرات والإمكانيات اتجاه العدو الأول وهو "إسرائيل" لاسيما وإنها مرت بمرحلة تحول كبير في المجالات المتعددة السابقة الذكر.

بمعنى أخر ماهي الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى ، هذا ما سنبحثه في الفصل القادم.

---

[1] علي أبو الحسين: مرجع سبق ذكره،ص17، لمزيد من التفصيل سعد الدين الشاذلي: الخيار العسكري العربي،الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1984.

جدول رقم (1)

التفاوت في توازن القوى بين بعض البلدان العربية وإسرائيل[1]

البلد	تعداد السكان	تعداد القوة العسكرية	تعداد القوات الاحتياط	الإنفاق العسكري (بالدولار)
الأردن	3320000	67500	35000	420 مليوناً
الجزائر	19330000	101000	100000	914 مليوناً
السعودية	10395000	35000	-	27,7 ملياراً
سورية	9150000	222500	100000	2,39 ملياران
العراق	13835000	252250	250000	2,7 ملياران
ليبيا	3125000	55000	-	448 مليوناً
مصر	43190000	376000	300000	2,17 ملياران
إسرائيل	4000000	[أ]172000	504000	[ب] 7,370 مليارات

(أ) تصل عند التعبئة إلى 400000.

(ب) التضخم الهائل يجعل أرقام الإنفاق غير حقيقية عند تحويل الليرة الإسرائيلية إلى دولار.

(1) أمين حامد هويدي: الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع النووي والرادع التقليدي.الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1983م، ص33.

جدول رقم (2)

المتغيرات التي طرأت على التسليح العربي – الإسرائيلي، خلال الفترة 1973 – 1980[1]

السلاح	السنة	الأردن	السعودية	سورية	العراق	ليبيا	مصر	اليمن الجنوبية	إسرائيل
الدبابات	1973	420	25	1600	860		1960		2000
	1978	500	325	2500	1800		1600		3175
	1980	609	380	2920	2750	2750	1600	500	3050
مصفحات أخرى	1973		260	1000	300		2000	-	1000
	1978		470	1700	1000		3000		4700
	1980	1102	600	1700	2500		2920		4700
مدفعية	1973		3	585	300		1690		400
	1978		3	800	800		1300		1200
	1980	23	150	800	1040		1300		1178
طائرات	1973	52	70	290	218		568		340
	1978	78	137	392	327		470		620
	1980	58	(ز)136	(ب)395	332	(ج)463	(د)363	(هـ)195	(د)679

(أ) لا يتضمن هذا العدد 39 طائرة طراز CBAC167 ، 60 طائرة طراز F-15 يتم تسليمها تباعاً، 100 طائرة F-16 يتم تسليمها تباعاً. كما تقرر في صفقة الأواكس الأخيرة أن تتسلم السعودية 5 طائرات AWAC's ، 6 طائرات Kc707 أو K-3 لتزويد الأواكس بطائرات F-15 ، F-5 بالوقود من الجو كما تحوي هذه الصفقة 1177 صاروخ جو – جو Side Winder.

(ب) بعضها يحتاج إلى إصلاح.

(ج) علاوة على ذلك يوجد لدى ليبيا 72 جهاز إطلاق صواريخ وتفصيل الطائرات الموجودة 62 ميغ 25 ، 123 ميغ23، 91 ميغ 21، 82 ميراج ف -1 وهناك 100 دبابة Leopard تحت الطلب من ألمانيا الغربية.

(د) ثلث الكمية تقريباً سوفياتية الصنع صالحة للتشغيل.

(هـ) علاوة على ذلك يوجد صواريخ فاروج.

(و) بما في ذلك طائرات التدريب.

---

(1) أمين حامد هويدي: الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع الدولي والردع التقليدي، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفصل الثالث

الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى

البحث الأول

السياسات العربية اتجاه الصراع

البحث الثاني

السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع

الفصل الثالث

الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى

تتحدد انعكاسات ميزان القوى على مسار الصراع لأي طرف من أطراف الصراع على المستوى الأعلى بالعلاقة مابين السياسة ووسائطه العسكرية وكما لاحظنا في الفصل السابق أنه لا يمكن تحقيق قوة بإمكانيات ومقدرات مبعثرة وممزقة، كذلك سنبين في هذا الفصل أنه لا يمكن لإمكانيات ومقدرات بلد أو إقليم واحد، مهما بلغت قوته إلا إذا تحالفت مع قوة خارجية، وكما يمكن تحقيقها فقط من خلال عمل عسكري منظم محترف إلى أقصى درجات الاحتراف يوحد الجهود الذاتية بشكل عام والجهود العسكرية بصفة خاصة. وإذا كان تحقيق ذلك دفعة واحدة أمراً صعباً، بل مستحيلاً عملياً، فإن تحقيقه تدريجياً ممكن، ويتطلب إخلاصا وجدية من أجل تحقيق الهدف، وإنكاراً للذات، أو على الأصح تغلباً للمصلحة القومية العامة على المصالح القطرية أو الخاصة الضيقة، عن إيمان بأن ما يمكن تحقيقه من خلال العمل القومي العام أكبر مما يمكن تحقيقه بالجهود القومية الفردية والاهم من ذلك أنه أكثر دواماً، وبذلك يستطيع كل طرف من أطراف الصراع تحقيق إرادته والحفاظ على مصالحه.

لذلك سنحاول في هذا الفصل - والذي يحمل عنوان الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى أن نتناول في المبحث الأول السياسات العربية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، أما المبحث الثاني يتناول السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع .

المبحث الأول

السياسات العربية اتجاه الصراع

شهد عقد السبعينات خصوصاً قبل عام 1973م جموداً سياسياً سيطر على منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد بذل جهود حثيثة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي اصدر القرار رقم "242"* بعد حرب 1967اف وتتابعت القرارات بعد هذه الفترة إلا أنها لم تحقق أي تسوية.

وفي مطلع عقد السبعينات بدأت مرحلة الوفاق الدولي بين القطبين، أمريكا والاتحاد السوفياتي، واتفقت هاتان الدولتان على إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط، وضرورة إيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي؛ يقوم على أن تستخدم كل واحدة من القوتين نفوذها لدى أطراف هذا الصراع للوصول إلى اتفاق بين طرفي الصراع ومن خلال هذه التطورات الدولية، فقد برزت مخاوف عربية كانت تخشى أن تكون المصالح العربية ضحية لهذا الاتفاق عن طريق فرض حل سياسي من قبل أمريكا والاتحاد السوفياتي لا يلبي الحد الأدنى من المصالح العربية.

وكما أسلفنا فقد كان يسيطر على المنطقة جمود سياسي وصل بالمنطقة إلى حالة ما يسمى " اللاسلم واللاحرب " وقد بدأ لبعض صناع القرار السياسي العربي أنه لا يوجد تحسن في السياسات العربية تجاه هذا الوضع.

واستمرت أحداث المنطقة على هذا الوضع حتى السادس من اكتوبر 1973اف حيث قامت القوات العسكرية المصرية والسورية بالهجوم، وتمكنت من تحقيق مكاسب على الأرض، فقد اجتازت القوات السورية معظم هضبة الجولان في الأيام الأولى للحرب، إلا ان القوات الإسرائيلية استطاعت استرجاعها، أما فيما يخص القوات المصرية؛ فقد اجتازت القوات قناة السويس، وسنقوم بشرحها في هذا المبحث بالتفصيل.

---

* انظر ملاحق قرار رقم (242).

وبالرغم من عدم إحراز نصر حاسم في هذه الحرب، إلا أن الجانب العربي تمكن من تحسين موقفه التفاوضي، حيث أن الموقف العربي بدأ أكثر تماسكاً باستخدام الدول العربية سلاح النفط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لتبني موقفاً أكثر اتزاناً وعدالة من قضية النزاع العربي – الإسرائيلي.

ومما لا شك فيه أن هذه الحرب كانت منعطفاً حقيقياً في عملية التسوية، وأدت التحركات الدبلوماسية التي قادها هنري كسنجر وزير خارجية أمريكا في ذلك الوقت إلى توقيع مصر وإسرائيل اتفاق لوقف إطلاق النار وفصل القوات إلى جانب اتفاق بين سوريا وإسرائيل.

نتناول في هذا المبحث حرب 1973م واتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية كما سنتناول حرب أكتوبر 1973م من حيث دراسة مقدمات هذه الحرب والظروف السياسية التي سبقتها سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، كما يتم تحليل النتائج المترتبة على هذه الحرب وخاصة نتائجها المتعلقة بتطور القضية الفلسطينية، والتي شهدت بعد حرب أكتوبر 1973ف تطور آثار أساسية وهامة سواء على المستوى السياسي أو النوايا العسكرية العربية.

الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م

يرى بعض الباحثين أن الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل هي الحرب التي شنها الرئيس عبد الناصر في الفترة من ابريل 1969ف إلى أغسطس 1970ف، وهي الحرب التي أطلق عليها اسم حرب الاستنزاف' وهي حرب استهدفت رفع الروح المعنوية لدى المصريين ولكننا هنا ننظر إلى الحروب الرئيسية التي شاركت فيها القوات العربية على جبهات متعددة، أو تلك التي أدت إلى نتائج هامة وأساسية في تطور القضية الفلسطينية وبرغم أهمية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية إلا أن ما وجه لهذه الحرب من اهتمام أكاديمي لا يجعلها من الحروب العربية – الإسرائيلية.

وبناء عليه فإن الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، هي حرب أكتوبر 1973، والتي نالت من اهتمام الدراسة والبحث مما جعلهم يصلون إلى كثير من النتائج مما يجعلها من أكثر الحروب تأثيراً في مستقبل القضية الفلسطينية، إلا أن دراستنا هذه لا تحاول البحث عن المزيد من النتائج وإنما تقوم بإجراء تسليط الضوء على الانعكاسات السياسية الناتجة عن اختلال موازين القوى.

حيث اندفعت القوات المصرية والسورية في يوم"6 تشرين الأول / أكتوبر 1973" في يوم الغفران وهو أكثر الأعياد اليهودية قدسية بهجوم مفاجئ على العدو.

فالقوات على الجبهة السورية اندفعت عبر الحدود المتاخمة لإسرائيل من جهة هضبة الجولان، (وقد أجبر تقدم الدبابات السورية إلى إسراع القوات الإسرائيلية بإخلاء عدة مستعمرات وعملت على تدمير ما استطاعت تدميره منها بنفسها والتي كانت قد أنشأتها بعد حرب 1967 في هضبة الجولان، وقامت القوات السورية باستردادها أثناء هذه الحرب 1973).[1]

أما فيما يخص القوات المصرية، فقد اندفعت عبر قناة السويس في عملية عبور، فعبرت فوق جسور أقامتها فوق قناة السويس، وكان أداؤها متقنا مما جعل

---

[1] محمود عزمي، قوات الصاعقة الإسرائيلية عبر أربع حروب، مرجع سبق ذكره، ص 476.

خسائرها محدودة وتمكنت القوات المصرية(من اختراق السد"الستار الترابي" المرتفع على ضفة القناة الشرقية، واستولت على "خط بارليف" وصدت هجوماً بالمدرعات شنته القوات الإسرائيلية المهاجمة، وحطمت العديد من القوات المدرعة الإسرائيلية، وأسرت قائد القوات الإسرائيلية "المقدم عساف ياجوري وحررت حوالي 10 كيلومترات على امتداد شرق القناة).[1]

نلاحظ أنه بهذه المعركة حطم العرب الخوف العربي وأسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وعلقت الإذاعة الإسرائيلية على هذه الحرب(بأنها أسقطت نظرية إسرائيل التي لا تقهر وإستراتيجية الحرب الخاطفة السريعة).[2]

وقد بلغت خسائر إسرائيل خلال الأيام العشرة الأولى من الحرب حسب التقديرات المتاحة، (حوالي 1500 مدرعة إسرائيلية وتم إسقاط 190 طائرة وقتل آلاف الرجال الإسرائيليين، وبهذا انفرط العقد الثنائي طائرة- دبابة الذي شكل أساس حرب الحركة السريعة الخاطفة مقولة إسرائيل الشهيرة).[3]

فما كان على إسرائيل إلا أن كثفت جهودها لإقناع الغرب والأمريكيين على وجه الخصوص بأن ينظروا الى الشرق الأوسط وشعوبه بعيون إسرائيلية (وبالتالي تم إقناع الرأي العام الأمريكي وزعمائه السياسيين بالصيغة الإسرائيلية عن تطورات الحرب، وأن إسرائيل الراعي الرسمي لمصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط).[4]

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بمد الكيان الإسرائيلي بجسر جوي من المعدات العسكرية، (كما قامت طائرات الاستطلاع الأمريكي بالطيران فوق القناة وتزويد إسرائيل بالمعلومات عن انتشار الجيش المصري وعن ثغرات هذا الانتشار.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 373-374.

[2] نفس المرجع السابق، ص 517.

[3] نفس المرجع السابق، ص 423.

[4] ميخائيل سلومان: صورة العرب في عقول الأمريكيين ط1 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987، ص 65.

مما ساعد القيادة العسكرية الإسرائيلية على أحداث ثغرة الدفرسوار).[1]وعبور القناة في يوم 16 تشرين الأول أكتوبر 1973 بقيادة "الجنرال شارون" في ذلك الوقت والتي غيرت مجرى الحرب ونتائجها (وبدأ الجيش الإسرائيلي يعزز من قوة جيشه في المنطقة لعبور المزيد من قواته إلى غرب القناة واندفع شارون في محاولة للاستيلاء على مدينة الإسماعيلية وتطويق الجيش الثاني ومحاصرته، إلا أنه لم ينجح في تحقيق أهدافه، بسبب قيام "الكوماندوس" المصري بمواجهة المدفعية والمظليين والمشاة).[2]

وفي يوم 21 تشرين الأول "أكتوبر" 1973ف طلبت الولايات المتحدة الأمريكية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن. وبناء على هذه الدعوة انعقد مجلس الأمن بموافقة الاتحاد السوفياتي و أصدر القرار رقم 338 بالإجماع ولم تصوت الصين مع هذا القرار أو ضده.

وقد نص القرار على ما يلي:[3]

1- إن مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بجميع أجزائه.

3- يقرر أن يبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ونلاحظ أن هذه البنود دعت إلى وقف إطلاق النار لكلا الطرفين العربي والإسرائيلي، وفي البند الثاني من القرار عادت للتأكيد على القرار رقم "242" وأن هذا القرار لم يدع إسرائيل بشكل مباشر إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967ف، وإنما دعا إلى وقف إطلاق النار فقط.

---

[1] محمود عزمي: مرجع سبق ذكره، ص 462.

[2] نفس المرجع السابق: ص ص 439-442.

[3] جورج طعمة، "مراجعة و تحقيق" دراسات الأمم المتحدة بشأن فلسطين - الصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية مركز الوثائق والدراسات الطبعة الثانية بيروت 1973ف، ص 212.

كذلك نصت النقطة الثالثة من هذا القرار أن تبدأ فوراً مفاوضات بين أطراف الصراع ولم يحدد أي جهة تشرف على هذه المباحثات، إنما إكتفى بذكر " تحت الإشراف الملائم " وهذه التسوية متروكة بين طرفي الصراع.

بمعنى أن تكون المحادثات والمفاوضات تحت إشراف ملائم أي تحت مظلة مرجعية التسوية للصراع وليس القرارات السابقة لمجلس الأمن، واغفل هذا القرار التحولات التي حدثت على الأراضي المحتلة في عام 1967ف؛ كالهدم لمنازل العرب وطرد سكانها وإقامة مستوطنات جديدة لليهود.

نلاحظ، أن هذا القرار لم يأتي بشيء جديد يذكر ويؤثر على مسار الصراع وإنما زاد من الغموض على أسس هذه التسوية وذلك لأن إسرائيل كعادتها لم تحترم القرارات والمواثيق وخرقت وقف إطلاق النار (واستمرت القوات الإسرائيلية في مواصلة التقدم جنوباً ومحاصرة مدينة السويس وقطع طريق الإمدادات عن الجيش الثالث المصري وذلك في محاولة منهم لتجويع الجيش الثالث المصري و إخضاعه ويرجع الباحث طلعت مسلم ذلك على عدم التنسيق وعدم إنشاء قيادة عربية لإدارة الصراع والتي يقترح فيها وجود قيادة عربية مستقلة لإدارة الصراع بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك قيادة سياسية موحدة لإدارة الصراع).[1]

كانت حرب أكتوبر 1973 إيذاناً بالتحول في نهج واشنطن إزاء النزاع العربي الإسرائيلي كما أستلم هنري كيسنجر مهام وزارة الخارجية قبل أقل من شهر من اندلاع الحرب، وخلال ما يقارب 23 شهراً أدت "عملية السلام" إلى تغيير المناخ في الشرق الأوسط، ففي خلال تلك الفترة أبرمت إسرائيل ثلاث اتفاقيات مع مصر وسوريا.

وكانت دبلوماسية " الخطوة- خطوة " التي اتبعها كيسنجر قد أسفرت عن اتفاقيات محددة كما أن الحرب كلفت إسرائيل (أكثر من 2500 قتيل قد صدمت أنصار إسرائيل ودعمت عزيمتهم لإنقاذ الدولة اليهودية من أزمتها ثم إن حظر البترول العربي الموجه نحو أمريكا رداً على المساعدات التي قدمتها أمريكا

---

[1] طلعت احمد مسلم: التعاون العسكري العربي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

لإسرائيل خلال فترة الحرب كان له أثره الخطير ،مما أدى بالباحثين والأكاديميين إلى تأييد فكرة الاستيلاء على منابع النفط بالقوة وهذا ما أيدته مجلة " كومنتيري- commentgry" التي تصدرها اللجنة اليهودية الأمريكية).[1]

وفي أثناء ذلك طلبت إسرائيل من أمريكا تزويدها بالطائرات والدبابات الإضافية الأمر الذي أدى إلى تدفق ضخم من الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل وكان السلاح الجوي الأمريكي قد صنع جسراً جوياً في اليوم الثالث للحرب بين إسرائيل وأمريكا وعبرت القوات الإسرائيلية إلى غرب القناة وتحول هجوم إسرائيل نحو الجبهة السورية.

ونلاحظ أن هذا الجسر الجوي كان له أثر مادي كبير في الحرب وهذا ما أكده القادة الإسرائيليون والأمريكيون وجميعهم اتفقوا على أن هذا الجسر الجوي من أمريكا إلى إسرائيل قد قدم الانتصار لإسرائيل فقد ذكر الرئيس الأمريكي نكسون (أنه بالإضافة إلى قدرات إسرائيل الذاتية، فإن عملية نقل الدعم بالإمدادات الأمريكية الجديدة جعلت الإسرائيليين قادرين على التقدم حتى مشارف دمشق وكانوا قريبين من حصار القوات المصرية في سيناء).[2]

أن الجسر الجوي الأمريكي حول المعركة في هذه الحرب ضد مصر ولصالح إسرائيل تدريجياً كما ذكر ذلك كسنجر:(أن الولايات المتحدة أنقذت إسرائيل من الانهيار في نهاية الأسبوع الأول، عن طريق أمدادها بالسلاح).[3]

وذكرت غولدا مائير في مذكراتها: (أن الجسر الجوي الأمريكي، بالإضافة إلى رفع الروح المعنوية الإسرائيلية وردع الاتحاد السوفياتي، قد قدم بلا شك في أن يجعل نصرنا ممكناً).[4]

حيث اتخذت الإدارة الأمريكية خلال الساعات الأولى التي أعقبت اندلاع الحرب إجراءات غير عادية و ذلك بشحن أسلحة و معدات عسكرية تلبية لطلبات

---

[1] جورج و. بول- دوغلاس ب. بول: التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام 1947 حتى الآن، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-87.

[2] عبد المنعم سعيد: حرب أكتوبر 1973، الستوت الأمريكي بعد أحدى عشر سنة، المستقبل العربي، ط 3 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص ص 153-154.

[3] نفس المرجع السابق: ص 154.

[4] عبد المنعم سعيد: مرجع سبق ذكره، ص 154.

مستعجلة من القيادة الإسرائيلية (حيث تم شحن ما قيمته " 2.2 بليون دولار من الأسلحة " و هو أضخم جسر جوي عرفه التاريخ العسكري)[1]

ورد العرب على ذلك بعقد مؤتمر لوزراء النفط لأقطار الخليج العربي الستة الأعضاء في الأوبك اجتماعا لهم في الكويت (وقرروا فيه زيادة السعر للنفط العربي الخفيف بزيادة تساوي 70% ليصبح سعر البرميل الواحد ما يقارب 5.119 دولار للبرميل وتبعت جميع أقطار الأوبك في الحال مبادرة أقطار الخليج ورفعت أسعار نفطها الخام بما يعادل هذه الزيادة).[2]

وفي نفس الفترة توجه وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت كسنجر إلى موسكو للبحث عن كيفية وقف إطلاق النار، وقد وافقت موسكو على بقاء قواتها في الأماكن التي توجد فيها، والى سلام يقوم على أساس قرار مجلس الأمن 242 وإجراء مفاوضات تحت رعاية وإشراف الأطراف المتنازعة.

وفي 22 تشرين الأول "أكتوبر" 1973اف (وافق مجلس الأمن على التفاهم الذي تم بين برجنيف وكيسنجر، وتضمنه القرار"338" الذي يدعوا الأطراف في الشرق الأوسط إلى الالتزام بوقف إطلاق النار وبدء تنفيذ القرار 242).[3]

وكما حصل في حروب 1948-1949 و 1967، تجاهل الإسرائيليون هذه المرة وقف إطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي الذي اصدر تباعاً ثلاث قرارات لوقف إطلاق النار.

وفي محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية استثمار الظروف والمعطيات التي أفرزتها حرب تشرين "أكتوبر" 1973اف دعت أمريكا إلى عقد مؤتمر سلام تتولى رئاسته كل من أمريكا والاتحاد السوفياتي ويحضره ممثلو الأردن ومصر وإسرائيل بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء.

---

(1) علي ابو الحسن : فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطلقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص125 .

(2) وليد حدوري : القرارات النفطية العربية لعامي 1973-1974 ، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 م ، ص 207.

(3) سالم الزواوي: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-299.

واجتمع مجلس الأمن الدولي في جنيف وعرف المؤتمر باسم "مؤتمر جنيف" وأصدر قراره رقم 344 في 15 كانون أول 1973ف والذي يتضمن (أن مجلس الأمن إذ يرى انه قد قرر، في قراره رقم 338 في 22 تشرين أول/1973ف ان تجرى المحادثات بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط لتنفيذ القرار رقم (242) الصادر في 22 تشرين الثاني/1967ف تحت " رعاية ملائمة")[1]، وإذ يلاحظ ان مؤتمر السلام في الشرق الأوسط سيبدأ في جنيف قريباً تحت رعاية الأمم المتحدة ويتناول أهم البنود:-[2]

1- يعرب عن أمله بان يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

2- يعرب عن ثقته بان يقوم الأمين العام بدور تام وفعال في المؤتمر، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، وان يرأس جلساته إذا ما رغبت الأطراف في ذلك.

3- يطلب من الأمين العام اطلاع المجلس باستمرار وبصورة ملائمة، على التطورات في المفاوضات في المؤتمر، لكي يمكنه من دراسة المشكلات على أساس مستمر.

4- يطلب من الأمين العام توفير كل المساعدات والتسهيلات الضرورية لعمل المؤتمر.

نلاحظ أن هذه البنود جاءت لتعبر عن دور الأمم المتحدة في مؤتمر جنيف. الذي واجه صعوبات متعددة، منها ما يتعلق بطبيعة المؤتمر نفسه، ومنها ما يتعلق بالأطراف المشاركة في هذا المؤتمر، فعلى سبيل المثال أن سوريا أعلنت إنها لن تشارك في هذا المؤتمر وأوضحت أن مشاركتها متعلقة على أجوبة "كسنجر" عن الأسئلة التالية:[3] أ / هل توافق الولايات المتحدة على انه ليس على سوريا ان تتخلى عن أي جزء من أراضيها ؟

---

[1] جورج طعمه، "مراجعة و تحقيق" بيانات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، الصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974، مرجع سبق ذكره، ص212.

[2] نفس المرجع السابق، ص212.

[3] جورج و جول ودو غلاس بـ. بول: التورط الامريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن ، مرجع سبق ذكره، ص86.

ب/ هل توافق الولايات المتحدة على انه ليس من حل بدون حل القضية الفلسطينية؟

ج/ هل تذهب الولايات المتحدة إلى جنيف بهدف متوائم مع النقطة " أ " و "ب" أم إنها تريد الأقدام على التشويش المعتاد، ومن ثم تعطل المؤتمر بدون أي شيء ؟

هذه الأسئلة أوقعت "كسنجر" في ورطة،(حاول التخلص منها ببراعة، فقد اكتفى بإعطاء سوريا جواب غامض)[1]

وأما إسرائيل فقد أثارت الكثير من المصاعب والمتاعب حول هذا المؤتمر حيث أصرت على شرط إعطائها الحق، بعد افتتاح المؤتمر، في الاعتراض على اشتراك أي عضو في هذا المؤتمر على سبيل المثال منظمة التحرير الفلسطينية. وكرد على عناد "غولدا مائير " كتب لها "نيكسون" ما يلي: (أود أن أقول لك بصورة رسمية انه إذا امتنعت إسرائيل عن اتخاذ موقف ايجابي من الاشتراك في المؤتمر على أساس الرسالة التي أعددناها، فان هذا لن يكون مفهوماً، لا في الولايات المتحدة ولا في العالم، وسوف لن أكون قادراً على تبرير الدعم الذي قدمته بثبات إلى حكومتك لخدمة مصالحنا المشتركة)[2] غير أن هذا لم يكن سوى تهديداً شكلياً.

وقد افتتح الأمين العام للأمم المتحدة " كورت فالدهايم " أعمال المؤتمر في 21 كانون الأول 1973اف وبحضور كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وإسرائيل ومصر والأردن، وعقد المؤتمر جلساته، وبعدها أذيع بيان أصدره "كورت فالدهايم" جاء فيه: " بعد المناقشات الرسمية وغير الرسمية، توصل المؤتمر إلى الإبقاء على مواصلة أعماله بإنشاء لجنة عمل عسكرية، ولجان عمل أخرى قد يرغب في إنشائها في المستقبل، وستبدأ لجنة العمل العسكري فوراً في بحث مسالة الفصل بين القوات وستقدم لجان العمل تقاريراً عن نتائج أعمالها وتوصياتها إلى المؤتمر المستمر على مستوى السفراء على الأقل. وسوف ينعقد

---

[1] نفس المرجع السابق، ص86.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص85-86.

المؤتمر على المستوى وزراء الخارجية في جنيف إذا اقتضت ضرورة التطورات ذلك".

ويبدو أنه بإنعقاد مؤتمر جنيف 1973 اجتمعت الدول العربية مع إسرائيل في مفاوضات مباشرة، وهذه المرة الأولى التي يشارك فيها العرب وإسرائيل معاً، الأمر الذي نتج عنه (أن اتفقت مصر وإسرائيل وتحت رعاية أمريكية؛ وتم عقد مفاوضات مباشرة في منطقة الكيلو 101 على الطريق القاهرة – السويس في شهر نوفمبر 1973، وذلك من أجل فصل القوات بين الجبهة المصرية – الإسرائيلية).[1]

وقد وقعت اتفاقية لفصل القوات المصرية – الإسرائيلية وآخر لفصل القوات السورية – الإسرائيلية في الأشهر الأولى من عام 1974ف، وقد لاقت هذه الاتفاقيات معارضة شديدة من جميع الشعوب العربية وبعض الحكومات العربية وخاصة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية إذ في هذه الأثناء تم الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط؛ واعتبرت هذه الاتفاقيات لقمة صائغة لأمريكا وإسرائيل واعتبار هذه الاتفاقيات تشتت للصف العربي، وكان أشد المنتقدين في ذلك الزعيم الليبي معمر القذافي الذي بعث برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى السادات يقول في نهاية هذه البرقية (استنكر يا سيدي بل اغضب حتى الثمالة على ما يجري عند الكيلو 101 أو أنني نائم وفي حلم مزعج عجيب).[2]

إلا أن السادات استمر في توثيق علاقاته مع الغرب وسياسات كيسنجر "Shuttule Diplomacy – الدبلوماسية المكوكية (التي اشتملت عليها هذه المرحلة الثانية "سيناء 2" من مفاوضات طويلة اختتمت في 4 أيلول/ سبتمبر 1974ف. وكان التركيز في نية السادات "على استرجاع حقول النفط في سيناء أبوديس وراس صور وكذلك استرداد الممرات الجبلية مثلاً و جدي).[3]

---

[1] سالم النونو: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص ص 298-299.

[2] سالم حسين النونو: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص299.

[3] جورج ومول ودغلاس ب. مول: التورط الامريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن ، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-92.

ومن بين الاتفاقيات الجانبية ثلاثة بروتوكولات سرية بين أمريكا وإسرائيل، وواحدة مع مصر، تناولت تفسير اتفاقية " سيناء 2 " ومحتوى هذه الاتفاقية كما يقول في ذلك جورج بول وهو أحد الخبراء في شؤون السياسة الخارجية (تقدم أمريكا لإسرائيل ضمانات حول المساعدات العسكرية والتموين بالنفط والمساعدة الاقتصادية كما أنها تعد بدعم إسرائيل ضد الاتحاد السوفياتي وتشمل على التزام غامض بإعطاء إسرائيل رداً إيجابياً على طلباتها للمزيد من طائرات F 16 وصواريخ برشنغ pershing برؤوس تقليدية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وعدت بأن المفاوضات التالية مع مصر والأردن سوف تتركز على عقد معاهدة السلام).[1]

وإذا حاولنا الدخول في حساب التكاليف والمساعدات وحدها نجد أن أمريكا قدمت مساعدات (لإسرائيل تساوي أربعة مليارات دولار في عام 1975 وعندما نضيف إلى هذه المساعدات الإمدادات النفطية التي قامت أمريكا بإرسالها إلى إسرائيل نجد أن هذه الاتفاقيات ضمنت زيادة مقدارها 200%على مستوى المساعدات وهكذا نجد أن هذه الاتفاقيات عبارة عن عملية ابتزاز مكشوفة).[2]

وهذا ما أكده الدكتور حسن ظاظا عند ما رسم صورة تحليلية للشخصية الإسرائيلية والتي بين فيها عبر مختلف الحقب التاريخية، وابرز ما في هذه الشخصية من ميولها إلى الإبتزاز والإستكانة في نفس الوقت، واستعلاء وغرور في وقت آخر وميلها أيضاً للسيطرة وهذا ما بينه في محاولتهم للسيطرة خصوصاً على الوطن العربي وإقامة إسرائيل بين النيل والفرات وأضاف قائلاً (تستقر على مر الزمن فكرة الصراع في قلوب اليهود، وتتطور في نفسيه اصطبغت بالتعصب العنصري و الإنعزال الإجتماعي، فتثير كثيراً من أمم العالم ضد هذه المجموعة القليلة المشاكسة، لتصبح "المشكلة اليهودية" في نهاية الأمر مشكلة إنسانية مستعصية، كثرت الحلول المقترحة لها).[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 92.

[2] نفس المرجع السابق، ص 92.

[3] حسن ظاظا : الشخصية الإسرائيلية- مقالة منشورة في (عالم الفكر) الكويت، المجلد العاشر العدد الرابع، أذار/ مارس/ 1980، ص 28.

وفي أواخر عام 1976ف ، أنتخب جيمي كارتر للرئاسة الأمريكية "1977-1981" (و يبدو أن إسرائيل مستفيدة حتى في فترة الرئيس المنتخب لأنه واصل سياسة سلفه)[1] بل الملاحظ أنه أرتفع أجمالي المساعدات الأمريكية التي خصصت لها في عهده، وذلك لمنع قيام أي اتفاقيات بين إسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما أكده وليم كواندت المسؤل عن قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي وعضو مؤسسة بروكنغز للدراسات السياسية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، عندما سئل عن مدى قبول إدارة كارتر عن قيام دولة فلسطينية، أجاب بوضوح قائلا (أن الرئيس كارتر ووزير خارجيته ماسكي عبرا بوضوح عن أن الإدارة الأمريكية لن تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة)[2] رغم أن هناك أبحاث ذكرت غير ذلك ألا أني أرجح هذه الحقيقة لأن هذا ما جرى ويجري على ارض الواقع حتى هذه اللحظة.

- **زيارة السادات إلى إسرائيل عام 1977:**

في19تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى إسرائيل لمقابلة بيغن وغولدا مائير (وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي من أجل إيجاد حل سلمي بين مصر وإسرائيل).[3]

ونزل الرئيس المصري في مطار بن غوريون (في اللد وحيا مستقبلية وتحدث ملياً مع غولدا مائير كما كان في استقباله موشي ديان وعيزراوايزمن، وآريل شارون، قادة الحرب في إسرائيل)[4]وذلك قبل عيد الأضحى بيوم.

وفي الصباح صلى السادات صلاة عيد الأضحى في القدس وبعد الظهر ألقى السادات خطابه في الكنيست قال فيه (أنه جاء من أجل بناء حياة جديدة وإقامة السلام، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، غير أنه لم يشر إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتحدث عن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية

---

[1] كميل منصور: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص 78.

[2] وحيد عبد المجيد: العلاقات الفلسطينية الأمريكية: المواجهة و احتمالات الحوار، المستقبل العربي، ص 173.

[3] حليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام مذكرات وذكريات، الجزء الثاني ط 1 ، بيروت دار الآفاق الجديدة، 1982 ، ص 1759.

[4] نفس المرجع السابق، ص 1759.

المحتلة لعام 1967، ورفض الصلح المنفرد، وإنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة، وأكد رغبته ورغبة العرب في العيش بسلام مع الإسرائيليين).[1]
ورد عليه بيغن (مؤكداً على الحقوق التاريخية وعلى شرعية الصهيونية).[2]

وقد أتبع الرئيس السادات خطوة زيارة القدس بخطوة أخرى أكثر أهمية وهي الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل والتي أدت إلى الذهاب إلى منتجع كامب ديفيد.

وقد أدت هذه المفاوضات إلى توقيع وثيقتين سميت الأولى باسم "إطار السلام في الشرق الأوسط" (وقعه كلاً من الرئيس السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل، وذلك تحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي رحب بهذه المبادرات الجسورة والثانية باسم "الاتفاقية الثانية بين مصر وإسرائيل").[3]

وهناك حقيقة لابد أن نذكرها لنبين أنه كان هناك مجموعة من القيادات المصرية غير راضية على ما يجري مثلاً، (فلقد قدم إسماعيل فهمي وزير خارجيته استقالته من منصبه، احتجاجاً على قرار السادات بزيارة القدس كما استقال وزير الشؤون الخارجية محمد رياض للأسباب ذاتها).[4]

واعتبرت سوريا أن هذه الزيارة خرق للصف العربي وصدر بيان سوري فلسطيني يدين هذه الزيارة،(وندد العراق بالزيارة وطالب باتخاذ إجراءات ضد مبادرة السادات وأن لبنان رفض الزيارة وكذلك ذهلت السعودية وقرر الرئيسان حافظ الأسد والزعيم الليبي معمر القذافي عزل الرئيس أنور السادات من رئاسة دولة اتحاد الجمهوريات العربية ونقل جميع مؤسسات الاتحاد إلى ليبيا).[5]

يبدو أن الرئيس المصري السادات (اتبع سياسة التعاون مع أمريكا بعد أن طرد المستشارين السوفيت وتوجه إلى شراء الأسلحة من أمريكا كما انه اتبع سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة في القطاع

---

(1) هنري توراس: اللعبة الكبرى الشرق العربي والأطماع الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 368.
(2) نفس المرجع السابق، ص 368.
(3) نفس المرجع السابق، ص 369.
(4) حليم سعيد أبو عزالدين: تلك الأيام مذكرات ومذكرات، مرجع سبق ذكره، ص 1758.
(5) حليم سعيد أبو عزالدين : نفس المرجع السابق، صفحات متفرقة، ص1758، ص1760، ص 1761، ص1769.

الاقتصادي، في محاولة منه لإرضاء أمريكا ليمهد لها الدخول لمصر والسماح لهم بالاستثمار، وهذا أدى بدوره إلى استنكار الشعب المصري وخرج في انتفاضة كبيرة عرفت باسم "انتفاضة يناير 1976م " التي كان لها دور على ما يبدو سيئاً أثر على أوضاع مصر الداخلية).[1]

وإذا حاولنا الاقتراب أكثر لنعرف محتويات الاتفاقيات، فقد تضمنت الوثيقة الأولى " إطار السلام في الشرق الأوسط" المسائل التالية:[2]

1- اتخاذ قراري مجلس الأمن رقم(242-338)* قاعدة للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

2- أن السلام المزمع أقامته يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف.

3- أن السلام المزمع إقامته يتطلب تطبيع العلاقات.

كما أن إطار السلام في الشرق الأوسط تناول مسائل أخرى أهمها:[3]

1- الضفة الغربية وقطاع غزة: تم الاتفاق بشأنهما على النحو التالي:-

(أ) ضرورة إشراك كل من الأردن وممثلي للشعب الفلسطيني في مفاوضات تهدف إلى حل المشكلة الفلسطينية.

(ب) وجوب التدرج في مراحل ثلاث قبل الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية تبدأ بمرحلة الترتيبات الانتقالية وإقامة السلطة المنتخبة في الضفة والقطاع ثم منح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

2- العلاقات المصرية-الإسرائيلية: تعهد كل من هاتين الدولتين بعدم اللجوء إلى القوة وأن يتفاوضا من أجل الوصول إلى معاهدة سلام بينهما.

---

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي: الصراع العربي- الصهيوني، ط1، طرابلس: الجامعة المفتوحة ، بـــ ، ت، ص 191.

[2] سالم البرداوي: القضية الفلسطينية: مرجع سبق ذكره، ص ص 301- 302.

* انظر الملحق بهذه الدراسة حيث أنها تضمنت قراري 242-338، وعدد من الملاحق الخاصة.

[3] حلوم سعيد أبو عز الدين:تلك الأيام مذكرات وذكريات، مرجع سبق ذكره، ص ص 1839-1843

3- وقد أشار إطار السلام إلى مجموعة من الالتزامات التي التزمت بها كل من مصر وإسرائيل تجاه بعضها البعض؛ والتي عرفت بالمبادئ المرتبطة وفيما يلي أهمها:[1]

(أ) الإعتراف الكامل.

(ب) إلغاء المقاطعات الإقتصادية.

(ج) ضمان أن يتمتع المواطنين في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء.

أما الاتفاقية الثانية والتي حملت اسم " المعاهدة المصرية-الإسرائيلية " فقد تضمنت بعض المبادئ أهمها:-[2]

1- الموافقة على التفاوض بحسن نية وبهدف توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذه الوثيقة.

2- أن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة، وأن تطبق كافة مبادئ قرار مجلس الأمن رقم242.

وكذلك وافق الطرفان على المسائل التالية:-[3]

أ- الممارسات التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين.

ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء.

ج- استخدام المطارات التي يتركها الجيش الإسرائيلي والموجودة بالقرب من العريش، ورفح، ورأس النقب، وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، بما فيها الإستخدام التجاري "المحتمل" من قبل كافة الدول.

د- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام 1888ف. والتي تنطبق على جميع دول العالم

---

[1] نفس المرجع السابق، ص1843.

[2] سالم حسين البرناوي: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص302.

[3] حليم سعيد أبو عز الدين: مرجع سبق ذكره، ص ص 1844-1845.

وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون إعاقة أو تعطيل.

هـ إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من "إيلات" مع كفالة المرور الحر والسلمي لمصر والأردن.

وجاء ما يخص تمركز القوات العسكرية كما يلي:[1]

1- تتمركز قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يتراوح عرضها بين 30-40 كيلو متراً.

2- ألا تتمركز أكثر من فرقة واحدة " ميكانيكية أو مشاة " من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلو متراً شرق خليج السويس وقناة السويس.

3- أن تتواجد في المنطقة بحدود 3 كيلو متر شرق الحدود الدولية قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى أربع كتائب مشاة ومراقبون من الأمم المتحدة.

4- تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا.

يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق سالفة الذكر، وفقا لما تقرر خلال مفاوضات السلام؛ ويجوز أن تقام محطات للإنذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق، وتتمركز قوات الأمم المتحدة في المنطقة التي في سيناء إلى الداخل بمسافة 20 كيلو متراً، وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران، ولا يتم إبعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الإبعاد بإجماع أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين.

وبعد توقيع اتفاق السلام. وبعد إتمام الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل (تتضمن الإعتراف الكامل بما في ذلك علاقات دبلوماسية

---

[1] حليم سعيد أبو عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 1845.

واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقا للقانون).[1]

وقد واجه توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ردود فعل عربية شديدة، فقد رفضتها كافة الدول العربية المجاورة لفلسطين وعارضته منظمة التحرير الفلسطينية وعلى اثر ذلك اجتمعت جبهة الصمود والتصدي في دمشق بحضور كل من العقيد معمر القذافي والسيد ياسر عرفات والسيد حافظ الأسد، وانتهت برفض اتفاقيتي كامب ديفيد، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع نظام السادات، وطلب نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة، وفيما يلي أهم قرارات جبهة الصمود والتصدي:[2]

1- مواصلة الكفاح بمختلف الوسائل ضد العدو الصهيوني والإمبريالي.

2- اعتبار هذه الاتفاقيات استسلامية وغير شرعية وباطلة.

3- الدعم الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحشد طاقات الأمة العربية وتحقيق تضامن عربي لمواجهة العدو.

4- إدانة السياسات الامبريالية وتحالفاتها مع العدو الصهيوني.

وفي نوفمبر 1978اف عقدت القمة العربية التاسعة بمدينة بغداد بالعراق. وقد استهدفت القمة توجيه رسالة على لسان الرئيس العراقي السابق احمد حسن البكري إلى الرئيس المصري السادات، (والتي حثه فيها على أن ينهي نهائيا وفورا اتفاقات كامب ديفيد، وأن يعود إلى الصف العربي والإجماع العربي مع أشقائه الذين شاركوه السراء والضراء في أقصى المحن).[3]

وقرر المؤتمر إرسال وفد عربي* للرئيس المصري، ولكن رفض السادات استقبال الوفد وهاجم علنا المؤتمر الذي انعقد في بغداد "القمة التاسعة" ولم يستجيب لنداء الرئيس العراقي السابق.

---

[1] اتفاقات كامب ديفيد و أخطارها - عرض وثائقي- مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت: لعام 1978، ص15. للتفصيل: E- mail: majallat@ Palestine – studies. Org.

[2] حليم سعيد أبو عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 1851-1852.

[3] شفيق عبد الرزاق السامرائي: مرجع سبق ذكره، ص200.

* كان الوفد برئاسة سليم الحص رئيس وزراء لبنان، واحمد خليفة السويدي وزير خارجية الإمارات المتحدة، وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي، واحمد اسكندر وزير الإعلام السوري.

وفي آخر اجتماع مؤتمر القمة العربي التاسع اصدر المؤتمرون العديد من القرارات فيما يلي أهمها: [1]

1- تعليق عضوية مصر من الجامعة العربية. ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.

2- دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ماليا لمدة عشر سنوات بمساعدة تبلغ مقدارها ثلاث آلاف وخمسمائة مليون دولار.

3- عدم الموافقة على اتفاقات كامب ديفيد لأنها تتعارض مع قرارات القمة العربية، ورفض كل ما يترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وقانونية.

4- الإلتزام بقضية فلسطين بإعتبارها قضية مصيرية – جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ولا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا الإلتزام وأن السلام يجب أن يقوم على أساس الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية بما فيها القدس، والإلتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير.

5- دعوة مصر لنبذ اتفاقات كامب ديفيد والعودة إلى الصف العربي دون توقيع معاهدة صلح مع إسرائيل. وإذا عادت مصر للصف العربي؛ يتوجب على الدول العربية دعمها ضمن الإطار الذي قرره المؤتمر لدعم دول المواجهة.

نلاحظ أن مؤتمر القمة اعتبر هاتين الاتفاقيتين متعارضتين مع المواقف العربية ومتعارضة مع قرارات القمة العربية. وإنهما لا تؤديان إلى سلام عادل وشامل؛ لذلك لم يوافق العرب على هاتين الاتفاقيتين. وبناء على ذلك لا يجب التعامل مع هذه الاتفاقيات الاستسلامية أو ما يترتب عليها من نتائج لاحقا ورفض لكل ما يترتب عليها من آثار. كما دعت القمة العربية إلى عودة مصر إلى الصف العربي في محاولة منهم لمنع استفراد إسرائيل بمصر.

وكما كان متوقعا فإن المعاهدة المصرية – الإسرائيلية لاقت المعارضة من قبل عدد كبير من الدول العربية. وبناءً عليه فقد اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في مدينة بغداد عدا مصر والسودان وسلطنة عمان بتاريخ 27

---

[1] حليم سعيد أبو عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص1874.

مارس 1979اف وقرروا اتخاذ الخطوات الجماعية الساعية لمواجهة تأثيرات المعاهدة المصرية – الإسرائيلية ومن ذلك:-[1]

1- سحب سفراء الدول العربية من مصر.

2- التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر.

3- تعليق عضوية مصر من جامعة الدول العربية من تاريخ توقيع المعاهدة المصرية – الإسرائيلية.

4- نقل مقر جامعة الدول العربية من مدينة القاهرة إلى تونس.

وفي المجال الإقتصادي قرر وزراء الاقتصاد العرب بعض القرارات الهامة وهي كما يلي:-[2]

1- حظر تقديم مساعدات اقتصادية من الصناديق والمصارف العربية إلى حكومة مصر.

2- منع تزويد مصر بالنفط العربي ومشتقاته.

3- تطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يتعاملون مع إسرائيل.

وفي هذا الإطار برزت المواقف العربية الرافضة كحدث له دلالاته بدأ بالاتفاقية "كامب ديفيد" وخروج مصر من ميزان القوى العربي ، بل على العكس أعطى الضوء الأخضر إلى إيرادات كانت بانتظار هذا الحدث ، وبدأ مسلسل التراجع ماراً بمؤتمرات السلام ، والحقيقة أن هذه النتيجة لم تأتي ببساطة في كسر الإرادة العربية ، وإنما جاءت نتيجة لدعم وتكتيك وإستراتجية تلعبها الدول الكبرى وأمريكا المعنية بالأمر في هذا الخصوص ، ومن أهم أهداف الأمريكية حينذاك ، والتي تعتبر من أهم جوانب التغيير في ميزان القوى وهو الدفع بالعربية السعودية لتكون دولة مركزية في قيادة العرب بدل من مصر و ذلك لضرب وتصفية المد القومي "الناصري" وتسليم زمام الأمور للسعودية ، وتحسين صورتها أمام العرب

---

[1] سالم حسين البرغوثي: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص306.

[2] نفس المرجع السابق، من ص 306-307.

لما تملكه من موارد للطاقة بالإضافة إلى دورها الإسلامي والمتمثلة في وجود الأماكن المقدسة في التأثير على قرارات دول المواجهة .

وقد عارضت جميع الدول العربية هذه المعاهدة بصفة جماعية ومنفردة، وقد جاء تصريح للمملكة العربية السعودية عن أسباب معارضتها لهاتين الاتفاقيتين وهي كما يلي:- [1]

1- أن المعاهدة غير واقعية لأنها تسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال.

2- وإنها أهملت موضوع القدس وتجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3- وإنها تكرس الوجود الإسرائيلي العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وتبقى على المستوطنات الإسرائيلية وتتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش في المنفى.

أما حزب التجمع المصري، فقد اصدر بياناً حدد فيه الأسباب التي تدعوه لمعارضة معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وقد أكد هذا البيان لحزب التجمع المصري أن هذه الاتفاقية أدت إلى: [2]

1- إهدار السيادة المصرية.

2- إسقاط كل رابطة مع القضية الفلسطينية.

3- إقامة تحالف أمريكي جديد في المنطقة العربية.

وقد انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في مدينة تونس في الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 1979ف، واتخذ هذا المؤتمر مجموعة من القرارات والتي من أهمها:- [3]

1- التأكيد على مجموعة المبادئ الأساسية التي تحكم القضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية والتي صاغتها مؤتمرات قمم عربية سابقة ومنها مؤتمر القمة

---

[1] سالم حسين اليرناوي: القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 307.

[2] نفس المرجع السابق، ص307 .

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 307-308.

العربية التاسعة وخاصة مبدأ عروبة القضية الفلسطينية والالتزام بتحرير الأراضي العربية المحتلة، وعدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني.

2- التأكيد على أن اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية جميعها تشكل خرقا لحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني، ولذا فان الدول العربية تدين الاتفاقية والمعاهدة وترفض كل ما يترتب عليها من نتائج وآثار.

وقد تضمن البيان الختامي للقمة العربية العاشرة تجديد إدانته لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وأشار البيان إلى تلك المؤتمرات الدولية والإقليمية التي أدانت كامب ديفيد والمعاهدة، وخاصة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية العاشر ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة، ومؤتمر القمة الإفريقية السادس عشر، وقد سارت قرارات مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد بمدينة عمان في الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر 980اف، على ذات الوتيرة من التأكيد على المبادئ الخمسة التي جاءت في مؤتمرات القمة العربية السابقة، خاصة قمتي بغداد وتونس.

أخيرا، يمكن القول أن معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية كانت أهم حدث استراتيجي شهدته المنطقة "منطقة الشرق الأوسط" منذ تقسيم فلسطين. فقد أدت هذه المعاهدة إلى خلل خطير في موازين القوى العسكرية والسياسية والإستراتيجية في المنطقة بخروج مصر من الصراع العربي – الإسرائيلي.

و في إشارة أخيرة، فإن إسرائيل قد حققت مكاسب عسكرية وإستراتيجية هامة. فقد تم تحييد مصر عسكريا في مجال الصراع العربي – الإسرائيلي فالمعاهدة تحوي نصوصا واضحة وصريحة بإلغاء أي دور عسكري لمصر ضد إسرائيل؛ ونتيجة لذلك تقلصت القوة العربية لمواجهة إسرائيل لا سيما وأن مصر تعتبر دولة مهمة من دول المواجهة "دول الطوق". كما أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية تتناقض مع معاهدة الدفاع العربي المشترك التي كانت تلزم مصر بمحاربة إسرائيل إذا ما شنت إسرائيل حرباً على دولة عربية أخرى.

وبذلك تقلصت خطوط المواجهة إضافة إلى حل مشكلة الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى غليان فئات الشعب المصري والذي أدى

بدوره إلى التخطيط لاغتيال الرئيس السادات في شهر أكتوبر 1981ف وقد اختبرت إسرائيل الالتزام المصري باتفاقات كامب ديفيد عندما غزت لبنان عام 1982ف، ولم تتدخل مصر في الصراع رغم دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء وجودها. غير أنها لم تتمكن من ذلك.

وتجدر إشارة أخيرة هنا ، أنه بعد أن امتنعت الدول الغربية عن تزويد العرب بالسلاح ، حتى لا تتعارض مع قرارها الخاص بتأمين التفوق الإسرائيلي والحفاظ عليه ، دخل السلاح السوفياتي منطقة الشرق الأوسط ، لكن الدعم السوفياتي للأقطار العربية ظلّ محكوماً بمدى استعداد العرب النفسي للتعاون مع الإتحاد السوفياتي وقدرة قواتهم المسلحة على إستعاب التقنية العسكرية المتطورة وبميزان القوى العالمي ، أي بقدرة الإتحاد السوفياتي على التحدي والتصدي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حساسة يعتبرها الغرب امتداداً حيوياً وجزاءً لا يتجزأ من مجاله الأمني والعسكري والاقتصادي ، لدى أتخذ هذا الدعم خطاً يتناسب مع تطور الاستعداد النفسي العربي ، وتزايد القدرة العربية على الإستيعاب التكنولوجي وتبدلات موازين القوى العالمية ، (ورغم ضخامة الأسلحة السوفياتية التي استلمها العرب ، إلاّ إنه ظلّ التفوق الإسرائيلي قائماً ، ولقد أعاد البعض ذلك إلى نوعية السلاح السوفياتي في حين أعاده البعض الأخر إلى مستوى الكفاءة في الإستخدام أو عدم الحشد العربي أو ألهوه التكنولوجية بين العرب وإسرائيل ، وقدم أصحاب الآراء المتباينة الحجج التي تؤكد مقولاتهم وتنقض المقولات والآراء المعاكسة)[1]

---

[1] أمين هودي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع النووي والرادع التقليدي،مرجع سبق ذكره ، ص271.

المبحث الثاني

السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع

نتناول في هذا المبحث بعض السياسات الإسرائيلية اتجاه الصراع وعلاقاتها بتغيرميزان القوى أو تثبيته أو إعادة صياغته ، منها المشروع الشرق أوسطي كمصطلح جغرافي ، سياسي ، اقتصادي هدفه دمج الكيان الإسرائيلي في المنطقة وخلق تعاون بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية في مجالات متعددة ، فهو ظاهرة اقتصادية لكنه مركب تتشابك في تكوينه أبعاد و مفاهيم اقتصادية و جغرافية و أمنية بالدرجة الأولى تمتزج فيه التجارة بالسياسة ، كما نتطرق الى الدور الأمريكي في دعم الكيان الإسرائيلي فالعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل علاقة مصلحة متبادلة و تحالف إستراتيجي ، فإسرائيل تجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاضراً و مستقبلا خير سند و خير حليف ، لا بل أقوى حليف و في كل المجالات كما أن الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية تعتمد على إسرائيل لحماية مصالحها الحيوية في المنطقة ، كما نستعرض في هذه الجزئية السلام من وجهة النظر الإسرائيلية مروراً بالحدود الآمنة لدولة إسرائيل ، و كذلك تطبيع العلاقة مع دول الجوار الإقليمي .

أولاً: الشـــــــــــرق أوســـــــــــطية:

إن مصطلح " الشرق أوسطية" أصبح من الكلمات التي تتردد كثيراً، فإن المصطلح فرض نفسه بعد أن فرضته القوى الغربية الاستعمارية الكبرى، وأن الباحث يعتبر هذه الفكرة سبقت ظهور إسرائيل ضمن المخططات الأولية والمناورات التمهيدية لإقامة كيان صهيوني على أرض فلسطين وذلك لأن إسرائيل تخطط لمستقبلها قبل 50 عام بعكس الجانب العربي.

ولنا أن نتساءل إذا كان إقامة وحدة عربية أو إقامة كيان اقتصادي عربي تحت مسمى "السوق العربية المشتركة" لم يتقدما ولم يكتب لهما النجاح، رغم القواسم المشتركة بين العرب كاللغة، والدين، والتاريخ المشترك أو وحدة الدم والمصير المشترك والالتصاق الجغرافي والعادات والتقاليد ... الخ.

فهل يمكن أن نتوقع إمكانية ازدهار ما يسمى بالسوق "الشرق أوسطية" أو "النظام الشرق أوسطي" بين العرب وإسرائيل؟

وهل نحن بصدد نشاط يعمل على الرقي بالمنطقة – في إطار إقليمي– قائم على التعاون بين جميع المنطقة بالفعل، أم نحن أمام إعادة صياغة أو عملية فك وإعادة تركيب للمنطقة .. بالقوة؟

قد يبدو للبعض أني أبحث بنظرية المؤامرة عند التعامل مع الأحداث والوقائع، لكن الحقيقة ليست كذلك لأن الحديث عن إسرائيل أو الجانب الإسرائيلي، ومحاولة تحقيق إسرائيل العظمى عن طريق التعاملات الاقتصادية، وقيام إسرائيل الكبرى – جغرافياً – باستخدام أسلحة القتال، يجعل الحديث عن المنطقة أنها تمر بمرحلة التفوق الإسرائيلي ودخول المنطقة العصر الإسرائيلي.

المقصود بالشرق الأوسط:

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالإستراتيجية الغربية التي تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين ومن ثم تعددت استخداماته ومعانيه.

فهو يستخدم تارة للإشارة (إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران وتارة أخرى يتسع ليشمل الباكستان وفي تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربي عن مجمل النطاق الجغرافي للشرق الأوسط فيشار إليها كدول شمال القارة الأفريقية)[1].

كما يشير البنك الدولي إلى هذه المنطقة "الشرق الأوسط" باعتبارها: (تضم كل الدول الواقعة بين المغرب غرباً، وحتى إيران شرقاً، وهي منطقة تضم عدداً كبيراً من الدول تتصف بتنوع كبير في اقتصاداتها، إذ توجد بلدان الخليج الغنية بالنفط وقليلة السكان، وهناك بلدان أخرى كثيرة السكان وقليلة الموارد، كالأردن ومصر واليمن)[2].

وتذهب جامعة الدول العربية بخصوص الشرق الأوسط على أنه يصعب تحديده نتيجة لاختلاف الآراء ووفقاً للمصالح والأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل رأي، وبشكل عام فإن مفهوم الشرق الأوسط، (دخل حديثاً على الأدبيات الاقتصادية والسياسية العربية، ولا يحتوي أي مضمون حضاري، أو اجتماعي أو تاريخي للشعوب العربية أو الشعوب الأخرى، فقد راج استخدام هذا المصطلح في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين، والترويج له كصيغة تعاون إقليمي، بهدف تذويب الهوية العربية عبر استيعاب المنطقة في إطار إقليمي يضم قوميات غير عربية من أجل تثبيت الكيان الإسرائيلي وتطبيع وجوده في هذه المنطقة).[3]

وهذا ما يؤكده التفكير الإسرائيلي في تعريف الشرق الأوسط، (فهي تنظر إلى الشرق الأوسط من الناحية السياسية على أنه يشمل العراق وإيران وتركيا وباكستان، بينما يمتد في المنظور الاقتصادي لديها ليشمل دول الخليج).[4]

---

[1] علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد؟! سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، ط1، القاهرة: سيناء للنشر، 1995، ص ص61-63.

[2] عبد الفتاح الجبالي وآخرون، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التنمية، المستقبل العربي، العدد 204، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص10.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص10-11، كذلك انظر جامعة الدول العربية، الأمانة العامة"التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية" أوراق الشرق الأوسط، العدد 11، نيسان/ابريل/ 1994.

[4] علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط؟!، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص ص240-241.

طرح شيمون بيريز مشروع الشرق أوسطية في مجلة " الأزمنة الحديثة" الفرنسية عام 1967م تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" ثم أعاد بلورة أفكاره في كتاب الشرق الأوسط الجديد، عام 1993 ويرى بيريز أن كل من تابع النشاط السياسي الذي قام به "جان مونيه" عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة لابد أن يعترف بأنها ليست الفكرة السياسية فقط هي التي تستدعي الانتباه ويضيف ... لقد قابلت مونيه عام 1957 وقال لي يومئذ بوضوح أوروبا المتحدة هي هدف سياسي، ولكن إذا عُرفت على هذا النحو: فإن تصور أوروبا هنا لابد أن يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجة يجب أن تكون وهكذا كانت حجة اقتصادية... ولذلك فإننا أخذنا بكل وضوح الإطار الاقتصادي).[1]

ويخلص بيريز إلى القول: (يجب أن نتبنى تكتيك "جان مونيه" في وضع الشرق الأوسط ... لأن الإطار الاقتصادي من شأنه أن يسقط الكراهية من التفكير العربي لإسرائيل)[2]

ويقوم فكر شيمون بيريز على أربعة أسس جوهرية هي:

1. الاستقرار السياسي في مواجهة "الأصولية" التي تشق طريقها بسرعة وعمق في كل بلد عربي.
2. التعاون الاقتصادي للتنمية والتطوير المشترك من خلال إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو عابر للقوميات، وتكون هي الرد الوحيد للأصولية.
3. خلق مشاريع تتشابك عن طريقها المصالح بين دول المنطقة الشرق أوسطية يؤدي إلى تعزيز العلاقات بين دول المنطقة.

كذلك، أن هدف المشروع الشرق أوسطي هو- خلق تعاون بين إسرائيل وبعض الأطراف العربية في مجالات متعددة مثل التنمية الاقتصادية والمياه والحد من التسلح والبيئة واللاجئين.

---

[1] ممدوح شوقي، الشرق أوسطية بين الجغرافيا والسياسة والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد (125)، الأهرام، يوليو 1996، ص127.

[2] نفس المرجع السابق، ص127.

ويمكن أن نلحظ وبأسف شديد أن إسرائيل قد حققت وبدعم شديد من أمريكا بعض أهدافها (والتي تمثلت في هرولة بعض الأقطار العربية للتعاون معها عبر إقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية كما استطاعت رفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل من قبل دول مجلس التعاون الخليجي)[1] وتم كل هذا في وقت لم تؤدي فيه المفاوضات الثنائية إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، وفي الجولان، وفي جنوب لبنان وإرجاع هذه الأراضي إلى سيادة أهلها الأصليين.

نلاحظ، أن المشروع الشرق أوسطي الإسرائيلي هو ظاهرة اقتصادية لكنه مركب تتشابك في تكوينه أبعاد ومفاهيم اقتصادية وجغرافية وأمنية بالدرجة الأولى تمتزج فيه التجارة بالسياسة.

فمن وجهة نظرنا أن هذا المشروع يحمل في طياته مخاطر اقتصادية كبيرة تستهدف غزو اقتصادي إسرائيلي للأسواق العربية، وذلك لأن إسرائيل محتاجة إلى أسواق خارجية لتصدير منتجاتها والتي لا تستطيع أن تنافسها المنتجات العربية هذا من الناحية الاقتصادية.

أما من الناحية الأمنية والذي يزعم أنه يخلق مناطق منزوعة السلاح، وأخرى محدودة السلاح فهذا غير حقيقي (لأن ما تم في عملية السلام بين مصر وإسرائيل، تم نزع سلاح منطقة سيناء البالغ عمقها 250 كم على الجانب المصري من الحدود، بينما تم نزع السلاح من الجانب الإسرائيلي ثلاث كيلومترات فقط).[2]

يبدو لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل خلال الفترة من "1973-1981" قد عمدتا إلى توضيح الرؤية الإستراتيجية بشأن علاقاتها المستقبلية مع الدول العربية، فعندما وصلت الأوضاع في عام 1973 إلى ذروتها ونشبت الحرب، وما أعقبها من نتائج بدا واضحاً أن المنطقة على أبواب مرحلة جديدة، كما سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبه وزير خارجية أمريكا في ذلك

---

[1] محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، شهر 8، ص5.

[2] نفس المرجع السابق، من ص5-6.

الوقت "كيسنجر" (دوراً خطيراً بهدف مزدوج، هو شق الصف العربي، واستبعاد السوفيت عن المنطقة تمهيداً لزرع هوية جديدة للشرق الأوسط).[1]

ولقد أدت هذه التحولات كلها إلى بدايات عصر جديد في المنطقة أهم مظاهره:[2]

1. تردي العلاقات العربية العربية، خاصة مع الخطوات التي تلت توقيع اتفاقات السلام المصرية – الإسرائيلية.
2. زيادة الوزن النسبي لإسرائيل في المنطقة، خاصة بعد تطبيعها مع مصر.

وهكذا يمكن القول أن ثمة بدايات تغيير في ميزان القوى متمثل بنظام شرق أوسطي جديد أخذ في التشكل مع اقتراب السبعينات من نهايتها ومما يؤكد هذا الاتجاه ما كشفته وثيقة أمريكية صدرت عام 1979، وهي من وضع عدة وزارات وجامعات ومعاهد بحثية عليا تتحدث الوثيقة عن تصور للشرق الأوسط يهدف إلى إقامة تعاون بين دول المنطقة يقف في مواجهة الفكرة العربية. وتتحدث مقدمة الوثيقة بكل صراحة عن أن المشروع الشرق أوسطي الجديد يعمل على نفي فكرة الوحدة العربية والتضامن العربي، وفي الجانب التنفيذي تطرح الوثيقة صيغة تفرض إسرائيل كشريك في كل موارد المنطقة.

نلاحظ أن فكرة النظام الشرق أوسطي ليست وليدة اللحظة التاريخية الراهنة وإن اختلفت كيفياً في ثوبها الحالي عن الاطروحات السابقة، وإن محاولة خلق هذا النظام تأتي دائماً عبر ترتيبات مفروضة من الخارج وإن كانت تدار بمهارة حتى تبدو كأنها تعبير عن إرادة أطراف محلية.

يبدو أن النظام الشرق الأوسطي يهدف باستمرار إلى تحقيق هدف أساسي وهو إذابة الهوية العربية وتعميق واقع التجزئة، وليس كوعاء للتفاعل بين نظام يمتلك هوية قومية وثوابت إقليمية، ومتغيرات دولية، وذلك لأن المستفيدة هي إسرائيل، التي تكرس وجودها كنظام إقليمي شرق أوسطي، بالتعامل معها كعضو

---

[1] سمير مطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، أفكار حول طبيعتها الإمبريالية ، المستقبل العربي العدد (2) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991، ص266.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص266-267.

طبيعي كامل الشرعية لأن الهدف الأساسي من قيام هذا النظام – الشرق أوسطي هو تأمين المصالح الغربية – الأمريكية بوجه خاص وتعظيم الاستفادة من مصادر الثروات العربية.

وليس هناك أدنى شك في أن المهمة الاقتصادية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تكمن في حصولها على أفضل النتائج التي تساعد اقتصادها في النمو لاسيما وأن المنطقة تشكل مجالاً خصباً للاقتصاد الأمريكي، إذ تتوافر الأسواق الملائمة لصادراتها، فضلاً عن توفر قدر كبير من المواد الأولية، وعلى رأسها النفط.

بمعنى آخر، أن المصالح الأمريكية تتمحور حول أهداف رئيسية عدة تكمن في تشجيع الصادرات الأمريكية لتخفيف حدث العجز في ميزانها التجاري وضمان الحصول على احتياجاتها الأساسية من المنطقة، خصوصاً النفط مع ضمان استمرار تدفقه بالأسعار والكميات المطلوبة وذلك كله في ظل ثوابت السياسة الأمريكية في المنطقة، وعلى رأسها ضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على البلدان العربية، خصوصاً أن هذا الالتزام كان منذ زمن طويل و لا يزال محور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. وهذا ما أكده الساسة الأمريكيون كافة، وعلى رأسهم "جون بادو" الدبلوماسي الأمريكي والخبير في شئون الشرق الأوسط والمدير لمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولمبيا الأمريكية قائلاً: (يجب أن تكون إسرائيل حجر الزاوية والأداة الممتازة للسياسة الأمريكية للتعامل مع الأقطار العربية ومع المنطقة كلها).[1]

ويشير "يهو شفاط هركافي" وهو أحد الكتاب الإسرائيليين في شؤون الشرق الأوسط قائلاً: (إن العرب قد بدأوا مع الكثير من الصراعات والمعاناة، يتأقلمون مع فكرة عدم وجود خيارات أخرى لديهم، إلا مواصلة العيش مع إسرائيل في الشرق الأوسط، ولكن من دون أن يعني ذلك أنهم لن يكونوا سعداء إذا تلاشت

---

[1] علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره ص175.

إسرائيل، وهم لا يخفون عجزهم عن تحقيق ذلك، خصوصاً أن الأمر لا يتطلب منهم التغلب على إسرائيل وحدها، بل على أمم العالم أجمع).[1]

نلاحظ بأن يهو شفاط يشير صراحة إلى أن العرب لا يقبلون إسرائيل إلا أنهم لا يستطيعون القضاء على إسرائيل لأن أمريكا لن تسمح بزوال إسرائيل من الوجود، بل أنه يعتبر أن على العرب محاربة العالم أجمع من أجل إزالة إسرائيل وذلك ربما لثقته الكاملة في أمريكا التي تسيطر على الأمم المتحدة بقوتها وخصوصاً سيطرتها على مجلس الأمن الدولي.

بمعنى آخر، أن محور السياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ قيام إسرائيل باتجاه ضمان أمن إسرائيل (والمحافظة على تفوقها النوعي على البلدان العربية، خصوصاً أن هذا الالتزام كان منذ أمد طويل، ولا يزال من ثوابت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط).[2]

وهذا ما أكده وزير المالية الإسرائيلي أثناء توقيعه الاتفاقية الاقتصادية الأمريكية الإسرائيلية قائلاً:(إنها ترمز إلى مصلحة أمريكا وانخراطها العميق في ازدهار إسرائيل الاقتصادي).[3]

إن الأبعاد الاقتصادية الحقيقية لهذه الاتفاقية تدل على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مساعدة إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ومالياً لتبقى إسرائيل المركز الذي تدور في فلكه جميع دول المنطقة باسم الشرق أوسطية.

ولقد رافق هذا المشروع " الشرق أوسطية" مفهوم السلام العبري وهو مفهوم سميّ بالعبري لأن إسرائيل الدولة العبرية التي تحاول فرض هذا المصطلح وهي التي تقوم برعايته وفرض شروطه. ولكن قبل الشروع في دراسة وبحث هذه الجزئية لابد وأن نتطرق إلى الدور الأمريكي في تدعيم القوى الإسرائيلية.

---

(1) عبد الفتاح الجبالي، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية، المستقبل العربي، العدد (210)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص8.

(2) حسين آغا وآخرون، ضبط التسليح في الشرق الأوسط: البحث عن أرضية مشتركة، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 1995، ص117.

(3) علي أبو الحسن: فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

ثانيا: الدور الأمريكي في تدعيم القوى الإسرائيلية:

منذ أن نجحت الحركة الصهيونية في الحصول من الكونغرس على قرار دعم الاتجاه الرامي إلى إقامة وطن قومي في فلسطين في 30 – 6 – 1922 تثبيتاً لوعد بلفور وتنفيذاً له، منذ ذلك التاريخ تتابعت العلاقات الأمريكية الصهيونية في خط إيجابي بعد أن اكتشف كل طرف لدى الطرف الآخر المصالح المشتركة والمزدوجة فيما بينهم، وأنه على أمريكا أن تكثف دعمها في جميع المجالات لإسرائيل لتحقق توازناً بينها وبين العرب مجتمعين.

ويتبادر إلى ذهن الباحث سؤال مفاده هل قدمت أمريكا مساعداتها في جميع المجالات لتحقق توازن بين إسرائيل والعرب فقط أم زادت من دعمها لتحصل إسرائيل على التفوق التام في ميزان القوى بين إسرائيل والعرب؟

للإجابة على هذا السؤال يكتفي الباحث باستعراض الدعم العسكري النووي الأمريكي لإسرائيل لأنه تم التطرق إلى جميع مجالات الدعم الأمريكي لإسرائيل في متن البحث.

تجيب على هذا السؤال الباحثة اللبنانية في العلوم السياسية نهلة ياسين قائلة: (تتميز "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بوضعها الاستثنائي في تاريخ العلاقات الدولية فمن الغرابة أن تكون الدولتان في ترابط محكم وتعاون مستمر من دون وجود حلف رسمي بينهما).[1]

وتستطرد الباحثة نهلة ياسين (بأن إسرائيل تستغل مكانتها الخاصة لدى أمريكا وكل التسهيلات المؤمنة لها من خلال الدعم المادي والتكنولوجي والسياسي الذي تؤمنه لها الولايات المتحدة وما لم تسرقه إسرائيل من التكنولوجيا حصلت عليه مجاناً).[2]

لذلك سعت القيادة الإسرائيلية إلى تأكيد مفهوم القوة في بناء دولتها فالقوة ليست وسيلة لتعزيز ضمانة البقاء لإسرائيل فقط، ولكنها أيضاً للدفاع المقترن بالعنف

---

[1] نهلة ياسين: العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، التعاون الاستراتيجي، مجلة الفكر الاستراتيجي، معهد الإنماء العربي، العدد (35) كانون الثاني، يناير 1991، ص 103.

[2] نفس المرجع السابق، ص 130.

والعدوان وقهر الآخرين من أجل تحقيق مكانة إقليمية ودولية ، وضمان التفوق في الميزان .

وقد برز في حرب أكتوبر 1973 أن التفوق الإسرائيلي بما تملكه من أسلحة تقليدية لم يمنع من قيام الحرب عليها (لذلك أكد خبراء الإستراتيجية الإسرائيلية أهمية الإعلان عن تملك إسرائيل لسلاح نووي، لأن ذلك من وجهة نظرهم سيمنع من وقوع الحرب مرة أخرى).[1]

بمعنى آخر أن تملك إسرائيل للسلاح النووي سيؤكد تفوق إسرائيل على بقية الدول العربية المحيطة بها، ومن ثم سيؤدي هذا بالريادة لإسرائيل ويساعد قادتها السياسيين على فرض الأمر الواقع، الذي سينعكس على إسرائيل إيجاباً ونجاحه في ظل علاقاتها المتميزة بأمريكا.

كما أمدت أمريكا بخبرتها النووية لإسرائيل عن طريق بعثاتها وعلماء الذرة الأمريكيين ليتعاونوا مع المعاهد والمختبرات الإسرائيلية، (وبخاصة تلك التي كان يرأسها يهود أمريكيين، وكان أول مفاعل نووي بحثي معروف بمفاعل ريشون ليزيون بقوة "8" ميغاوات لإنتاج النظائر المشعة، وكان لتشغيله فضل كبير على تقدم البحث العلمي في إسرائيل، ومن ثم توالت إقامة المفاعلات فعلى سبيل المثال تم تصميم مفاعل ذري المعروف بناحال سوريق ومعمل الفصل النووي الحار التابع له، ومفاعل النبي روبين بطاقة 250 كيلووات لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر ومسرع النووي التدريبي في معهد وايزمان برحبوت، ومسرع التحنيون الذري بقوة 7035 إلكتروفولت... الخ).[2]

وإذا حاولنا التطرق إلى تطور السلاح النووي الإسرائيلي بشكل مختصر فإننا نلاحظ أن الميراث النووي الإسرائيلي ارتبط أساساً بفترة حكم حزب العمل من عام 1948 وحتى عام 1977، حيث شهدت هذه الفترة تطور للرؤوس النووية

---

[1] محمود سعيد عبد الظاهر، الخيار النووي الإسرائيلي، الإمكانيات-الاستخدام المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل الخيار النووي" المستقبل العربي، العدد 270، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 8 لسنة 2001، ص65.

[2] نفس المرجع السابق، ص78.

الإسرائيلية، وقد أكد مدير المخابرات المركزية في حزيران يونيو 1970 في تقارير وكالة المخابرات المركزية المقدمة إلى لجنة تنظيم الطاقة الذرية:(أن إسرائيل تمكنت بطريقة ما، من فصل البلوتونيوم من مفاعل ديمونة* في نهاية 1966 وصنعت قنبلتين أو ثلاث قنابل ذرية بقوة 19 كيلو طن، ويحتمل أنها أصبحت خمس إلى ست قنابل في عام 1969، و عام 1970).[1]

ويؤكد بيتر براي مستنداً إلى تقرير لمجلة التايمز الأمريكية (أنه عندما بدأ الهجوم المصري السوري كان بإمكان إسرائيل إلقاء 3 قنابل ذرية بواسطة الطائرات الفنتوم أو الكفير، حيث تلقى وزير الدفاع موشي ديان من غولدا مائير الأوامر بتجهيزها بعد أن تراجع الجيش الإسرائيلي عام 1973 أمام السوريون في هضبة الجولان وأمام المصريون في الهجمات الأولى بعد عبور قناة السويس إلا أنه تم التراجع عن هذا القرار بعد تغير موازين الحرب، وفي عام 1974 زيدت قوة المفاعل ديمونة من 30 ميغاوات إلى 70 ميغاوات).[2]وبذلك خطت إسرائيل خطوات كبيرة في اتجاه امتلاك الأسلحة النووية، سواء عن طريق عملائها أو عن طريق انتقال التقنية الأمريكية لإسرائيل. وفي عام 1974 (كانت إسرائيل تملك ما بين عشر إلى عشرين قنبلة نووية).[3]ولكن الدور الأمريكي الأهم الذي استمرت فيه هو التظليل المتعمد من أمريكا بإخفاء حقيقة مفاعل ديمونة في إطار الحفاظ على العلاقات الدولية مع إسرائيل، وجاء ذلك بتعليمات صريحة من هنري كسنجر مستشار الأمن القومي وجون ارلنغمان مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الداخلية. (وهذا ما أكدته المعلومات الخاصة في وثيقة للمخابرات المركزية الأمريكية "CIA" في 26 كانون الثاني/ يناير 1978ف).[4]

---

* مفاعل ديمونة هو نتيجة اتفاق بين الحكومتين الفرنسية والإسرائيلية كمكافأة لاشتراك إسرائيل معها في العدوان الثلاثي على مصر.

[1] محمد سلومان لازيود، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي(1991-1999) المستقبل العربي، العدد 270، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 8، سنة 2001، ص102.

[2] نفس المرجع السابق، ص102، كذلك انظر بيتر براي، ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو : أسرار القوة النووية الإسرائيلية، ترجمة: منير غنام، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دار البيادر للنشر والتوزيع، 1989، ص30.

[3] نفس المرجع السابق، ص78.

[4] نفس المرجع السابق، ص79.

واستمر التطور للرؤوس النووية لإسرائيل تطوراً مذهلاً في عهد مناحم بيغن رئيس حزب الليكود في عام 1977(فقد رفع قدرة مفاعل ديمونة من 70 ميغاوات إلى 150 ميغاوات).[1]

تجدر إشارة أخيرة هنا أن إسرائيل بامتلاكها هذا السلاح قد أدت إلى اختلال واضح في ميزان القوى بينها وبين الدول العربية لذلك أصرت إسرائيل من البداية أن يكون هذا السلاح الرادع سلاحاً ذاتياً لا تتحكم فيه سوى إرادتها فقط، لاسيما وأنه يحرم على بقية الدول أن تمتلكه. وهذا ما أكده الكاتب الإسرائيلي "اوزن كليمان" (لقد أمن الأمريكيون كافة التكنولوجيا والأسلحة المتقدمة لإسرائيل فقط ... واستفادت إسرائيل بالتالي من هذه المعرفة وهيأت نفسها لتزيد من خبرتها وإطلاعها التكنولوجي الخاص)[2]. ومن منطلق هذه القوة الإسرائيلية يمكن لها أن تفرض إقامة علاقات معها من موقع قوتها مع أي دولة تريد أن تطبع العلاقات معها، وتقوم بإبرام سلام مع إسرائيل فما هو المقصود بالسلام العبري، وهل هناك مغزى أمني من إقامة هذا السلام؟

ثالثا: السلام العبري والمغزى الأمني:

منذ قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين العربية وهو يرفع شعار "السلام" فيما تاريخه الحقيقي هو سلسلة من الحروب والاعتداءات المتتالية والمجازر التي ارتكبها في جميع المدن والقرى الفلسطينية والدول المجاورة لفلسطين "دول الطوق" ومع ذلك فقد نجح بالترويج لهذا المصطلح – السلام – وخير دليل على ذلك اعتراف بعض البلدان العربية وغير العربية بإسرائيل، وعلى النقيض ظهر المناضلون والمجاهدون هم أعداء السلام، ليجرى تأليب للرأي العام الدولي ضد الحق العربي، بل ليبرز ارتباك داخل الأمة نفسها، فيتصاعد الانقسام بين المتمسكين بالثوابت والحقوق من ناحية، وأصحاب المصالح من جهة أخرى.

ووصل النجاح الإسرائيلي، المدعوم أمريكياً وغربياً في هذا المجال إلى الذروة حين طرح شعار "الأرض مقابل السلام" وكأن الأرض المحتلة بعد عام 1967م بيد إسرائيل، والسلام بيد العرب، والمطلوب هو تبادل متكافئ بينهما، بينما الحقيقة أن الكيان الإسرائيلي محتل أرض فلسطين والجنوب اللبناني وهضبة الجولان السورية أما

---

[1] محمد سليمان الربود، مرجع سبق ذكره،ص ص102-103.

[2] نهلة ياسين، مرجع سبق ذكره، ص130.

فيما يخص مصر والأردن فيقول نتنياهو: (أن المعاهدة مع مصر ليكون بيننا سلام أما المعاهدة مع الأردن، فقد أقمنا السلام أولاً ثم وقعنا المعاهدة)[1].

وجاء في برنامج الحكومة الإسرائيلية، بأنها ستعمل على تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[2]

1. توسيع دائرة السلام بين إسرائيل وجميع جيرانها من خلال المحافظة على الأمن القومي والشخصي.
2. تحصين مكانة القدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي.
3. التركيز على الهجرة اليهودية والعمل على تسهيل إجراءات دخولهم لإسرائيل.
4. إيجاد الظروف المواتية لتطور اقتصاد حر ومرافق اقتصادية مزدهرة ورفاهية اجتماعية.
5. دعم الاستيطان في أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره لتوفير الأمن والحماية لإسرائيل.

وفي واشنطن أعلنت الحكومة الإسرائيلية (بأنه لا سلام إلا إذا كانت إسرائيل قوية يمكنها الدفاع عن نفسها ضد الدول العربية كلها، ويمكنها بذلك فرض السلام، وطالب بالمزيد من الأسلحة والطائرات، رغم أنه لم تمض سنة واحدة على تعويض إسرائيل عما فقدته من أسلحة في حرب أكتوبر 1973م ، علاوة على تزويدها بطائرات ومعدات يفوق ثمنها 3000 مليون دولار).[3]

وقد أوضح شيمون بريز في ما يخص السلام العبري والأمن الإسرائيلي قائلاً: (إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في العصر، عصر الصواريخ أرض – أرض – والقدرات النووية هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد... إن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية ويأمل بيريز أن يؤدي هذا النظام الإقليمي للرقابة والرصد إلى بناء شرق أوسط جديد تزول فيه الحدود وتنساب السلع والأفكار والبشر فيتحول إلى سوق مزدهرة).[4] واعتبر هذا ضمان للأمن الإسرائيلي وذلك لتأكد أن

---

[1] شفيق عبد الرزاق السامرائي، الصراع العربي-الإسرائيلي،طرابلس، الجامعة المفتوحة، ب.ت، ص300.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص306-307.

[3] ملاك هرهس، سيكولوجية الإستراتيجية الصهيونية ومفهوم إسرائيل للسلام، ط1، طرابلس: قطاع الكتاب والتوزيع والإعلان، 1981، ص141.

[4] شفيق عبد الرزاق السامرائي، الصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص303.

إسرائيل متفوقة على العرب في جميع هذه المجالات ولن يستطيع العرب منافسة إسرائيل وبالتالي تبقى إسرائيل المتحكمة لمركزيتها وسيادتها وقوتها.

وقد نشرت مجلة نيويورك تايمز في عام 1978 (أن وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية هي التي نقلت "المعلومات الفنية" إلى برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي، كما أوضحت ذلك في إطار التعاون النووي الأمريكي الإسرائيلي)[1] وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد تعاوننا تعاوناً وثيقاً ولأعوام كثيرة حول مسائل الاستخبارات المدنية، ومثالاً على ذلك فإن "إسحاق حوفي" المدير السابق لوكالة الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" وهي المرادفة لوكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية ، قد حضر دورة قيادة الجيش الأمريكي، كلية الأركان العامة في منتصف الستينات.

إن التعاون بين إسرائيل وأمريكا حول الاستخبارات العسكرية هو تعاون وثيق بشكل خاص، كما أن قوات الدفاع الإسرائيلية والبنتاغون أسسا بعد حرب أكتوبر 1973 فرقاً مشتركة ذات مستوى عال لتحصيل الحقائق الأمنية.

وكان الهدف من ذلك حسب ما ذكر مديرها، اللواء البحري أرمن واللر، (بأنه كان مباشرة مهمة الجمع بشكل نظامي، والتبويب والفرز وجمع الحقائق التي لها علاقة بالتفاعلات الموجودة بين الأسلحة المتعارضة وأنظمة الأسلحة المستخدمة في حرب أكتوبر من عام 1973 في الشرق الأوسط).[2]

يبدو أن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية شهدت انعطافاً كبيراً وسريعاً خصوصاً بعد حرب 1973 مروراً بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد عام 1978، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية المحادثات التي جرت في كامب ديفيد بين الوفد المصري والوفد الإسرائيلي إلى أن تمكنت باستخدام نفوذها إلى حث الطرفين المصري والإسرائيلي لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد عام 1978، والتي كانت الوسيلة التي من خلالها تمكنت أمريكا من فرض هيمنتها على الشرق الأوسط والإنفراد على الصعيد الدولي بطرح الحلول السلمية التي تعكس الرؤية الأمريكية والصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي.

---

[1] علي أبو الحسن، فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منظمة بعوث الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص172.

[2] نفس المرجع السابق، ص173.

وإحدى النتائج التي ترتبت على السياسة الأمريكية في المنطقة العربية عبر اتفاقيات كامب ديفيد (هو خلق بؤر توتر، فالاختلال الذي زادت حدته في ميزان القوى بين العرب و إسرائيل، هو نتيجة إخراج مصر من دائرة الصراع مع الكيان الإسرائيلي، كان أبرز النتائج لتوقيع تلك الاتفاقية).[1]

ولكن في نفس الوقت لم تستطع أمريكا جر أطراف عربية أخرى إلى توقيع اتفاقيات سلام مع الكيان الإسرائيلي (وذلك بسبب معارضة الاتحاد السوفياتي ودعمه للأقطار العربية الرافضة لاتفاقيات كامب ديفيد)[2]

إن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على عقد اتفاقيات سلام بين العرب وإسرائيل أو بين إسرائيل وكل قطر عربي على حده هو في الأساس هدف أساسي يسعى اللوبي الصهيوني إلى تحقيقه لتعميق الاختلال في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وتفريق الصف العربي، ولأجل تحقيق هذا الهدف لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة الترهيب عن طريق الضغط على الأقطار العربية والتهديد بقطع المساعدات الاقتصادية والتقنية في كافة المجالات وخاصة النفط.

وأيضا عن طريق التهديد بفرض حصار يشمل كل المجالات السياسية والعلمية والاقتصادية وكذلك عن طريق دعم الكيان الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وكذلك لجأت إلى (سياسة الترغيب عن طريق الوعد بمنح مساعدات اقتصادية وإعفاء من الديون التي ترهق الأقطار العربية التي تتلقى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر والأردن).[3]

وتجدر الإشارة هنا الى أن مفهوم السلام العبري والمغزى الأمني لإسرائيل، هذا يؤدي بنا إلى البحث عن الأمن الإسرائيلي من وجهة نظر الجانب الإسرائيلي، والذي يفرض وجود حدود لحماية هذا الأمن.

---

(1) نصيف حتي، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، المستقبل العربي، العدد(159)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1982، ص17.

(2) نفس المرجع السابق، ص18.

(3) غازي ربابعة، استراتيجية القوتين العظميتين في الشرق الأوسط، 67-80ف، ط1، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1981، ص14.

رابعا: الحدود الآمنـــــــــــة

1. إسرائيل تظم الجولان السوري:

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بتاريخ 13-12-1981م بدفع قانون الى الكنست الإسرائيلي بضم الجولان السورية كحدود أمنية لإسرائيل، (وكان قرار الضم هذا قد تم اتخاذه في اجتماع لمجلس الوزراء عقد صباح اليوم ذاته وذلك بسبب التصعيد الجديد في المواقف المتشددة لسورية).[1]

ولقد أدان الرأي العام العالمي هذا التصرف الإسرائيلي، وفي مجلس الأمن تم التصويت بالإجماع على رفض هذا الضم وأنه غير قانوني، وهدد باتخاذ الإجراءات المناسبة إذا لم ترتد إسرائيل عن ذلك (لكن معارضة أمريكا وتهديدها باستعمال حق النقض ضد أي قرار يتخذ في هذا الشأن حال دون ذلك، وكان ذلك دليلاً على دعم أمريكا لإسرائيل، مما يؤدي بالأخيرة إلى تجاهل قرارات مجلس الأمن).[2]

حيث صرح الريس الأمريكي ريغان في مؤتمر صحفي بتاريخ 27/ 12/ 1981اف قائلاً:(إن عملية السلام قد تتعطل بضع ساعات ولكنها ماضية في سبيلها).[3]، ولم يكلف نفسه عناء تفسير ما عملته إسرائيل بضمها الجولان و ربما لأنه لا يرى الترابط بين هذه الأحداث و كيف يمكن لعملية السلام المزعومة أن تنجح بدون موافقة سوريا.

2.إسرائيل تضم الجنوب اللبناني:

تحركت قوة إسرائيلية كبيرة بتاريخ 14 - 21 / 3/ 1978اف إلى داخل لبنان من أجل هدفين اثنين هما[4]:

1. تدمير قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.
2. تنصيب حكومة مارونية تابعة " لإسرائيل".

وأقامت إسرائيل "حزاما أمنيا" على الحدود الإسرائيلية اللبنانية بعمق يتراوح إلى (كلم، بالرغم من أن بيغن صرح (بأنه ليس لإسرائيل نية في احتلال تلك المنطقة

---

[1] هنري لوراتس، اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، مرجع سبق ذكره، ص406.

[2] جورج. و. بول ودغلاس ب. بول، التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن ، مرجع سبق ذكره، ص133.

[3] نفس المرجع السابق، ص133.

[4] جورج. و. بول ودغلاس ب. بول، مرجع سبق ذكره، ص ص136-137.

اللبنانية بصورة مستديمة، إلا أنه أكد مع ذلك بأنها لن تنسحب قواتها قبل عقد اتفاق مع لبنان لضمان عدم عودة قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى قواعدها في المنطقة).[1]

وبتاريخ 19/ 3 / 1978ف أصدر مجلس الأمن قراراً دعا فيه إسرائيل إلى الانسحاب من جنوب لبنان، ولكن إسرائيل كعاداتها لم تعر لمجلس الأمن أي اهتمام، وكان رد إسرائيل على هذا القرار أن إسرائيل عندما ترد على الهجمات التي تأتي من الفلسطينيين عن طريق لبنان، فإن ردها يعتبر دفاعاً مشروعاً عن النفس، وعندئذ بعث "بيغن" إلى الإدارة الأمريكية برسالة رسمية ذكر فيها (أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان هي أعمال مشروعة مقتضاها الدفاع عن إسرائيل).[2]

وبتاريخ 7/ 4/ 1978ف، اتهم بيان أمريكي رسمي "إسرائيل" بالاستخدام غير المشروع للقنابل العنقودية الأمريكية الصنع في لبنان والتي كانت قد زودتها بها أمريكا منذ عام 1970م بناءً على تأكيد إسرائيل بأنها لن تستخدمها إلا في حالة الدفاع عن النفس وضد أهداف عسكرية محضة، وإذا كان الهجوم عليها أتي من أكثر من دولة واحدة، واعترف وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمان بتاريخ 1978/4/20ف(بأن الطائرات الإسرائيلية أسقطت بالفعل القنابل العنقودية فوق لبنان).[3]

عليه أرسل الرئيس الأمريكي كارتر السفير "رتشارد فييب Richard Viets" حامل رسالة إلى بيغن يطلب منه الإنسحاب خلال 24 ساعة، وإلا سيقطع المعونات الأمريكية عن إسرائيل، وعليه انسحبت إسرائيل من لبنان ما عدا الحزام الأمني وسلمت إسرائيل جميع مواقعها إلى ميليشيات يرأسها ضابط ماروني لبناني اسمه"سعد حداد" وبالرغم من أن إسرائيل كان يجب عليها تسليم مواقعها إلى قوات الأمم المتحدة، فإنها ردت بمراوغة (أن قرار مجلس الأمن ذكر أنه يجب إعادة المنطقة إلى السيطرة اللبنانية، وأن الضابط سعد حداد ورفاقه ضباط لبنانيون).[4] إلى أن أقدمت "إسرائيل" على غزو جديد واسع النطاق للبنان في حزيران / يونيو1982 لتأمين حدود إسرائيل

---

[1] هنري لورانس، مرجع سبق ذكره، ص408.

[2] جورج ريول وتوغلاس ب بول ، التورط الامريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن، مرجع سبق ذكره، ص120.

[3] نفس المرجع السابق، ص121.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص120 – 121.

وهذا ما أكده بيغن في الكنيست الإسرائيلي ويصرخ بأعلى صوته قائلاً: (ليس من سبب يدعونا إلى الركوع وليس من أحد يستطيع أن يقرر لنا حدود أرض "إسرائيل").[1]

ويبدو أن الحدود الأمنية هذه وحدها لا تكفي فلا بد من وجود قوة في داخل هذه الحدود لحمايتها، لذلك كان لزاماً علينا أن نبحث في طبيعة هذه القوة التي لابد أن تحمي إسرائيل والتي تقوم بدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يبين لنا دور أمن الحدود في تعزيز كفة الميزان .

خامسا: التطبيـــــــع

منذ قيام الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين المحتلة وهو يعمل على تسويق لمفهوم "التطبيع" وهو مفهوم في القانون الدولي يعني (عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدول).[2] غير أننا نفهم من هذا التعريف أن على الدول المجاورة إعادة علاقاتها مع بعضها البعض كما كانت في السابق، إلا أننا نلاحظ أن هذا التعريف لا ينطبق على إسرائيل لأنها لم تكن موجودة في السابق. أي لم تكن موجودة قبل عام 1948ف.

يبدو أن المسوقين لهذا التعريف قفزوا فوق الحقيقة لأنهم أعطوا العلاقات الطبيعية مفاهيم تؤدي في النهاية إلى تكريس الهيمنة الكاملة للدولة الجديدة هذه على مجمل دول المنطقة، وهي هيمنة لا علاقة لها بالدول المجاورة لها، بل علاقتها بأمريكا التي تعمل على بقائها واستمرارها في محاولة لتمزيق الوطن العربي.

فبحسب "التطبيع" هنا هو المظلة التي يجرى من خلالها الاختراق الصهيوني للنسيج الداخلي للمجتمعات العربية، فيعمد إلى تمزيقه وإشعال كل أنواع الحروب والفتنة داخلها، وتقام من أجل ذلك الندوات والمؤتمرات والتقارير التي تقوم بإعدادها وزارتي الداخلية والخارجية الإسرائيلية بمساندة الخارجية الأمريكية – ونلحظ ذلك جلياً في التقارير المتعلقة بشأن الحفاظ على برامج المعونة الأمريكية المقدمة إلى دول المنطقة "الشرق الأوسط (حيث اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية فيه على تنقية المناهج التعليمية مما وصفه التقرير "بالمفاهيم الدينية البالية" التي تسير في طريق عكس التطبيع، مثل معاني القتال والجهاد في القرآن الكريم، ودعت فيه إلى الالتزام في مناهج

---

[1] جورج وبول ودوغلاس ب بول، التورط الامريكي مع إسرائيل منذ عام 1947 حتى الآن ، نفس المرجع السابق، ص 147.

[2] معن بشور: السلام والتطبيع الثقافي، المستقبل العربي، العدد (209)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر (7)، لسنة 1996، ص5.

التعليم في هذه البلدان بالأفكار التعليمية ومناهج التعليم التي تجعل من كلمة التطبيع كلمة بسيطة لابد أن تطبق).[1]

بمعنى آخر، إن إسرائيل وأمريكا طالبتا من الدول العربية والإسلامية حذف المواد الدراسية المعادية لإسرائيل وأمريكا من المناهج التعليمية بالمدارس والجامعات كأحد إجراءات بناء الثقة والتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل وحليفتها أمريكا.

كما أن الصهيونية عملت مع أمريكا من أجل غرس هذا الجسم الغريب "إسرائيل" في قلب الوطن العربي، فهي تطلب من الفلسطينيين أن يعدلوا ميثاقهم الذي ناضلوا من أجل ثوابته طوال هذه المدة، من دون أن يكلف هذا التطبيع نفسه عناء المطالبة بإجراء تغييرات في قوانين ومواثيق إسرائيل.

فإخضاع الثقافة العربية والإسلامية لمنطق التطبيع بات أحد أبرز عناصر هذا المشروع، لأن الكيان الإسرائيلي يدرك العمق الثقافي والحضاري لأمتنا العربية والإسلامية المستندة إلى مخزون روحي ضخم وكبير إلى رسالة إنسانية خالدة يبقى العنصر في المقاومة الذاتية لهذه الأمة على مدى السنوات.

فالثروات قد تتبدد وتنهار، والمعادلات السياسية قد تتغير وتتبدل، وموازين القوى التي بحثناها تعلمنا أنه لا يمكن أن تبقى ثابتة في عالم متغير، أما ما يبقى في الأمم فهو ثقافاتها وحضاراتها، فإذا زالت هذه زالت الأمم نفسها لأنها فقدت عنصر وحدتها وتماسكها القوى.

ولقد فات قادة الكيان الإسرائيلي أن مقاومة الشعب المصري للتطبيع بدأت من قبل أن يبدأ هذا المشروع من أيام الدكتور طه حسين في كتابه الهام: (مستقبل الثقافة في مصر الصادر عام 1937، والدكتور حسين مؤنس في كتابه "مصر ورسالتها" الصادر عام 1955، ومختلف الباحثون المصريون في هذه الفترة محل الدراسة وما تلاها جميعهم يؤكدون مقاومتهم للتطبيع مبتدئون بالثقافة أولاً لتنتقل بعد ذلك في جميع المجالات).[2] فكانت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية هي أول هيئات المجتمع المصري التي تصدت لمشروع التطبيع، وهب بعدها الشعب المصري بكل فئاته إلى إغلاق المنافذ

---

[1] هشام شرابي: علاقتنا بأمريكا سامة... لكن هذا وضع يمكن تغييره، المستقبل العربي، العدد (276)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2002، ص101.

[2] أسامة الغزالي حرب: التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، العدد (124)، الأهرام، أبريل 1996، ص 72.

أمام التغلغل الإسرائيلي (فيما حرصت الدولة نفسها على إقامة سلام مع الكيان الإسرائيلي، منطلقة من أن معاهدة كامب ديفيد تفرض على مصر إقامة علاقات مع هذا الكيان).[1]

غير أن الباحث هنا يعي جيداً أن مشروع الشرق أوسطية وما يتبعها من مداخل وثغرات مثل التطبيع جميعها تسعى إلى تدمير مصر ذاتياً عبر الفتنة وتهميشها وعزلها عن دورها الإقليمي والعربي والدولي، فإذا كان هذا حال مصر، وهي دولة لها وزنها بين شقيقاتها الدول العربية الأخرى، فكيف الحال بالدول العربية الأخرى الأقل وزناً والأقل تأثيراً، والأقل مناعة ؟

ومن هنا فما يسمى "بالتطبيع" بات في نظر إسرائيل هو الأهم والأكثر إلحاحاً فعبره يمكن النفاذ إلى كل مجال آخر غير أني أرى ما يميز التطبيع الثقافي من غيره من مجالات التطبيع الأخرى أنه لا يعمل من أجل هيمنة الثقافة الصهيونية على الحياة الثقافية العربية، كما هو الحال في العولمة الثقافية بل هو يقوم على تدمير المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية.

وبما أن الكيان الإسرائيلي هو في حد ذاته مجموعات من الشتات من كل أرجاء العالم إذ لكل جماعة يهودية لها ثقافة خاصة بها جاءت معها، لذلك تدرك إسرائيل جيداً استحالة تحقيق ثقافة صهيونية على العرب من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الصهاينة لا يملكون ثقافة صهيونية واحدة في مقابل عراقة الهوية الثقافية والحضارية للأمة العربية.

وفي ذلك يقول الدكتور عبد الإله بلقزيز :(سيكون التطبيع مطلوباً من العرب ليس فقط بصفته لحظة عادية في مسار يبدأ بالاقتصاد والسياسة ليصل إلى الثقافة... بل سيكون مطلوباً لغرض تسهيل عملية التطبيع في مجالات الاقتصاد والسياسة نفسها لن تكون الثقافة – في هذه الحالة – آخر الملتحقين بركب الحضارة، بل ستكون في طلائع موكبه).[2]

يبدو لنا من خلال حديث الدكتور عبد الإله بلقزيز عن التطبيع بأنه سيكون التطبيع ثقافياً أولاً وذلك لسهولة السيطرة على ثروات ومصالح البلاد العربية لأن بعملية التطبيع هذه تصبح إسرائيل في أفكار العرب ووجدانهم ليست إسرائيل الأمس التي كانوا

---

[1] ممن يشور: السلام والتطبيع الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] عبد الإله بلقزيز: تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي" وانعكاسه على مجال الثقافة، المستقبل العربي، العدد (203)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر واحد سنة 1996، ص 18.

يكنون لها العداء والرفض، فبالتطبيع تصبح هذه الأفكار لا مبرر لها. وهو اعتراف يحتاج إلى استكماله بتوطين مشاعر التسامح تجاه حق هذا الكيان في الوجود، وبتكريس الشعور بوجوب التعايش السلمي معه على أساس المصلحة والقوة والأمر الواقع.

إنه، باختصار، تجريد الأمة من ثقافتها لكي تصبح شبيهة بثقافة الكيان القائم في قلبها (أي من دون ثقافة موحدة وذلك بتسطيح الوعي العربي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والدول العربية).[1]

فهذا المفهوم للتطبيع ليس مفهوماً "سلمياً" أو "تصالحيا" يسعى لعودة الأمور إلى طبيعتها، بل هو بكل وضوح مفهوم "عدواني" "هجومي" "تفتيتي" يلقي الضوء على الطبيعة العدوانية والهجومية والتفتيتية لكل جوانب عملية التطبيع الأخرى، أي الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية.

– فالتطبيع الاقتصادي: سيكون جوهرة إقامة سوق شرق أوسطية مفتوحة بين إسرائيل والمنطقة العربية لانتقال البضائع ورؤوس الأموال واليد العاملة وليس من شك في أن قيام هذه السوق سوف يكون انتحاراً اقتصادياً عربياً بامتياز، ذلك أن الاختلال في التوازن الاقتصادي فادح بين البلدان العربية وإسرائيل – كما بينا في الفصل الأول من هذه الأطروحة – إذ تتجاوز القدرة الاقتصادية الإسرائيلية القدرات الاقتصادية لمصر وسوريا، والأردن، ولبنان، ومناطق الحكم الذاتي مجتمعة، وهو إذا كان في الحد الأدنى من مضاعفاته أنه سيبتلع الاقتصاد الفلسطيني ابتلاعاً كاملاً كما سبق الإشارة في هذا المبحث، فإنه بالتالي سيحول كيان الحكم الذاتي في النهاية، إلى معبر لاختراق النسيج الاقتصادي العربي كله وإلحاقه بالمركز الصهيوني الذي سيتحول إلى أداء وظيفة إدارة النشاط الاقتصادي الإقليمي، (وتحول دول الهامش عملياً إلى طبقة عاملة تطالب بحقوق نقابية، وبالتالي رهن مصير الدول العربية بحاجات إسرائيل).[2]

– والتطبيع السياسي: مثلاً هو المظلة التي يجرى من خلالها الاختراق الصهيوني للنسيج الداخلي للمجتمعات العربية، فيعمد إلى تمزيقه وإشعال كل أنواع الحروب والفتن داخلها. وبهذا سيتغير النظام الإقليمي وسيجرى تغييراً موازياً في وظيفته، بعدما كانت

---

[1] محمد السماك حاتم: العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، بيروت1998، ص 302.

[2] عزمي بشارة وآخرون: العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، كانون الأول ديسمبر 1998م، ص ص 283 ، 286.

وظيفة النظام الإقليمي العربي بناء وتحقيق قدر من التنسيق والتعاون بين مكوناته، في مجالات الأمن القومي والسياسة الخارجية، وتحقيق إجماع أو توافق على حد أدنى مشترك حيال القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي وسيكون على النظام الإقليمي الجديد في ظل التطبيع السياسي (أن يسقط هذه الأهداف والأولويات من برنامجه لتكريس هدف واحد ووحيد، هو بناء التعايش – العربي – الإسرائيلي وتنميته والتسليم بحق إسرائيل في إدارة السياسة الخارجية لدول النظام/ المنطقة).[1]

بمعنى أن النظام الإقليمي الجديد في ظل ما يسمى "بالتطبيع" السياسي سيكون مدعواً إلى تفويض هذا الدور المركزي القيادي إلى إسرائيل التي ستصبح متمثلة في دور المركز وبقية الدول الأخرى تمثل الهامش أو الأطراف.

– والتطبيع الأمني: يتحول إلى رقابة أمنية صهيونية على كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية داخل البلدان العربية،(إذ يسهل عليه التذرع بالخطر الأمني لمنع قيام أية حركة أو مؤتمر أو إجماع أو مقال أو مظاهرة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق).[2]

و أخيراً نشير الى أن التطبيع لا يمكن أن ينجز سلام عادل وشامل ودائم بين العرب وإسرائيل، وذلك لأن إسرائيل وأمريكا مهيمنة بالقوة نتيجة لضعف ميزان القوى العربي سياسياً وعسكرياً تجاه الكيان الإسرائيلي، بسبب التفكك الحاصل في الوطن العربي، وتأثير اتفاقات كامب ديفيد على بقية الأنظمة العربية بعد خروج جمهورية مصر العربية من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي.

ناقشت هذه الدراسة المشروع الأوسطي – أهدافه وأثاره، مظهرة أن هذا المشروع يلحق أفدح الضرر بالوطن العربي. ثم تعرضت تحت عنوان السلام العبري والمغزى الأمني مبينة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل من أجل حماية حدودها وبينت هذه الدراسة مفهوم السلام بالنسبة لإسرائيل وحقيقته، ثم ناقشت الدراسة بدرجة من التفصيل التي يسمح بها المجال السمات الأساسية التي اتسم بها ميزان القوى الإسرائيلي مبيناً انعكاسات ميزان القوى الذي تحول إلى صالح إسرائيل وذلك تحت عنوان دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم القوة الإسرائيلية والعمل على تنميتها ومن منطلق

---

[1] عبد الإله بلقزيز: تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي" وانعكاساته على مجال الثقافة، المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] معن بشور: السلام والتطبيع الثقافي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

هذه القوة الإسرائيلية حاولت فرض فكرة السلام العبري والسيطرة على الحدود التي ترى أن وجودها تحت سيطرتها شيء أساسي مثل جنوب لبنان وهضبة الجولان وأمنها الجانب المصري والأردني، وأخيراً ناقشت الدراسة موضوع "التطبيع" مبينةً المغزى من استعماله لأنه في الحقيقة مشروع تدمير وتفكيك وتأكيد التجزئة للمنطقة العربية بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ التناثر والفوضى والارتباك والضياع.

نخلص من الأحداث أن إسرائيل تملي شروطها وتفرض سياساتها على بلدان المنطقة لأنها تدرك ويدرك العرب و العالم أن ميزان القوى يميل نحو كفتها ، فهي مركز القوة وليست الطرف الثاني في الصراع .

وأمام كل المعطيات التي تنتهجها السياسات الإسرائيلية والأمريكية كانت تشكل سير الأحداث لزيادة رجحان الكفة الإسرائيلية لأن هذه الأخيرة تشكل قاعدة متميزة لأمريكا وما هذه التحولات إلا جزءاً من المخطط الأمريكي الرامي إلى بناء قاعدة سياسية وعسكرية ، ترتبط بها مباشرة وتعد جزءاً من تنظيمها الإستراتيجي العالمي ، بحكم موقعها على مقربة من منابع النفط وخطوطه وعلى حافة المناطق المجاورة للحدود السوفياتية الجنوبية "حلف وارسو" وفي قلب الوطن العربي المتطلع إلى التحرر والتقدم والتخلص من الاستعمار والاستغلال.

وبناءً على الخبرة الأمريكية أبان فترة السبعينيات وجدت أن القاعدة العسكرية الضخمة تتمثل في دولة الكيان الإسرائيلي وأنها الحليف المضمون والأكثر استعدادا لخدمة المصالح الأمريكية و دمجها عملياً في جهازها السياسي الإستراتيجي العالمي واعتبارها رديفاً للجناح الجنوبي لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" واستخدامها كأداة محلية لضرب حركة التحرر الوطني الفلسطيني ، واستمرت إسرائيل في الحفاظ على تفوقها في موازين القوة بإتخاذها التدابير الكفيلة مثل التطور النوعي – الضربات الإستباقية – تكثيف القدرات النارية والحركية – تحسين التأمين الإداري...إلخ.

والحقيقة أن غالبية مصادر التفوق الإسرائيلي لم تكن إسرائيلية ، صحيح أن العقيدة أعطت المجتمع الإسرائيلي دينامية عدوانية ، وصعدت في مختلف خلاياه الإحساس بالخطر وضرورة الحذر الدائم ، ومنحت الأداة العسكرية الإسرائيلية دفعاً نحو التوسع ولكن هذا المجتمع كان عاجزاً عن تحقيق التفوق والحفاظ عليه في وجه قوة عربية متنامية الأطراف ومتفوقة مادياً ومعنوياً ، لولا تدخل القوى الاستعمارية المباشرة في تعديل موازين القوى لصالح إسرائيل ، سواء عن طريق الإضافة المباشرة للقوة

"الإسرائيلية" دعم عسكري واقتصادي وتكنولوجي و لوجستي ، أو عن طريق اقتطاع جزء من القوة العربية "كمرحلة الوحدة العربية" أو تأجيج الصراعات الحدودية وتحييد بعض الأقطار العربية .

الخاتمة

• إن المتتبع لمسار الصراع العربي الإسرائيلي يكتشف حقيقة أساسية لتشكل أساليب ووسائل الصراع والتحكم في مساره ورسم الخطوط العريضة لنتائجه، وهذه الحقيقة تجسد فعلها القوى الدولية في ميزان القوى الذي يعتبر العامل المحوري في قياس ظاهرة الصراع في مختلف مستوياتها وأشكالها سواء كان الصراع على مستوى الهدنة أم الصدام المسلح، كما أنه يبقى محكوم بميزان القوى القائم بين أطراف النزاع وقدرة كل طرف على ضغط تحولات ميزان القوى بحيث يكون لصالحه وهذه الحقيقة انعكست على الصراع العربي الإسرائيلي، فلم تأخذ إسرائيل الطابع الهجومي في البداية، إلا عندما حققت التفوق وصار بوسعها الانتقال من مرحلة الدفاع عن نقاط الارتكاز المتمثلة بالمستوطنات " وهي المرحلة التي استمرت فيها الهجرة إبان الانتداب البريطاني" إلى مرحلة الهجوم في حرب 1948ف وربط المستعمرات والمناطق المحيطة بها والتوسع إلى مناطق لم يكن لها وجود مؤثر.

وترسخ في وعي الإنسان العربي أن الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا مسئولة مسئولية مباشرة عن كارثة فلسطين ونتيجة لدعمها.

إن أي مقارنة لعناصر الامكانات بين الدول العربية وإسرائيل سواء من النواحي الفكرية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية تبين أن كفة الميزان لمصلحة إسرائيل.

كذلك فإن المقارنة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور الأمكانات والشعب والأرض توضح أن حجم الإختلال فيها لمصلحة إسرائيل أكثر جسامة.

مع التأكيد على أن الإمكانات البشرية العربية تتفوق على الإمكانات البشرية بشرط توفر الإرادة، لذلك فإن التقدير السليم لحقيقة " اختلال ميزان القوى " بين الدول العربية وإسرائيل يقتضي التوقف عند المنهج المستخدم في مقارنة الإمكانات، فلا شك في أن إسرائيل تتفوق على الدول العربية في كثير من المجالات لا سيما وأن أمريكا قد قامت بدعم إسرائيل في حرب 1973ف بما يعرف بالجسر الجوي لإمداد إسرائيل بكل ما تحتاجه للدفاع عن أمنها.

ولكن ذلك الوضع لا يعني بالضرورة أن الدول العربية عاجزة عن مواجهة إسرائيل ما لم تكن أقوى منها أو نداً لها في كل المجالات وبزيارة السادات إلى إسرائيل عام 1977ف تمكنت إسرائيل أن تحقق مكاسب عسكرية واستراتيجية وسياسية هامة

حيث تم خلال تلك الفترة تحييد مصر عسكرياً في مجال الصراع العربي الإسرائيلي فمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية سبقتها اتفاقية كامب ديفيد التي كانت حدث استراتيجي شهدته المنطقة فقد أدت إلى خلل كبير في ميزان القوى العسكري والسياسي في المنطقة وذلك بخروج مصر من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي الأمر الذي نتج عنه خلل في موازين القوى العربية لصالح الكيان الإسرائيلي من فرض الرؤية الإسرائيلية لتسوية الصراع وما نتج عن هذه الرؤية من مشاريع كالشرق أوسطية وإقامة علاقات ثنائية مع بعض الدول العربية وفرض السلام العبري الراسي إلى تأمين الحدود الإسرائيلية وأخيراً التطبيع بجميع مجالاته السياسية والاقتصادية والأمنية.

وبدراستنا لميزان القوى وانعكاساته على مسار الصراع العربي الإسرائيلي من الفترة 1973- 1981ف، ومن خلال فرضية البحث والتي مفادها أن غياب القدرة في حشد الإمكانيات والمقدرات العربية أدى إلى خلل في موازين القوى لصالح الطرف الإسرائيلي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

1- أن إسرائيل كانت حريصة دائماً ومنذ البداية على عدم الاكتفاء بإنهاء حالة الحرب مع العرب، بل كانت تعمل دائماً للحصول على الدعم من الدول الكبرى وتوجيه الرأي العام لمصلحتها مما يزيد دعمها لتستطيع استيعاب الكميات الهائلة من المهاجرين لفلسطين.

2- أن التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي أعطى إسرائيل حرية غير مقيدة والتصرف حسب ما تتطلبه الاستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق الأساطير التي لا حدود لها.

3- أن الشعب الفلسطيني عقب نكبة 1948ف، وجد نفسه مجزء بين مخيمات لاجئين في أقطار الدول العربية وجزء آخر داخل أراضي الفلسطينية وتحت نير الاحتلال وسطوته.

4- انتقل العرب في حرب 1973ف من حالة الدفاع إلى الهجوم وكانت صورة مختلفة عن الحروب العربية الإسرائيلية السابقة رافقتها صورة أخرى مشرفة تمثلت في استخدام النفط كسلاح،وكان من الممكن أن تغير تلك الحرب في الميزان لولا الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها القيادة السياسية العربية لاسيما "المصرية".

5- كانت الأقطار العربية في تلك الفترة تمتلك عند اندلاع الحرب تفوقاً عسكرياً، كما طغت فكرة التضامن العربي على فكرة القطرية، إلا أن هذه القوة لم تأخذ

مداها المرجو لها حيث كانت "حرب تحريك لا حرب تحرير"، ولذلك لم تغير في ميزان القوى بالقدر الذي يرجح الكفة العربية .

6- أن اتفاقية كامب ديفيد، واتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية أدت إلى خلل خطير وكبير في ميزان القوى العربي عامة، وفي جميع المجالات وفي مقابل إسرائيل التي حققت مكاسب استراتيجية هامة.

7- الحرص الإسرائيلي المستمر على دفع العرب باتجاه التطبيع، من خلال ترتيبات ثنائية، وإقليمية، تقود عمليا إلى أن يكون السلام مقابل التطبيع الأمر الذي يساهم في تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، والحدود الآمنة، وفرض الرؤية الإسرائيلية لتحقيق السلام العبري، الذي يؤدي إلى توسيع دائرة النفاذ والاختراق الإسرائيلي للاقتصاد العربي عموماً وفي عملية فجة في خلط مفاهيم السلام بالتطبيع، على أن إنهاء حالة الحرب لا يعني بالضرورة أقامة علاقات ثنائية أو إقليمية خاصة على الصعيد الاقتصادي.

8- أن هذه التسويات الشرق أوسطية، التطبيع، السلام العبري والحدود الآمنة، مؤسسة على موازين القوى فقط وليس على موازين المصالح إلى جانب توازن القوى، أي أنها قائمة على حق القوة وليس على قوة الحق ومن ثم فهي مرحلية إذ أن موازين القوى بطبيعتها متغيرة، كما أنها ترمي إلى إنهاء سياسة المقاطعة العربية، وقيام نواة للسوق الشرق أوسطية واقتحام الاقتصاد العربي ومحاولة تهميشه عن طريق فرض التكامل والمشاركة عليه، تمهيداً لخلق علاقات تكاملية وتصفية العلاقات التنافسية بين الاقتصاديين الإسرائيلي والعربي، إذ تسعى إسرائيل لإقامة علاقات واقعية تصلح أساساً لقيام شبكة من الأوضاع التي يصعب التحلل منها مستقبلاً، فمن جانبها تسعى على قيام علاقات تجارية واسعة وإبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية وإعادة فتح الطرق بين العرب وإسرائيل، ومن ناحية أخرى فإن مصير الشعوب لا تقرره العلاقات و موازين القوى الآنية ، بل القوى الموضوعية و جدلية التاريخ على مراحل زمنية معينة.

إن حجم إسرائيل في حقيقته الموضوعية أصغر بكثير مما يبدو في هذه اللحظة العابرة و ما يحدد هذا الحجم ليس العلاقات الخارجية و لا التقنية المتفوقة مؤقتاً ، بل الموارد البشرية و المادية و المحيط الذي توجد فيه .

المراجع

أولاً: الكتب:

1.آغا، حسين وآخرون، ضبط التسليح في الشرق الأوسط، البحث عن أرضية مشتركة، ط1،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) 1995 ف.

2.أبو طالب ، حسن: علاقات مصر العربية 1970م – 1981م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير 1998م .

3.أبو عزالدين، حليم سعيد: تلك الأيام مذكرات وذكريات، الجزء الثاني ط 1 (بيروت دار الآفاق الجديدة، 1982 ف.

4.أبو عشه، إبراهيم الصقر: فاعلية الفلسطينيين وتطورهم، ط1، (تونس: دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1984 ف.

5.أبو النمل، حسين: الإمكانيات الاقتصادية الإسرائيلية، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2002ف.

6.أسود ،عبدالرزاق محمد: الموسوعة الفلسطينية "المجلد الأول"، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1978ف.

7.أبو الحسن، علي: فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني، منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، ط2(بيروت: دار الفاروق للنشر،1990 ف.

8.الصمد ،رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986 ف.

9.البرناوي، سالم حسين: التوازن العربي– الإسرائيلي، 1985,1975، ط1(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990 ف.

10.البرناوي ، سالم حسين: القضية الفلسطينية، دراسة سياسية وثائقية، بنغازي جامعة قاريونس، 1999ف.

11.السامرائي شفيق عبد الرزاق ، الصراع العربي-الإسرائيلي(طرابلس، الجامعة المفتوحة، ب،ت).

12.الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1990 ف.

13.الكيالي عبد الوهاب ، تاريخ فلسطين الحديث، ط7 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1979 ف.

14.إبراهيم ،علي: الاستراتيجية والأساطير الصهيونية، ط1(القاهرة،مؤسسة المسيرة العربية للثقافة والنشر والإعلام)،1998 ف.

15.التميمي ،عدنان المالك خلف: المياه العربية: التحدي والاستجابة، ب ط(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)،1999 ف.

16.إدريس ،محمد السعيد: الرؤية الأمريكية لإسرائيل، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الثانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ف.

17.الفرجاني ،نادر: الإمكانات البشرية والثقافية العربية ،العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل،الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،سبتمبر 2000 ف.

18.الكيلاني، هيثم: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: الجزء الأول بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،سبتمبر 2000 ف.

19.الصايغ ،يوسف: الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،سبتمبر 2001ف.

20.إيفرات، اليشع - الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسياً - ترجمة دار الجليل - عمان: دار الجليل 1991 ف.

21.بول- و- جورج ،دوغلاس- ب- بول،أمريكا إسرائيل " علاقة حميمة " التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام1947 حتى الآن، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل،بيروت مكتبة بيسان " ب، ت ".

22.بشاره عزمي وآخرون، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نضمها مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الثانية، بيروت، كانون الأول ديسمبر، 1998اف.

23جابر، محمد العابد: العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسة العولمة في المجال الثقافي، الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، (بيروت: 1998 ف.

24.جرجس ،ملاك ، سيكولوجية الاستراتوجية الصهيونية ومفهوم إسرائيل للسلام، ط1، (طرابلس: قطاع الكتاب والتوزيع والإعلان، 1981 ف.

25.حسونة خليل إبراهيم ، العنصرية الصهيونية وكيفية مواجهتها، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1981اف.

26.خله ،كامل محمود ، فلسطين والانتداب البريطاني، 1922-1939، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982 ف.

27.خنوري ، وليد : القرارات النفطية العربية لعامي 1973-1974 ، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985 م .

28.دروزه ،محمد عزه ، حول الحركة العربية الحديثة، المجلد الثاني، صيدا: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1951 ف.

29.رعد، أنعام: حرب وجود لا حرب حدود، ط1،(بيروت: دار المسيرة،1979 ف.

30.ربايعة غازي ، استراتيجية القوتين العظيمتين في الشرق الأوسط، 67-80ف، ط1، (بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1981 ف.

31.زحلان، أنطوان: العرب ومواجهة إسرائيل: واحتمالات المستقبل، الندوة العلمية الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر 2000 ف.

32.زهرة ،عطا محمد صالح: في الأمن القومي العربي، ط1، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991 ف.

33.سليمان ،ميخائيل: صورة العرب في عقول الأمريكيين ط1 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ف.

33.شاهين، حنة: سياسة الليكود الاقتصادية في إسرائيل، شؤون فلسطينية، آذار مارس 1973 ف.

35.طنطيش، جمعة رجب: المياه في فلسطين، دراسة في جغرافيا الاقتصادية و السياسية،ط1(مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989 ف.

36.عبد الكريم، إبراهيم: الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، ط1(عمان: دار الجليل للنشر) 1993 ف.

37.عبد الوهاب ،علاء ، الشرق الأوسط الجديد؟! سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، ط1،(القاهرة: سيناء للنشر) 1995 ف.

38.عزمي، محمود: القوات المدرعة الإسرائيلية عبر أربع حروب، ط2، (بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية) 1981 ف.

39.عزمي ،محمود: الإمكانيات العسكرية الإسرائيلية، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) 2000 ف.

40.عبد الهادي ، مهدي : المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية 1934-1974م ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1975م .

41. قاسمية، خيرية ، وأخرون: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، الجزء الثاني، القسم الأول : اتحاد الجامعات العربية، 1989ف.

42.كلاين زاييف: سياسة إسرائيل الأمنية، ترجمة: بدر عقيلي،ط1 ،عمان، دار الجليل، 1990 ف.

43.كنعان، طاهر: الأمكانات الاقتصادية العربية: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الندوة العلمية الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت: أيلول سبتمبر 2002 ف.

44.كداوي ،طلال محمود: الإنفاق العسكري الإسرائيلي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 ف.

45. لورانس، هنري ، اللعبة الكبرى، المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة، عبد الحكيم الاربد/ ط1(مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان) 1993 ف.

46.مسلم طلعت أحمد: التعاون العسكري العربي، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990 ف.

47. محافظة ،على: القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، الجزء الثاني، الهيئة العامة لاتحاد الجامعات العربية، دار النشر مؤسسة عبد الحميد شومان، لسنة 1989ف.

48. منصور ،كميل: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان) سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982 ف.

49.هدسون- س- مايكل وآخرون:تهويد فلسطين،ترجمة:أسعد رزق،سلسلة كتب فلسطينية بيروت: مركز الأبحاث، 1978ف .

50.هويدي، أمين حامد: الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع النووي والردع التقليدي،ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1983 ف.

51.وتقي، يحيى عمر: العلاقات الاقتصادية الخارجية لإسرائيل، (بيروت: مركز الأبحاث 1971 ف.

52.يعزي، ابيعتزر: مرحلة أمنية جديدة، سياسة إسرائيل الأمنية، تحرير: زابيف كلاين ترجمة: بدر عقيلي (عمان: دار الجليل، 1990 ف.

ثانياً: الدوريات:

1. أبو ستة، سليمان: نكبة فلسطين.. متى يمكن أن تزول، مجلة العربي، العدد(498)، القاهرة: مطابع الشروق مايو 2000 ف.

2. أبو النمل، حسن: تحولات الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(29)، شتاء 1997 ف.

3. أبو العزايم، كمال الدين: الصناعة الحربية المصرية بعد حرب اكتوبر1973 وحتى يومنا هذا ((مؤسسة الأهرام العدد14، السنة 1987 ف.

4. اشتيوي، سالمة: أزمة الخليج الثانية في ظل متغيرات الصراع العربي – العربي،(45 – 90) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1996 ف.

5. الجبالي، عبد الفتاح وآخرون، قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية، المستقبل العربي، العدد 204، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996 ف.

6. البياتي، عدنان هزاع: أزمة المياه في الوطن العربي، المستقبل العربي،العدد(204)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير،1996 ف.

7. الاطرش، محمد ، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 8 1996ف.

8. الزيود، محمد سليمان ، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي(1991–1999) المستقبل العربي،العدد 270،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 8، سنة 2001 ف.

9. الفرجاني، نادر : عن التعليم والاقتصاد و البلدان العربية في سياق العالم، المستقبل العربي، العدد(196)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران(يونيو)1995 ف.

10. الكيلاني، هيثم: نظرية الأمن الإسرائيلي بين حرب 1973و1991في حالة محددة: الإنذار الاستراتيجي، مجلة الفكر الاستراتيجي، بيروت،معهد الإنماء العربي، العدد(40) نيسان (ابريل)،1992 ف.

11. بطرس، سمير ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الإمبريالية، المستقبل العربي 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 ف.

12. بلقزيز، عبد الاله: تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطي" وانعكاسه على مجال الثقافة، المستقبل العربي، العدد (203)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر واحد لسنة 1996 ف.

13. بشور، معن: السلام والتطبيع الثقافي، المستقبل العربي، العدد (209)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 7 لسنة 1996ف.

14. حرب، أسامة الغزالي: التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، العدد (124) ، الأهرام، أبريل 1996 ف.

15. . حسين، غازي: العنصرية في القوانين الإسرائيلية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرون، العدد222، أغسطس،1997 ف.

16. حتي، ناصيف . الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوروبية، المستقبل العربي، العدد 159، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1982 ف.

17. زيدان، علي: مخاطر التلوث النووي الإسرائيلي والتخريب البيئي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 210،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1996 ف.

18. سعيد، عبد المنعم: حرب أكتوبر 1973، السلوك الأمريكي بعد أحدى عشر سنة، المستقبل العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 ف.

19. سليمان، محمد محمد مصطفى: الشرق أوسطية، نقيض للثوابت العربية، مجلة دراسات، السنة الثالثة،العدد(التاسع) الصيف 1370،(2002) طرابلس المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.

20. شومان، عدنان شوكت: العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية والدولية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، اغسطس1998 ف.

21. شوقي، ممدوح ، الشرق أوسطية بين الجغرافيا والسياسة والجغرافيا الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد (125)، الاهرام، يوليو 1996 ف.

22. شرابي، هشام: علاقتنا بأمريكا سامة... لكن هذا وضع يمكن تغييره، المستقبل العربي، العدد (276)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2002 ف.

23. صالح، عبد الله ، المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والثلاثون، " العدد 226" الاهرام 1996 ف.

24. ظا ظا، حسن: (الشخصية الإسرائيلية- مقالة منشورة في (عالم الفكر) الكويت، المجلد العاشر العدد الرابع، كانون الثاني/ يناير -أذار/ مارس/ 1980 ف.

25. عمار، عبدالحليم – عماد جاد: إسرائيل من الداخل، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرون العدد(221) يوليو 1997 ف.

26. عبد الظاهر، محمود سعيد ، الخيار النووي الإسرائيلي، الامكانيات-الاستخدام "المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل الخيار النووي" المستقبل العربي، العدد 270، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شهر 8 لسنة 2001 ف.

27. كاخياه، إبراهيم: الجديد في التسلح الاسرائيلي1982-1989: القوات البرية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد(32) نيسان، ابريل1990 ف.

28. ياسين، نهلة: العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، التعاون الاستراتيجي، مجلة الفكر الاستراتيجي، معهد الإنماء العربي، العدد (35) كانون الثاني، يناير 1991 ف.

ثالثاً: الوثائق والتقارير

أ- الوثائق

1. صك الانتداب على فلسطين، 24 تموز / يوليو 1922 ف

2. قرار الجمعية العامة رقم 181 (الدورة الثانية) بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 ف للتوصية حول حكومة فلسطين المستقلة.

3. خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادي (الملحق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 29 / 11/ 1947ف الجزء الثاني / الحدود.

4. الميثاق الوطني الفلسطيني.

5. قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967 ف.

6. قرار مجلس الأمن رقم 338 لسنة 1973 ف.

ب- التقارير:

1- التقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1996ف.

2- مؤسسة الدراسات الفلسطينية قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

3- اتفاقيات كامب ديفيد وأخطارها- عرض وثائقي – مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت لعام 1978ف.

الملاحق

أولاً : الوثائق

ثانياً : الخرائط

أولاً

الـــوثائق

قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967م

«إقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

إن مجلس الأمن:

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق،

1 ـ يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام اعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(جـ) ضمان حرمة الأراضي واستقلالها السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4 ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

• • •

المصدر: مجموعة مصادر ومراجعة وتحقيق، دراسات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947 ـ 1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، الطبعة الثانية - بيروت، 1973م، ص 198.

قرار مجلس الأمن رقم 338 لسنة 1973م

«طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه».

إن مجلس الأمن،

1 ـ يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 ـ يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار، وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

* * *

المصدر: جورج طعمة، «مراجعة وتحقيق» دراسات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي 1947 ـ 1974م مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، الطبعة الثانية ـ بيروت، 1973م، ص 198.

ثانياً

السخرائط

الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية
في حرب 5 يونيو 1967م

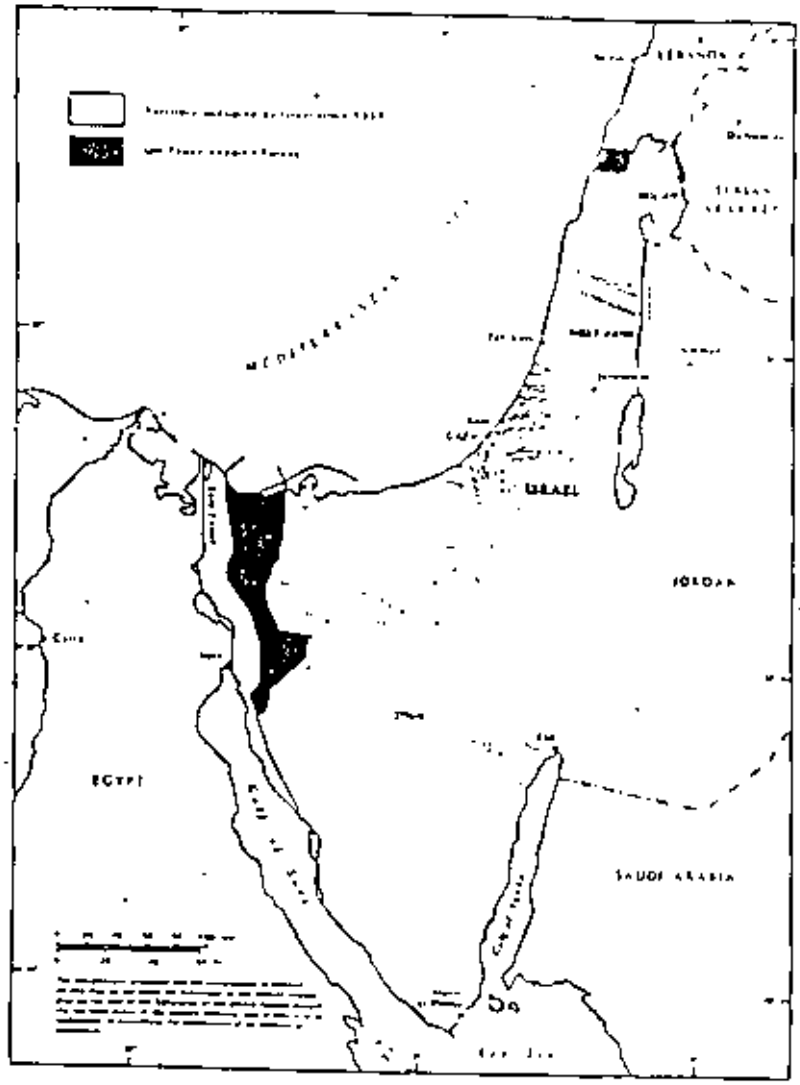

° ° °

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية، 1917 - 1988، الامم المتحدة، نيويورك 1990، ص 242.

خريطة أوسلو الثانية

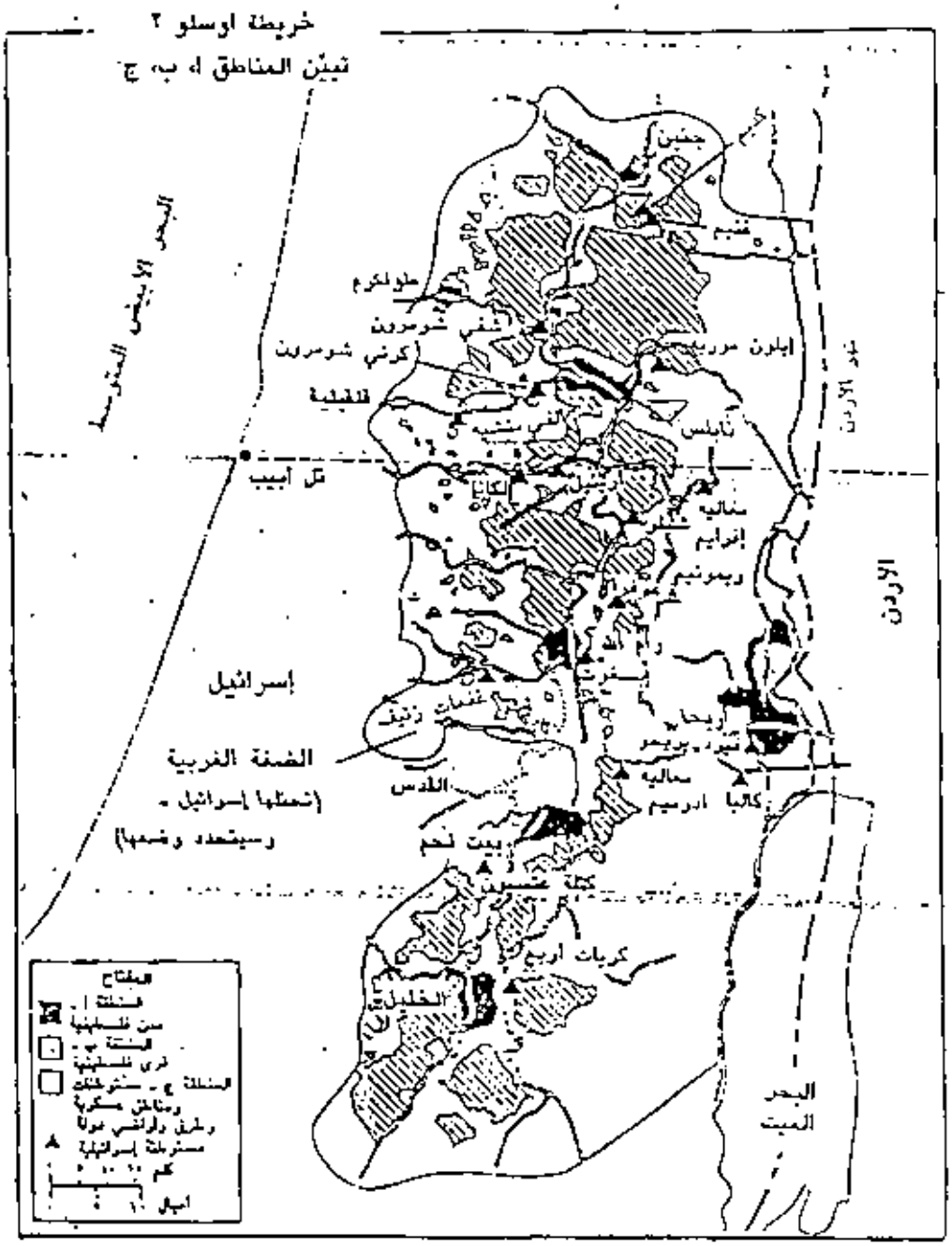

المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 25 شتاء 1996م مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.